الأكاديمية العربية الدولية

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

بشأن تنظيم الانتفاع بمقرر علمى
لطلاب التعليم المفتوح

البرنامج: الإنتـــــاج الزراعى للتصدير
المستوى: الأول الفصل:الثانى
المـــادة: **الاقتصاد الزراعى** الكـود: (١٢٢)

تم التعاقد مع الأستاذ الدكتور/ **سعيد عباس محمد رشاد** "طرف ثانى"

مدة التعاقد: **عـــامين**

تاريخ التعاقد ٢٠١٣/٣/١م الى ٢٠١٥/٢/٢٨م

جامعة بنها
كلية الزراعة بمشتهر
قسم الاقتصاد الزراعي

الاقتصاد الزراعي

المستوي الأول

تعليم مفتوح

الأستاذ الدكتور
محمد أمين الششتاوي

الأستاذ الدكتور
عماد يونس وهدان

الدكتور
السيد حسن محمد جادو

٢٠١٣م

http://agri-science-reference.blogspot.com/ مدونة المرجع الزراعي

المحتـــــويات

الموضوع	الفهرست	رقم الصفحة
الباب الأول	تعريف الاقتصاد الزراعي وفروعه	١
الباب الثاني	أهمية الزراعة في الدخل القومي	١٠
الباب الثالث	الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للزراعة	١٥
الباب الرابع	الموارد الاقتصادية المصرية	٢١
الباب الخامس	مفهوم الإنتاج	٣٩
الباب السادس	السياسة الائتمانية الزراعية	٤٩
الباب السابع	السياسة السعرية الزراعية	٦٠
الباب الثامن	التسويق الزراعي	٦٥
الباب التاسع	التكاليف التسويقية	٨٤
الباب العاشر	الدخل القومي والناتج الزراعي	٩٣
الحادي عشر	التنمية الاقتصادية	١٠٧
الثاني عشر	الجات وجولة أوراجواى (النتائج والآثار)	١١٦
الثالث عشر	أثر اتفاق الزراعة في جولة أوراجواى علي الزراعة المصرية	١٣٤

الباب الأول

مقدمة

الاقتصاد أحد العلوم الإنسانية أو الاجتماعية التي تدرس السلوك الإنساني ويتداخل علم الاقتصاد مع الكثير من العلوم الإنسانية الأخري وخاصة علم السياسة ولقد كان من الأسباب التي جعلته يعرف طويلا بالاقتصاد السياسي، ويعتمد الاقتصاد علي دراسة بعض العلوم الأساسية وبصفة خاصة الإحصاء والرياضة ويعتبر أدم سميث أول من عرف علم الاقتصاد علي أنه دراسة في طبيعة ومسببات شراء الأمم. ومن التعريفات الحديثة لعلم الاقتصاد تعريف روبنز بأنه يعني دراسة النشاط الإنساني في سعية لإشباع رغباته الكثيرة والمتزايدة بواسطة موارده النادرة المحدودة.

وتعد الرغبات الإنسانية المحرك الرئيسي أو الدافع الأساسي لأي نشاط اقتصادي فإشباعها والحال كذلك يعد نهاية أو هدف النشاط الاقتصادي، ويتوقف مدي إشباع رغبات أفراد مجتمع معين علي مقدرا ما يحوزه أفراد المجتمع من موارد كما ونوعا بالإضافة إلي الأسباب الإنتاجية المتبعة.

وتعرف الموارد بأنها الوسائل أو الأشياء والخدمات المتاحة لاستخدامه وفي بنيان اقتصادي يوجد أنواع مختلفة من الموارد من بينها العمل بمختلف صوره والموارد الخام والأرض والآلات والمباني والموارد الوسيطة وغير ذلك.

وتقتصر دراسة علم الاقتصاد علي ما يسمي بالموارد الاقتصادية، أي تلك الموارد ذات الكمية المحدودة بالنسبة لاستعمالها بالإضافة إلي تعدد الاستعمالات وضرورة مزجها بنسبة متباينة لإنتاج سلعة معينة.

ومن هنا تبرز أهمية علم الاقتصاد في أنه ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يختص بدراسة وتنظيم الموارد الاقتصادية بغية تحقيق القدر الأكبر من الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق توظيف الموارد المحدودة للوصول برغبات المجتمع إلي أقصي حد ممكن من الإشباع.

التعليم المفتوح – جامعة بنها (١)

أن أغلب السلع اللازمة لإشباع حاجات الإنسان، لا يجدها المرء حيث يريدها وفي الكميات التي يرغبها، بل لابد عليه أن يقوم بإنتاجها ولكي يقوم بهذه العملية الإنتاجية فلابد من البحث عن الخامات وإعطائها الشكل المناسب وإشباع الحاجات.

وقد استطاع الإنسان أن يسخر قوي الطبيعة لتعاونه في عمليات الإنتاج فاستطاع أن يكتشف قوة الكهرباء والبخار، كما استطاع أن يحول بعض المعادن الموجودة في التربة إلي آلات نافعة ومن ثم أصبح من الممكن للإنسان أن يستخدم الكهرباء والبخار لتدير له الآلات ولتعاونه في القيام بالكثير من العمليات الإنتاجية ولكن هل أدت هذه الجهود المتعاونة للإنسان مع الآلات التي أنتجها ومع الخامات التي يستخرجها من باطن الأرض أو من علي ظهرها، ومع القوي الطبيعية التي سخرها لخدمته إلي أن يصبح إنتاج السلع المختلفة كافيا لإشباع حاجات البشر.

والجواب علي ذلك إن إشباع السلع المختلفة ولو أنه زاد زيادة كبيرة في المائة سنة الأخيرة إلا أنه لم يستطيع أن يلاحق الزيادة الكبيرة في حاجات الناس ومن ثم فهو غير كاف لإشباع هذه الحاجات. ويمكننا أن نغزو عدم كفاية إنتاج السلع المصنوعة لإشباع حاجات البشرية إلي ندرة عوامل الإنتاج الموجودة لدينا ومن أهم هذه العوامل الأرض والعمل.

فندرة عوامل الإنتاج تنشأ نتيجة لكثرة الحاجات الإنسانية التي تستطيع تلك العوامل أن تشبعها، وعدم كفاية العوامل لإشباع كل هذه الحاجات، ولما كانت حاجات الإنسان قابلة للتزايد، وليس هناك حد لنموها، أصبح أمرا حتمياً أن يكون هناك ندرة في عوامل الإنتاج.

المشكلة الاقتصادية:

إذا كنا نقول بأن الاقتصاد علم لأنه يقوم علي أسس موضوعية وقاعد وقوانين تحكمه كما هو الحال في العلوم الطبيعية فإننا نقول أيضا أنه علم اجتماعي ونقصد بذلك أنه العلم الذي يحاول تفسير العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع ووضع الأسس والمبادئ التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم وعلاقاتهم مع الجماعة

وعلاقة الجماعات مع بعضها وهذا الوضع يمتد من أكثر المجتمعات البشرية بساطة وبدائية حتي أكثرها تعقيدا ومدنية.

ولما تعدد الوجود الآدمي وظهرت المجتمعات الصغيرة وتعددت الرغبات بتعدد الأفراد في المجتمع زاد حجم الرغبات المطلوب إشباعها وبدت الصورة الفردية لإشباع الرغبة المتزايدة مع حركة التطور قاصرة عن إمكانية الإشباع فسعي إلي الصورة الجماعية يعمل مع باقي أفراد المجتمع حتي أصبح الإنسان في صورته الفردية والجماعية عاجزا عن إشباع حاجاته الملحة نظرا لقصور الإمكانيات المتاحة عن تحقيق الإشباع مما جعله يواجه مشكلة غريزية ترتبط باستمرار وجوده (هي مشكلة الإشباع) ويرجع القصور الإنساني في ذلك إلي عدة عوامل منها:

- عدم توافر مصادر الإشباع.
- توفر هذه المصادر مع عدم القدرة علي استغلالها.
- عدم الإلمام ببدائل الإشباع نظرا لتأخر المجتمعات.

وكان علي الفرد وعلي المجتمع أن يقرر في حدود ما يتاح له من إمكانيات وما يتوفر له من خبرات أن يحدد أولويات للرغبات وأفضليات للأساليب والوسائل التي تمكنه من تحقيق أقصي استفادة من موارده المحدودة.

والفرد في حركته هذه محكوم بدوافع اقتصادية غريزية تحدد له دوره في مجتمعه وتجعله في تفاعله مع بيئته والظروف المحيطة إنما يتحرك في مجال علم الاقتصاد الذي أطلق علي هذه المواجهة بين الإنسان برغباته التي يسعي من أجل إشباعها وبين الإمكانيات المتاحة العاجزة عن إشباع كل رغباته "بالمشكلة الاقتصادية Economic Problem" وهذه المشكلة تهم المجتمع البشري كله مهما تعددت صورة واختلفت درجات تطوره وتنوعت أزماته وعصوره – وتحددت رسالة علم الاقتصاد في العمل علي حل هذه المشكلة لحساب الإنسان ومن أجلة.

- وتقوم المشكلة الاقتصادية علي أساسين هما:

١- تعدد حاجات الإنسان Unlimited Needs

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

٢- الموارد والإمكانيات محدودة "نسبيا" limited Resources

الندرة النسبية للموارد:

الندرة هنا ليس المقصود منها الندرة المطلقة حيث لا يتصور وجود مجتمع واستمراره في حالة غياب موارد تمثل حداً أدنى لإمكانية البقاء والاستمرار. ولذلك يطلق عليها الندرة النسبية حيث أن النسبية هنا تشير إلي أنها غير كافية للوفاء بالاحتياجات. هي تعني نسبة الحجم المتاح من الموارد إلي الحجم المراد لإشباع الرغبات. فقد يتوافر لدي مجتمع كمية من الأخشاب ليست بالكثيرة لتفي باحتياجات أفراد المجتمع من خشب الأكواخ. أو قد توجد نسبة من الحيوانات لا تفي بحاجته من اللحوم أو مساحة من الأرض الزراعية ليست كافية لإنتاج المحاصيل المطلوبة. فإذا نظرنا إلي الأشجار أو الحيوانات أو الأرض الزراعية في ذاتها قد نجدها متوفرة بكثير ولكن إذا قارنا القدر المتاح منها علي كثرتها بحاجة المجتمع فغالبا ما نجدها قاصرة عن الوفاء باحتياجات المجتمع.

وإزاء الندرة النسبية للموارد وقصورها عن إشباع رغبات واحتياجات الفرد والجماعة كان علي الفرد والمجتمع إيجاد مخرج لهذه المشكلة الرئيسية في حياة كل منهما. وتمكن التفكير الجماعي للأفراد من معالجة المشكلة من خلال مبادئ ثلاث متكاملة وهي:

١- **التعاون:** نظرا لتعدد حاجات الإنسان وتنوعها وتطورها وجد الإنسان نفسه عاجزا بمفرده عن توفير كل احتياجاته لعجز قدرته الفردية عن الوفاء بها مما أدي تلقائيا إلي الإحساس بالرغبة في العمل الجماعي والجهد المتكامل لصالح الكل.

٢- **التخصص:** كان من نتيجة قصور الجهد الفردي المستقل عن إشباع الرغبات وظهور التعاون كصيغة لحل المشكلة بروز ظاهرة توزيع الأدوار والمسئوليات حسب كفاءة وقدرات أفراد المجتمع فيتولي أمور الزراعة من يجيدون ممارستها ويتولي مسئولية القنص وصيد الحيوانات وقطع الأشجار وإعداد المساكن وتجهيز الملابس من يظهرون مهارة أكثر فيها. هذه صورة من توزيع المسئوليات والواجبات أطلق عليها الاقتصاديون مبدأ التخصص. وإذا كنا أوردنا مبدأ

التخصص في صورته البدائية أو البسيطة في مجتمع بدائي في عرضنا السابق، فإن عالم اليوم المعاصر يمثل صورة واضحة من صور التخصص الذي تنوعت صورة وتعددت أشكاله ففي كل من مجالات الزراعة والصناعة والخدمات نجد صورا عديدة من التخصصات الأكثر دقة تتناسب تناسب طرديا مع مدي تطور المجتمع وتوفر الإمكانيات له. وقد امتدت نظرية التخصص من المجال الإقليمي إلي المجال العالمي وأصبحت نظرية التخصص الدولي تمثل حجر الزاوية في الاقتصاديات الدولية.

٣- **التبادل:** إذا كان مبدأ التعاون قد ساهم في حل المشكلة الاقتصادية وظهر من خلاله فكرة التخصص التي أدت إلي زيادة مهارات وتطور قدرات الأفراد. كان لابد من استكمال أشكال التعاون عن طريق التخصص في إشباع الحاجات. ومن هنا ظهر أسلوب التبادل بين الأفراد لاستكمال إشباع الرغبات بأن يتبادل ما ينتجه غيره بما ينتجه هو. وقد أخذ التبادل صورا مختلفة من التبادل العيني بمعني تبادل سلعة بسلعة بعد تقييم السلع المختلفة مقدرة بالسلع الأخرى البديلة حتي ظهرت النقود وقامت بدور وحدات التقييم والتقدير وسهلت عملية التبادل.

هذه المبادئ الثلاث وأن كانت تقوم بالدور الرئيسي في محاولة حل المشكلة الاقتصادية للأفراد والدول فإنها تلعب الدور الرئيسي أيضا في عملية التنمية الاقتصادية. فبقدر ما يزداد حجم التبادل التجاري وتنوع التخصصات بقدر ما زادت حجم العمليات الاقتصادية مما يؤدي إلي الازدهار والتقدم.

والإنتاج في عالم اليوم وأكثر من أي وقت مضي يمثل عصب التطور والتنمية. وأصبح الشغل الشاغل للاقتصاد والاقتصاديون هو تنسيق وتكامل الجهود الاقتصادية لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والمجتمع حينما يعمل من اجل تحقيق زيادة قدرته الإنتاجية في المستقبل يعمل علي زيادة الإنتاج والحد من الاستهلاك وتوجيه الفائض إلي استثمار جديد في صورة مشروعات جديدة في إطار التنمية الاقتصادية.

علم الاقتصاد الزراعي:

هو جزء تطبيقي من علم الاقتصاد يختص باستخدام الموارد الزراعية في إنتاج السلع الزراعية لتحقيق أكبر درجة من الإشباع لحاجات الأفراد في المجتمع، ويمكن تعريفه بشكل أخر "بأنه العلم الذي تتناول مباحثه الكون الزراعي أي صناعة الزراعة وهو يتضمن مجموعة من النظريات والأفكار والآراء التي تربط الحقائق بعضها ببعض حتي يهتدي الإنسان بها للسيطرة علي القوة الطبيعية المتعلقة باستغلال الموارد البشرية والاقتصادية الموجودة في الكون الاقتصادي أي هو العلم الذي يوجه الاستغلال الزراعي الوجهة الكفيلة بالحصول علي أكبر قدر من السلع الزراعية النباتية والحيوانية بأقل قدر من الجهود البشرية، وعلي ذلك يهدف علم الاقتصاد الزراعي إلي السيطرة علي القوي الطبيعية والاقتصادية والزراعية لزيادة الدخل وصيانة وتنمية صافي الدخل الزراعي الذي يمثل الفرق بين الدخل الإجمالي وإجمالي التكاليف الزراعية ويشمل قطاع الإنتاج الزراعي علي:-

أولاً: الأراضي الزراعية وخصوبتها وصناعات مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة ومبيدات وماكينات وأعلاف ومعدات للإنتاج الحيواني ومياه الري وكذلك العمالة الزراعية ومصادر التمويل.

ثانياً: كذلك يتضمن القطاع الزراعي عمليات الإنتاج للسلع الزراعية نفسها وأساليب إنتاجها وتشمل إنتاج المحاصيل الحقلية والخضرية والفاكهية والنباتات الطبية والعطرية والإنتاج الحيواني.

ثالثاً: يهتم الاقتصاد الزراعي أيضا بالتسويق للمنتجات الزراعية بما فيه من خدمات تساعد المستهلك علي الحصول علي تلك السلع بالشكل المطلوب وفي المكان والزمان المناسبين كذلك يهتم الاقتصاد الزراعي أيضا في الدول النامية بالتجارة الخارجية والطلب الخارجي علي السلع الزراعية، حيث تعتمد هذه الدول علي الزراعة أساسا في التصدير والحصول علي العملات الأجنبية اللازمة لشراء ما تحتاجه تلك الدول من مستلزمات إنتاج وأساس متطورة ضرورية لعمليات التنمية الاقتصادية وتطوير الصناعة والزراعة والنهوض بالخدمات الضرورية.

وقد ظهرت أهمية هذا العلم نتيجة للتطور الإنتاجي، وانتقاله من مرحلة الإنتاج للاكتفاء الذاتي – أي لكفاية الأسرة – إلي مرحلة الإنتاج للسوق نتيجة تطور قوي الإنتاج واستخدام الآلة والعلم الحديث في العملية الإنتاجية. كذلك نتيجة لظهور المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي صاحبت التقدم الإنتاجي الكبير خاصة في العقدين الأخيرين، تلك المشاكل التي لازمت تقلبات الأسعار الزراعية بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية وعلاقاتها بالبنيان الاقتصادي الزراعي... الخ.

مباحث علم الاقتصاد الزراعي:

أمكن تقسيم علم الاقتصاد الزراعي إلي مبحثين رئيسيين:

١- العوامل المتصلة بالوحدة الإنتاجية المزرعية وما يتعلق بإدارتها وطرق تحديد كفاءتها الإنتاجية، ومدي أربحية المزرعة، بدراسة التكاليف الإنتاجية، وبصفة عامة دراسة العوامل المزرعية الداخلية التي تصل بالإنتاج إلي أقصي حد ممكن دون الأضرار بخواص الأرض الطبيعية أي "علم الإدارة المزرعية".

٢- أما المبحث الثاني، فهو يختص ببحث الظروف الاقتصادية الخارجة عن محيط المزرعة، والتي تحدد وتؤثر في العمل المزرعي وتحدد العلاقات القائمة في هذه المزرعة، وهذه تشمل الاقتصاد القومي وعلاقته بالفرد ومزرعته، مثل تسويق المحاصيل الزراعية، والعلاقات السعرية بين المحاصيل الزراعية وغيرها، والدخل الحقيقي للمزارع، والسياسات الجمركية والضرائبية وغيرها .. ثم سياسة الدولة من حيث الأسعار، والائتمان، والأجور إلي أخر العوامل التي تري الدولة أن تتدخل فيها بخطة أو سياسة موجهة أحيانا لتحقيق أهداف عامة.

ويمكن تقسيم علم الاقتصاد الزراعي بصفة عامة إلي الفروع التالية:

الإدارة المزرعية:

وهو احد فروع علم الاقتصاد الزراعي والذي يعني بالقواعد والإجراءات والمعارف والقوانين الخاصة بشئون المزرعة كمشروع استثماري باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بالمزرعة وخارجها.

التسويق المزرعي:

ويهتم علم التسويق المزرعي بمراحل تسويق الحاصلات الزراعية، الأسواق، تقرير الأثمان في كل مرحلة، أثر تكاليف الخدمات التسويقية في تقرير الأثمان ...الخ، رفع الكفاءة التسويقية، وذلك حتي تصل السلعة أو الخدمة إلي المستهلك بالصورة التي يرضي عنها نوعا وسعرا.

الأثمان الزراعية:

يدرس علم الأثمان الزراعية الهيكل السعري الزراعي وعلاقته بالقوة الشرائية للزروع وخضوع الدخل النقدي للمزارع لتقلبات مستوياتها نتيجة تقلب النشاط الاقتصادي والنقدي وتحليل أسس السياسات السعرية الزراعية وعلاقة الأخير بالكفاءة الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل والوفاء بحاجات الدولة.

الائتمان الزراعي:

ويشمل هذا العمل حاجة الزراعة إلي التمويل، بعد نمو الإنتاج السلعي والسوقي، حجم التمويل الزراعي ومصادره وتوقيته وتكاليفه، ودور الدولة في توفير مقومات كفاءة استخدام الموارد الزراعية.

التعاون الزراعي:

ويعتبر وسيلة لتنظيم القوي الاقتصادية الزراعية في ميدان تنظيم الإنتاج والتسويق والتمويل – أسس التنظيم التعاوني مبادئه – تطبيقه – أهدافه – النظام التعاوني امتداد فلسفة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي القائم بالدولة ووسيلتها لتحقيق أهدافها في الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

التخطيط الاقتصادي:

ويشمل سياسات وبرامج لتنمية الدخل القومي الزراعي بقدر متوازن مع الخطط الاقتصادية علي المستوي القطاعي والمستوي القومي، وكذلك لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية علي المستويات القومية والفردية علي السواء.

اقتصاديات الأراضي:

وهو العلم الذي يدرس المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالأرض كعنصر إنتاجي وأهم هذه المشاكل الحيازة وضرائب واقتصاديات المحافظة علي خصوبة الأرض كما

تقوم بتحليل المشاكل الإنتاجية والدخلية الزراعية وأثرها علي الاقتصاد بصفة عامة ... الخ.

السياسة والتنمية الزراعية:

وتشمل سياسات وبرامج واستراتيجيات لتنمية الدخل القومي الزراعي بقدر متوازن مع الخطط الاقتصادية علي المستوي القطاعي والمستوي القومي، وكذلك لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية علي المستويات القومية والفردية علي السواء.

اقتصاديات العمالة الزراعية:

ويهتم هذا الفرع من الاقتصاد الزراعي بدراسة القوة العاملة الزراعية العاملة بالزراعة، ودخل العامل الزراعي والأسرة الريفية ومستوي المعيشة للعمالة الزراعية وأثر الظروف المختلفة علي العمالة والدخل للقوة العاملة بالزراعة.

اقتصاديات الميكنة الزراعية:

ويتناول هذا الفرع العوامل المؤثرة علي الميكنة الزراعية وعلاقة الميكنة الزراعية بالعمل المزرعي والتكاليف والإنتاج والأرباح ومشكلات استخدام الميكنة الزراعية في مصر وعلاقة ذلك بالقوة الزراعية العاملة في الزراعة.

الباب الثاني
أهمية الزراعة في الدخل القومي

لقد تطورت أساليب الإنتاج الزراعي في مراحل الحياة الإنسانية المختلفة فكانت الطبيعة الطريق المباشر الذي يحصل منه الإنسان علي غذائه – في مرحلته الأولي – فكان يستهلكه بحالته دون إعداد أو تحضير، ثم نهضت الصناعة اليدوية التي تطورت بالانقلاب الصناعي في أواخر القرن الثامن عشر الذي أحدث آثارا في المنوال الصناعي الذي كان سائدا في ذلك الوقت وفي الإنتاج الزراعي أيضا. وتمثل صناعة الزراعة في مصر أهمية استراتيجية في الاقتصاد القومي المصري في عمليات الإنتاج والاستهلاك الزراعي والصناعي ومصدر هام للتصدير والحصول علي النقد الأجنبي، بالإضافة لكونها مصدرا كبيرا للقوي العاملة وسوق واسعا للعمل ومصدر هام للدخل للغالبية العظمي من سكان الريف، ويتضح ذلك مما يلي:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

١- **مساهمة الزراعة في الدخل القومي:** يساهم القطاع الزراعي في الدخل القومي وخاصة في الدول النامية والتي منها مصر، وقد مثل القطاع الزراعي ما يقرب من ٤٠% في فترة الخمسينات، ثم أخذ في الانخفاض في مساهمته في العقود الثلاثة الأخيرة وهذا راجع إلي ظهور قطاعات أخري في الاقتصاد المصري قد ساهمت في زيادة الدخل القومي مثل قطاعات البترول ومنتجاته والسياحة، وقد بلغ مساهمة القطاع الزراعي في نهاية التسعينيات ما يقرب من ١٥%، في حين بلغ مساحة القطاع الزراعي في بداية الألفية الثالثة نحو ١٨% من الدخل القومي. هذا مع العلم بأن الدخل القومي الزراعي أخذ في النمو خلال هذه السنوات ولكن الأهمية النسبية له بالنسبة لباقي القطاعات أخذت في التناقص.

٢- **الزراعة سوق رئيسي للعمالة في مصر:** تعتبر الزراعة من المجالات الرحبة التي تستوعب عدد كبيراً من القوي العاملة في مصر، فلقد بلغ حجم القوي العاملة الزراعية نحو ٤,١٦ مليون عامل عام ١٩٧٣ وهو ما يمثل نحو ٤٧% من إجمالي القوي العاملة المصرية التي بلغت نحو ٨,٨٦ مليون عامل في نفس العام، ولقد أخذت القوي العاملة الزراعية في الزيادة البسيطة في بداية الثمانينات حيث بلغت نحو ٤,٣ مليون عامل عام ١٩٨٢ وبنسبة بلغت نحو ٣٦,٣% من إجمالي القوي العاملة في مصر والبالغة نحو ١١,٧مليون عامل في نفس العام مما يتضح انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة بالنسبة لإجمالي القطاعات الأخرى، بل استمر قطاع القوي العاملة الزراعية في الزيادة حتي بلغ نحو ٤,٨ مليون عامل عام ١٩٩٤ وبنسبة نحو ٣٣,٧ من إجمالي القوي العاملة المصرية والبالغة في نفس العام نحو ١٤,٤مليون عامل، ويلاحظ أنه علي الرغم من ارتفاع حجم القوي العاملة في القطاع الزراعي في الثلاث عقود الأخيرة إلا أن الأهمية النسبية للقوي العاملة في الزراعة أخذت اتجاها منخفض في الثلاثين عام الأخيرة. ويمكن أن يعزي ذلك إلي هجرة القوي العاملة إلي مجالات أخري مثل مجالات الخدمات والتجارة الصناعة والتعمير التشييد، مما ترتب عليه زيادة

الهجرة من الريف إلي الحضر، ومن ثم كان دافع لزيادة الدخول ورفع مستوي المعيشة لهذا القطاع العريض من السكان – جداول رقم (١).

جدول رقم (١) تطور الأهمية النسبية للقوي العاملة في القطاع الزراعي في مصر خلال الفترة (١٩٧٣– ١٩٩٤) **بالمليون**

السنة	إجمالي القوي العاملة	القوي العاملة بالزراعة	القوي العاملة بالقطاعات السلعية	الأهمية النسبية للزراعة	الأهمية النسبية للقطاعات السلعية
١٩٧٣	٨,٨٦	٤,١٦	٥,٦١	٤٧	٧٤,١٧
١٩٧٤	٩,٢٤	٤,٢١	٥,٧٢	٤٥,٦	٧٣,٧
١٩٧٥	٩,٦١	٤,٢٢	٥,٨٨	٤٣,٩	٧١,٧
١٩٧٦	٩,٦٥	٤,٠٧	٥,٧٩	٤٢,٢	٧٠,٧
١٩٧٧	٩,٨٩	٤,١٠	٥,٨٦	٤١,٥	٧٠,١
١٩٧٨	١٠,٢٢	٤,١٤	٦,٠٢	٤٠,٥	٦٨,٧
١٩٧٩	١٠,٥٦	٤,١٦	٦,٢١	٣٩,٤	٦٧,١
١٩٨٠	١١,٠٦	٤,١٩	٦,٣٩	٣٧,٩	٦٥,٦
١٩٨١	١١,٣٤	٤,٢١	٦,٣٥	٣٧,١	٦٦,٢
١٩٨٢	١١,٦٩	٤,٢٥	٦,٤٢	٣٦,٣	٦٦,١
١٩٨٣	١٢,١١	٤,٣٠	٦,٥٩	٣٥,٥	٦٥,٢

١٩٨٤	١٢,٤٧	٤,٣٩	٦,٨١	٣٥,٢	٦٤,٤
١٩٨٥	١١,٥٩	٤,٣٥	٦,٤٣	٣٧,٢	٦٧,٦
١٩٨٦	١٢,٠٠	٤,٤٨	٦,٦٩	٣٧,٣	٦٧,٠
١٩٨٧	١٢,٤٢	٤,٥٤	٦,٨٣	٣٦,٦	٦٦,٥
١٩٨٨	١٢,٥٢	٤,٤٥	٦,٨	٣٥,٦	٦٣,٨
١٩٨٩	١٢,٨٨	٤,٥٦	٧,٢٠	٣٥,٥	٦٣,٤
١٩٩٠	١٣,٢٥	٤,٦٦	٧,٤٢	٣٥,٢	٦٢,٨
١٩٩١	١٣,٥٣	٤,٥٠	٧,٣٣	٣٣,٣	٦١,٣
١٩٩٢	١٣,٩	٤,٥٨	٧,٥٤	٣٣,٠٠	٦١,٨
١٩٩٣	١٣,٩٩	٤,٧٢	٧,٧٥	٣٣,٨	٦٠,٩٦
١٩٩٤	١٤,٤٤	٤,٨٣	٧,٨٤	٣٣,٧	٦٢

المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي والإحصاء، سجلات التكاليف، بيانات غير منشورة.

٢- **الزراعة مصدر الخامات اللازمة لقيام الصناعة:** فهناك الكثير من الصناعات الزراعية التي تقوم علي الخامات الزراعية كصناعة الزيوت النباتية والنسيج .. وقدر أن ٤٠ من الدخل الصناعي في مصر تعتمد علي خامات ناتجة من القطاع الزراعي، كما يمثل عدد المشتغلين بها نحو ٤٥% من جملة المشتغلين بالقطاع الصناعي بوجه عام، ومن الطبيعي أن تنوع الخامات الزراعية سيؤدي إلي مجالات جديدة للعاملين وزيادة الدخل القومي، وارتفاع مستوي المعيشة بوجه عام.

٣- **الزراعة مصدر السلع التصديرية:** حيث يؤدي الارتفاع بالمستوي الإنتاجي الزراعي إلي تكوين الفائض الإنتاجي بعد الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي سواء علي مستوي الغذاء أو الصناعة الذي يمكن أن يصدر محققا للدول الحصول علي العملات الأجنبية التي تساعد في قيام مجالات الصناعة المختلفة، وظهر الآن أن الزراعة ليست وحدها هي التي تتمكن من إحداث التراكم الرأسمالي، فظهور البترول وارتفاع أسعاره بالأسواق العالمية أدي إلي ضعف الاعتماد علي الزراعة في الدول المنتجة له علي الأقل للحصول علي حاجتها لتخطو نحو

صناعة متقدمة، بالإضافة إلي صناعة السياحة في مصر تعتبر من مصادر الحصول علي النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية المتواصلة.

٤- **الزراعة مصدر لرأس المال وميزانية الدولة:** إذا نجد أن كثيرا من الدول النامية تعتمد علي الزراعة كمصدر للدخل بما تفرضه عليها من ضرائب أو تحديد أسعار المحاصيل الزراعية بقدر معين فقد كانت الزراعة لفترة طويلة هي مصدر التصنيع والتنمية في مصر، وكلما تقدمت الدولة اقتصاديا أي تنوع مصادر وقطاعات الاقتصاد بها قل اعتمادها علي الزراعة كمصدر لرأس المال. وكذلك الاستفادة من الفائض الزراعي لاستغلاله في الصناعة خارج القطاع الريفي حيث يتوقف إلي حد كبير علي مدي ما وصلت إليه الزراعة من تقدم تكنولوجي ونظم الحيازة الزراعية السائدة والمنوال السائد في توزيع الدخل ثم الميل إلي الادخار، وتوافر فرص الاستثمار خارج القطاع الزراعي علي أن مستوي الدخل المزرعي والجدارة الإنتاجية هما العاملان الأساسيان لتوافر الفائض الدخلي للادخار.

٥- **الزراعة مصدر أو مخزن القوي العاملة:** نتيجة لاستخدام التقنية الحديثة في الزراعة ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية يعمل علي تكوين فائض في العمالة الزراعية، يمكن استخدامه في الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية ويجعل فرصة البحث عن مجالات جديدة للعمالة واردة، علي أن انتقال هذه العمالة الزائدة من الريف إلي المدينة يتوقف علي عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، مثل توافر احتمالات الزيادة في الأرض الزراعية عن طريق الإصلاح ويقل معه إمكان انتقال هذه العمالة إلي العمل الصناعي فإذا لم تستوعب الزراعة هذه الأعداد الفائضة يصبح من الضروري البحث عن مجالات جديدة غير زراعية كما يؤدي استخدام الميكنة الزراعية إلي ظهور هذا الفائض مما تصبح معه عدم المغالاة في استخدامها قبل إيجاد الأعمال الكافية للإعداد المتأثرة بهذا الاستخدام وبذلك يرتبط عدد القوي العمالة في الريف بمقدار أو مستوي التقدم التقني، ففي المرحلة الأولي للتنمية الاقتصادية يستخدم كمية كبيرة من العمل المتوافر لرأس المال مما يعني انخفاض إنتاجية العامل الزراعي، أما في المرحلة المتقدمة من التنمية

فيزداد استخدام وسائل التقنية الزراعية ومعناه زيادة نسبة رأس المال المستخدم عن العمل وزيادة نتائج العمل، وإلي انخفاض القوة العاملة الزراعية.

٦- **الزراعة سوق لأنتجه الصناعات الأخرى:** فأنتجه الصناعات الأخرى تجد سوقا لها في الحقل الزراعي حيث تستهلك السلع الصناعية المنتجة وهي السلع الرأسمالية اللازمة للزراعة مثل الآلات والأسمدة والمبيدات الكيماوية، وكلما تطورت الزراعة احتاجت إلي المزيد منها فيساعد ذلك علي زيادة الحجم الإنتاجي لهذه السلع والأنشطة الاقتصادية المنتجة لها، فضلا عن السلع الاستهلاكية الصناعية (المنزلية) ويتوقف أهمية ما تسهم به الزراعة في هذا المجال بازدياد التقدم الإنتاجي والدخلي، وأهمية القطاع الزراعي كمستهلك للسلع الاستهلاكية (زيادة الدخل).

الباب الثالث
الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للزراعة

تتميز الزراعة بخصائص اقتصادية واجتماعية عن سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تحدد نوعية السياسات ومعالجة المشاكل الخاصة بها واهم هذه الخصائص:-

١- **الموسمية:** تزرع المحاصيل الزراعية وتحصد وتجري العمليات الزراعية الأخرى المتصلة بالعملية الإنتاجية في مواسم معينة تحددها الظروف الجوية مما يتطلب زيادة الطلب علي العمل المزرعي في أوقات معينة يفوق احتياجاته في أوقات أخرى وينشا عن هذا ظاهرة البطالة الموسمية بين العمال الزراعيين وهي بهذا تختلف عن الصناعة التي تستمر في عملية الإنتاج تحت الظروف المختلفة بنفس النسبة ودون انقطاع.

وينشأ عن موسمية الإنتاج – مع استمرار الاستهلاك – مشكلة التخزين، تخزين المحاصيل من وقت حصادها حتي ظهور المحصول الجديد في الموسم التالي،

وحتي يمكن الوفاء بحاجة المستهلك المستمرة كما يترتب علي الموسمية أيضا موسمية الدخل في أغلب الأحوال حيث يكثر الدخول وتداول النقود من مزارعي القطن وقت جنية – مع مزارعي – العنب وقت جمعه – وهكذا وقد ترتب علي موسمية الدخل المزرعي الأهمية الكبري للائتمان الزراعي الذي يتيح للمزارع قدرا من النقود السائلة التي تلزم للإنفاق علي زراعته، ويترتب علي موسمية الدخل موسمية دفع الديون حيث يتحدد في هذه الأوقات بطريقة تختلف عن العاملين بالقطاع التجاري أو الصناعي أو وظائف الدولة حيث يمكن ترتيب سداد الديوان بطريقة تتفق أيضا مع موسمية دخولهم.

٢- **ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة:** تمثل قيمة الأرض والمباني والمنشآت الثابتة وغيرها حوالي ٧٠-٧٥% من جملة رأس المال المستثمر في العمل الزراعي وهذه الأصول يقابلها نفقات ثابتة مثل الفائدة علي رأس المال والصيانة والاستهلاك. وهذه جميعها يجب أن تدفع سواء استغلت الأرض أو لم تستغل، وبصرف النظر عن كيفية الإنتاج أو حجم المحصول الناتج، لذلك يحتم لصالح الزراع أن يدفع بإنتاجه إلي أقصي حد حتي يقل ما يخص الوحدة الناتجة من التكاليف الثابتة إلي أدني حد ممكن. ويختلف الحال عن ذلك بالنسبة للإنتاج الصناعي حيث تزيد قيمة نسبة التكاليف الجارية من خامات ووقود وأجور ومن طبيعة المصروفات الجارية أن تزيد أو تقل تبعا لكمية الإنتاج، فيتمكن القطاع الصناعي من الحد من إنتاجه عندما تميل الأثمان للهبوط فيؤدي ذلك إلي الحفاظ علي مستواها السعري، أما القطاع الزراعي فلا يمكنه الحد من إنتاجه عندما تهبط الأثمان الزراعية بسبب ارتفاع نسبة التزاماته وتكاليفه الثابتة ويحاول زيادة إنتاجهم في مواجهة هبوط أثمان الزروع، ولكن مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلي استمرار انخفاض الثمن لهذا نري أن الأسعار الزراعية تهبط بدرجة أكبر من الأسعار الصناعية وقت الأزمات الاقتصادية مما يترتب علية ازدياد سوء حالة فئة الزراعيين.

٣- **الطبيعة التنافسية للإنتاج الزراعي:**

تميل الزراعة بطبيعتها إلي الإنتاج المتنافس لعدة أسباب:-

أولا: أن الإنتاج يتم في وحدات إنتاجية متعددة، وهذه الوحدات عادة ما تكون صغيرة في سعتها الإنتاجية، لانتشار المزرعة العائلية المعتمدة علي الفرد وعائلته، مما ينتج عنه عدم إمكان ضم المنتجين في اتحادات تحدد إنتاجهم كمية ونوعا او تجد حلولا لمشاكل الإنتاج والتسويق.

ثانياً: أن زيادة عدد المنتجين وارد في القطاع الزراعي ولا عائق في سبيل ذلك، أي لا توجد موانع تقف في سبيل دخول منتجين جدد.

ثالثا: التجانس النسبي للأنتجه الزراعية مع اختلاف أحجام المزارع

لكل ذلك فإن المنتج الزراعي الفردي لا يمكنه أن يؤثر في كمية الناتج أو العرض الكلي وبالتالي لن يؤثر علي الأسعار السائدة في السوق ولكنه يتأثر بهذه الأسعار في تقرير أرباحه وتحديد إنتاجه كمية ونوعا.

٤- **عدم القدرة علي تحديد الإنتاج في الزراعة:** ترجع عدم القدرة علي تحديد الإنتاج الزراعي، ذلك لأن الإنتاج الزراعي إنتاج طبيعي خاضع لظروف طبيعته (الرياح – الأمطار – الصقيع) وهو كذلك معرض للتأثر بالأمراض والآفات والحشرات ولا يمكن التحكم في الكمية المنتجة منه سواء بالزيادة أو بالنقص (في المدي القصير والمتوسط أحيانا) في ضوء الأثمان التي يتوقع الزراع تغييرها لن يتيسر للزراع الانتفاع بارتفاع الأثمان بزيادة الإنتاج بتوسيع المساحة المزروعة من محصول معين. أو إنقاص مساحة المحصول بعد زراعته خوفا لانخفاض الأثمان "أتلاف".

٥- **ارتباط العمل المزرعي بالمعيشة الريفية:** تمارس الزراعة في وحدات إنتاجية محدودة الحجم عادة تقوم الأسرة الريفية علي استغلالها بما يوفره عائلها وأفراد الأسرة الآخرين أساسا من العمل المزرعي، وحتي في المساحات الواسعة يتم استغلالها علي أساس تقسيمها إلي حيازات محدودة الحجم أيضا، هي وحدات إنتاجية تقوم علي استغلال كل منها عائلة ريفية، وأدي اندماج الإدارة والحيازة إلي

الوصول بالوحدة الإنتاجية إلي تحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية عن طريق تعظيم صافي الدخل في المدي القصير والطويل.

وأدي هذا المنوال العائلي للإنتاج الزراعي إلي شدة الارتباط بين العمل المزرعي ومعيشة الأسرة الريفية، وتكيف نمط الإنتاج في المزرعة ونسبة ما يستخدم فيها من مواد، ومقدار ما يدخره من دخل أو يوجهه إلي الإنفاق الأسري أو الإنتاج الحقلي، وكذلك يؤثر في مقدار ما يسوقه من حاصلاتها وفق الظروف الخاصة للأسرة، عدد الأفراد، أعمارهم، أسلوب معيشتهم وكذا في اختيار نوع الزروع.

٦- **الأرض عامل مهم في الإنتاج الزراعي:** تعتبر الأرض من الناحية القيمية أهم عوامل الإنتاج الزراعي فهي تفوق بكثير أهميتها في الصناعة والتجارة حيث تعتبر رأس المال هو أكبر العوامل قيمة، ومن ثم يمكن التفرقة بين ظروف الإنتاج الزراعي والصناعي فلأرض خلقها الله ويزاول عليها الإنسان نشاطه، الزراعي، والتي تؤثر نوعيتها في اختيار أنواع الزروع ومدي أربحيتهم منها، ومنها الصالح للإنتاج وغير الصالح أو المستثمر في حين أن رأس المال أوجده الإنسان ومن صنعه يمكن زيادة كميته منه وفق حاجة الإنتاج التجاري والصناعي وعدد العاملين والراغبين في المعيشة عليها، أما الأرض فلا يمكن زيادة كميتها حتي علي فرض إصلاح ما يمكن زراعته منها.

٧- **الطبيعة الخاصة للمحاصيل الزراعية:** تتصف المحاصيل الزراعية بصفة خاصة تميزها عن غيرها من أنتجه الصناعات الآتية:

أ) عدم تجانس الإنتاج أي صعوبة تحديد نمط الأنتجة الزراعية وتوحيده، فهي تختلف من منطقة لأخرى ومن مزرعة لأخرى ومن سنة لأخرى مما يضطر المنتج للقيام ببعض الخدمات التسويقية مثل الفرز والتدريج، أما في الصناعات الأخرى فيمكن التحكم في شكل الإنتاج وحجمه ونوعه بدرجة كبيرة وهو ما يسمي بالإنتاج النمطي مما لا يضطر معه المنتج لإجراء كثير من الخدمات التسويقية التي تجري علي الزروع.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

ب) ضخامة حجم الأنتجة الزراعية بالنسبة لأوزانها مما يزيد من التكاليف التسويقية مثل التجميع والنقل والتخزين والتي تختلف نوعا وكفاءة خاصة تلك الأنتجة التي تتصف بضخامة حجمها كما تزيد بذلك الهوامش التسويقية.

ج) سرعة عطب كثير من الأنتجة الزراعية – مما يضطر معه المزارع لسرعة التسويق والبيع أو التخزين المكلف أحيانا ويتعرض معه لمخاطرها.

٨- **المخاطرة وصعوبة التمويل الزراعي:** تتميز الزراعة بطول دورة رأس المال، وهي الفترة التي يتم فيها استعادة رأس المال إلي المستثمر، ويرجع ذلك أساسا إلي أن الزراعة صناعة بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية وضخامة نسبة رأس المال الثابت فيها، والتركيب التنافسي لبنيانها الاقتصادي وصعوبة التحكم في مقادير إنتاجها وضخامة هذه الأنتجة وقابليتها السريعة للتلف، كل ذلك يؤدي إلي ضخامة عنصر المخاطرة في الاستغلال الزراعي، فضلا عن ظهور بدائل صناعية أفضل جودة وأقل ثمنا.

هذه العوامل مجتمعه تؤدي إلي صعوبة التمويل الزراعي بجميع أنواعه علي وجه العموم سواء علي المدي القصير الذي يتيح للمزارع الحصول علي رأس المال اللازم للوصول بالكفاءة الإنتاجية المزرعية إلي أعلي مستوي أو في المدل الطويل يؤدي إلي انخفاض الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية للإنتاج الزراعي.

٩- **التخصص:** لا تقبل الزراعة بطبيعتها التخصص العمالي لأن هذا التخصص يتطلب استمرارية تواجد العمل الواحد منتظما وموزعا علي طول الفترة التي تستغرقها العملية الإنتاجية، ويتطلب الأمر في الزراعة تتابع العمليات الزراعية وأداؤها وفق الظروف الطبيعية، وبذلك يقوم المزارع بأداء جميع العمليات الزراعية، فلا تحدث البطالة الموسمية التي يمكن أن تحدث نتيجة التخصص العمالي – أما التخصص المنطقي أي تخصص منطقة معينة في إنتاج محصول بذاته فهو أكثر انتشارا في الزراعة نظرا لتأثر الزراعة الشديد بالقوي الطبيعية واختلافها من منطقة لأخرى وتباين الأنتجة الزراعية وفق هذه الظروف، ومقدار قربها لمصادر الاستهلاك.

١٠- **ضعف المرونة الدخلية للسلع الزراعية:** هو المعيار الكمي لقياس مدي استجابة المقادير التي يستهلكها شخص معين أو عائلة معينة أو بنيان اقتصادي معين من سلعة ما للتغيير في دخل ذلك الشخص أو العائلة أو البنيان – ويمكن تقسيم السلع من حيث تأثير المقادير المطلوبة منها بالتغير في دخل المستهلك وهذا يأخذ ثلاثة أنواع:-

أ) **السلع العادية:** ويؤدي ازدياد دخل الفرد المطلوب منها أي السلع ذات المرونات الدخلية الموجبة

ب) **السلع الضرورية:** وهي التي لا تتأثر الكمية المطلوبة منها بدخل المستهلك أي تثبت الكمية عادة.

ج) **السلع الرديئة أو الناقصة:** والتي يؤدي ازدياد الدخل الفردي إلي نقص القدر المطلوب منها أي أنها ذات مرونة سالبة.

١١- **تقلبات الأثمان وانخفاضها النسبي:** يقابل السلوك الإنتاجي للقطاع الزراعي سلوكا عكسيا بالنسبة للأثمان والدخل الزراعيين، فبينما يظل مستوي الإنتاج الزراعي الكلي ثابتا من عام لأخر وعلي مدي أوجه تطور الدورة الاقتصادية يتذبذب مستوي الأثمان الزراعية من عام لأخر، ويشتد تقلب الأثمان الزراعية في ظروف الاستقرار الاقتصادي ويرجع ذلك إلي طبيعة مرونة طلب وعرض الحاصلات الزراعية إذ تؤدي ضآلة مرونة كل منهما إلي حدوث تذبذب أكبر نسبيا في الأثمان الزراعية نتيجة أي تغير في العرض أو الطلب أو كليهما.

ولما كان عرض السلع الزراعية يكاد يكون ثابتا (مع ضآلة مرونة هذا العرض) فإن أكثر تقلبات مستوي الأثمان في الزراعة يتأصل في تغيير الطلب علي السلع الزراعية.

ويؤدي تذبذب الأثمان الزراعية إلي تذبذب الدخل الزراعي ويشتد تقلب الدخل الزراعي الصافي عن تقلب الدخل الزراعي الإجمالي نظرا للثبات النسبي في مستويات أثمان السلع غير الزراعية اللازمة للإنتاج الزراعي أو الاستهلاك.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

وإذا كان سلوك الأثمان الزراعية يختلف عن سلوك الأثمان الصناعية التي تتصف بثباتها النسبي نظرا لقدرة المنتجين الصناعيين علي الحد من إنتاجهم في مواجهة انخفاض الأثمان أو ارتفاعها، فإن الأثمان الزراعية وانخفاضها النسبي يعكس انخفاض العائد علي الاستثمار الزراعي وانخفاض أجور العمل الزراعي عن نظيرتها في القطاع الصناعي.

ويرجع ذلك إلي أن إنتاج وتسويق منتجات القطاع الزراعي يتم في ظل المنافسة بينما يتمتع إنتاج القطاع الصناعي وتسويقه بكثير من عناصر الاحتكار.

ويبين الشكل ( ) ضخامة التقلبات السعرية السوقية المتوقعة في الزراعة والتي تصف مرونة كل من طلب وعرض منتجاتها – بينما يمثل الشكل رقم ( ) ضعف حدة هذه التلقبات في صناعة أخرى تتصف بمرونة كل من طلب وعرض منتجاتها.

الباب الرابع
الموارد الاقتصادية المصرية

يعتبر مدي توافر الموارد الاقتصادية في أي بلد من البلدان مؤشر علي إمكانية الاستفادة منها وقدرتها علي زيادة الإنتاج ورفع مستوي الدخول للأفراد ومن ثم يعد توافر الموارد الاقتصادية عصب الحياة لأي قطر، وعليه سوف نستعرض الموارد المصرية الرئيسية والتي يمكن استغلالها وهي تتمثل في الموارد الأرضية والموارد المائية والموارد البشرية والموارد الرأسمالية.

أولاً: الموارد الأرضية

تعتبر الموارد الأرضية من أهم عناصر الإنتاج الزراعي، كما تعد العنصر الرئيسي المحدد للتوسع الأفقي في الزراعة المصرية وتبلغ جملة المساحة الأرضية المصرية حوالي ٢٤٤مليون فدان، تنقسم إلي أراضي وادي ودلتا النيل وتبلغ مساحتها نحو ٨ مليون فدان، والصحراء الغربية تبلغ مساحتها نحو ١٦٠ مليون فدان، الصحراء الشرقية تبلغ مساحتها نحو ٦٠مليون فدان، وتبلغ مساحة شبة جزيرة سيناء نحو ١٦مليون فدان، وتمثل مساحة وادي النيل نحو ٤% من إجمالي الموارد

الأرضية، في حين تمثل الصحراء نحو ٩٦% من مساحة الجمهورية، وتقدر المساحة الأرضية المصرية المزروعة بحوالي ٧,٢ مليون فدان تمثل الأراضي القديمة منها مساحة تبلغ ٥,٨ مليون فدان وحوالي ١,٤ مليون فدان من الأراضي الجديدة التي استزرعت منذ عام ١٩٥٢ وحتي عام ١٩٨٨.

وتتحدد المساحات التي يمكن إضافتها إلي الأراضي الزراعية في مصر تبعاً لبعض الاعتبارات الفنية المتعلقة بمدي إتاحة بعض الموارد الأخرى لاسيما مياه الري ومستوي رفع هذه المياه، وتقدر إمكانيات التوسع الأفقي إلي عام ٢٠٠٠ بحوالي ٢,٣٣ مليون فدان وذلك علي أساس التقديرات الخاصة بما هو متاح من الموارد المائية الروائية في حدود الرفع الاقتصادي بما لا يتجاوز ١٥٠متر، وتتوزع هذه المساحة علي المناطق المختلفة علي أساس حوالي ٥٧١ ألف فدان بوسط الدلتا بالإضافة إلي حوالي ٢٢٩ ألف فدان بمصر الوسطي ونحو ٥٥٩,٥ ألف فدان بمصر العليا و ٢٥٤ ألف فدان بشبه جزيرة سيناء وحوالي ١٠٠ ألف فدان بالوادي الجديد.

ومن ناحية أخري يمكن تقسيم أراضي التوسع الأفقي إلي خمسة أصناف وفقاً لطبيعة التربة وهي الأراضي المنخفضة وتربتها ناعمة وبها ملوحة عالية وتبلغ نحو ٤٠٢,٥ ألف فدان، والأراضي الجيرية الناعمة والمتوسطة الحبيبات مثل أراضي النوبارية والوادي الجديد وتبلغ نحو ١٩٠ ألف فدان، والأراضي الصحراوية متوسطة إلي الخشنة الحبيبات والمستوية وتبلغ حوالي ٣٩٢,٥ ألف فدان، والأراضي الصحراوية ذات الطبوغرافيا المتغيرة المناسيب وتقدر بنحو ٥٥٣,٥ ألف فدان، والأراضي الصحراوية ذات الأراضي الخشنة والتي تبلغ نحو ٧٨٠,٥ ألف فدان بالإضافة إلي كل ذلك فهناك حوالي ١٢ ألف فدان غير مصنفة.

وفي تطور جديد للموارد الأرضية حتي عام ٢٠١٧ بلغت الموارد الأرضية الاقتصادية حوالي ٨ مليون فدان منها حوالي ٦ مليون فدان بمنطقة جنوب مصر والصحراء الغربية بنسبة حوالي ٧١,٩٢% من إجمالي المساحات الصالحة للزراعة بمصر.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

جدول رقم (٢) يوضح الأراضي الصالحة للزراعة بمصر حتي عام ٢٠١٧

المنطقة	المساحة بالفدان	%
سيناء	٤١٣٣٠٠	٥,٠
الدلتا	١٨٠٩٤٥٠	٢١,٨٨
مصر الوسطي	٩٩١٥٠	١,٢٠
مصر العليا	٩٤٧٩٠٠	١١,٤٦
شواطئ بحيرة ناصر	٥٠٠٠٠	٠,٦١
الصحراء الغربية	٩٤٨٥٠٠	١١,٤٧
حلايب وشلاتين	٦٠٠٠٠٠	٧,٢٦
جنوب الوادي (توشكي)	٣٤٠٠٠٠٠	٤١,٢
الإجمالي	٨٢٦٨٣٠٠	١٠٠

المصـدر: الهيئـة العامـة لمشـروعات التعميـر والتنميـة الزراعيـة، الإدارة العامـة لدراسـات الأراضي، **إستراتيجية التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي حتي عام ٢٠١٧** وزارة الزراعة، القاهرة، ١٩٩٧.

ثانيا: الموارد المائية

تعتبر الموارد المائية من أهم محددات التنمية ولقد أصبح من الواضح أن المياه هي القيد الرئيسي علي التوسع والتنمية وتظهر أهمية الموارد المائية عند استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة في صحراء مصر وتنقسم الموارد المائية في مصر إلي موارد تقليدية وأخري غير تقليدية وهي تتمثل في مياه نهر النيل، المياه الجوفية، مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها، الأمطار والسيول، بالإضافة إلي مياه الصرف الصحي المعالجة.

أولا: موارد المياه التقليدية:

١- **نهر النيل:** يعتبر نهر النيل المصدر الرئيسي للمياه السطحية في مصر وقد تحدد نصيب مصر من هذه المياه بمقدار ٥٥,٥ مليار م^{٣} سنويا وفقا لاتفاقية ١٩٥٩ مع السودان والتي تنضم إليها دول حوض نهر النيل حتي الآن وهي (مصر – السودان – أرتيريا – أثيوبيا – كينيا – زائير – أوغندا – رواندا – بروندي – تنزانيا) ويعتبر السد العالي بأسوان المدخل الوحيد لهذا المصدر الذي

يساهم بحوالي ٩٥% من إجمالي عرض الموارد المائية في مصر ولنهر النيل ثلاثة مصادر يحصل من خلالها علي مياهه وهي مجموعة المنابع الاستوائية "أعالي النيل"، مجموعة حوض بحر الغزال وبحر العرب والمجموعة الأخيرة هي المنابع الأثيوبية "الحبشة" وهي المصدر الموسمي لمياه النيل ويمكن توزيع الإيراد الكلي لمياه النيل عند بحيرة ناصر بأسوان حسب مصادره إلي ١٦%، ١٥%، ٥٦%، ١٣% هي علي الترتيب من إقليم البحيرات الاستوائية، نهر السوباط، نهر النيل الأزرق، نهر عطبرة.

٢- **الأمطار:** تعتبر المصدر الرئيسي لكل مصادر مياه الري الأخرى وهي أحد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها زراعات الساحل الشمالي الغربي والشرقي ويمتد موسم سقوطها من شهر أكتوبر وحتي بداية شهر مايو من كل عام بمتوسط تساقط حوالي ٨-١٠ بوصات سنويا ويختلف معدل سقوط الأمطار تبعا لاختلاف المنطقة وفصول السنة ففي المناطق الرطبة تعتمد الزراعة علي الأمطار اعتمادا رئيسيا حيث لا يقل معدل سقوطها عن ١٠٠٠ ملليمتر/سنة وقد يزداد هذا المعدل ويصل إلي ٢٠٠٠ ملليمتر/سنة في المناطق الرطبة جداً، وتقل أهمية الأمطار في مصر كمصدر من مصادر المياه بالنسبة للزراعة، إذا ما قورنت بنهر النيل ويختلف معدل سقوط الأمطار علي امتداد الوادي حيث نجد أن كمية الأمطار في المنطقة المحصورة ما بين حدود السودان والقاهرة تبلغ حوالي ٢٥ ملليمتر/سنة بينما يزداد معدل سقوطها تدريجياً كلما اتجهنا ناحية شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ حوالي ١٠٠ ملليمتر/سنة وتبلغ كمية الأمطار المستفاد بها في مصر علي أقصي تقدير حوالي ٠,٨ مليار م^{٣}/سنة وتتراوح كميات سقوط الأمطار التي تسقط في مصر ما بين صفر في المناطق الصحراوية حوالي ٢٠٠ ملليمتر/سنة في إقليم الساحل الشمالي وفي أفضل الظروف تتساقط الأمطار بكميات كبيرة مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات نظرا لطبيعة المناخ الحار صيفا في مصر ولا يزيد إجمالي كمية الأمطار في مصر علي ٤,١ مليار م^{٣}/سنة وهي ضئيلة جدا بالنسبة للموارد المائية في مصر.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

٣- **المياه الجوفية:** تعرف المياه الجوفية بأنها المياه التي تتسرب من الأمطار ومجاري الري والخزانات أو مياه الري الزائدة عن السعة الحقلية وهي تنفذ إلي باطن الأرض حيث تتجمع فوق طبقة صماء مكونة بذلك الخزانات الجوفية والمياه المحلية تعتبر المصدر الرئيسي للإمداد بالمياه في معظم المناطق الصحراوية. والمياه الجوفية في مصر توجد في العديد من الخزانات المنتشرة في جميع إقليم البلاد من الدلتا ووادي النيل إلي الساحل الشمالي الغربي والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وشمال وجنوب سيناء وتوجد المياه الجوفية في خزانات ذات أحجام متباينة وعلي أعماق مختلفة من عدة أمتار إلي آلاف الأمتار وتتواجد في خزانات وطبقات جيولوجية تتراوح ما بين الرواسب الحديثة إلي صخور القاعدة المتبلورة وبناء علي ذلك تم تصنيف الخزانات الجوفية إلي خزانات متجددة وأخرى غير متجددة.

أ- **الخزانات المتجددة في مصر:** تتوزع ما بين وادي النيل وإقليم الدلتا ومحتوياتها هي علي الترتيب ٢٠٠ مليار م^{٣}، ٣٠٠ مليار م^{٣} وهذه المياه جزء من موارد النيل وهي متجددة مما يتسرب إلي خزانها من مياه الصرف الزراعي والرشح وشبكات الري ومياه النيل وعلي الرغم من ضخامة هذا المخزون إلا أن المسموح بسحبة في نطاق معدلات شحن الخزان بمياه جديدة للمحافظة علي التوازن المائي للخزان ولتظل أعماق المياه الجوفية في حدود الاستخدام الاقتصادي ومعدلات السحب الآمن بالإضافة إلي دور هذا الخزان المائي في حماية النطاقات الشمالية من الدلتا من دخول مياه البحر إلي أراضيها وقدر ما يسحب من مياه هذا المصدر المائي بحوالي ٨,٤ مليار م^{٣} عام ١٩٩٧ ولا يسمح باستنزاف مياه هذه الخزانات إلا عند حدوث قحط لفترة زمنية طويلة لذلك ينظر لهذه المياه علي إنها ذات قيمة إستراتيجية.

ب – **الخزانات غير المتجددة في مصر:** تمتد تحت الصحراء الشرقية والغربية وشبة جزيرة سيناء فأهمها وأشهرها خزان الحجر الرملي النوبي في الصحراء الغربية والذي يمتد في إقليم شمال شرق أفريقيا ويشمل أراضي (مصر والسودان وليبيا

وتشاد) ويعتبر هذا الخزان من أهم مصادر المياه الجوفية العذبة في مصر غير المتاحة للاستخدام نظرا لعمق هذه الخزانات وصعوبة الحصول علي مياهه وعدم تجددها وارتفاع تكاليف طلبات رفع وضخ المياه منها وقد أدت دراسات الاستشعار إلي تطوير هذا الخزان في منطقة الوادي الجديد وإمكانية سحب ما يقرب من ٠,٦ مليار م^{٣}/سنة من مياهه لمعدلات اقتصادية لاستخدامها في الري علي نطاق واسع في الجزء الجنوبي الغربي من مصر (منطقة العوينات وهذه المياه تكفي لري مساحة تقدر بحوالي ١٥٠ ألف فدان منها ٤٣ ألف فدان تمت زراعتها بالفعل ومن المتوقع أن يزداد معدل السحب السنوي من المياه الجوفية غير المتجددة في مصر مستقبلا إلي حوالي ٢,٥ مليار م^{٣}/سنة كحد آمن واقتصادي لهذا السحب ويقدر مخزون المياه الجوفية غير المتجددة والتي تتواجد علي أعماق متفاوتة من الصحراء الغربية حوالي ٤٠ ألف مليار م^{٣} ومع سحب المياه من الخزانات الجوفية فإنها تعود لتمتلئ تلقائيا من المصادر التي تكونت منها وتستغل كمورد إضافي من المياه التي تضيع إلي البحر والمنخفضات الطبيعية دون فائدة وتعتبر المياه الجوفية في مصر مصدراً هاماً من مصادر المياه التي يمكن الاستفادة منها بالتوسع في المساحة المزروعة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي.

ثانيا: الموارد المائية غير التقليدية: وهي الموارد التي لا يمكن استغلالها مباشرة أو هي الموارد التي تستخدم لأكثر من مرة وتتمثل هذه الموارد في مياه الصرف الزراعي، مياه الصرف الصحي المعالجة وتحليه مياه البحر والمياه المسوسة (الآسنة).

١- **مياه الصرف الزراعي:** تتراوح الكميات المنصرفة سنويا في البحر بين ١٢-١٨ مليار م^{٣} وتتوقف كمياتها علي نمط التركيب المحصولي وكفاءة الري وكمية المياه المتوفرة في أسوان وقد بدأت مصر في السنوات الأخيرة التوسع في إعادة استخدام قدر من مياه الصرف الزراعي وحدها أو بعد خلطها بنسبة من مياه النيل العذبة لمعالجة درجة الملوحة بها واستخدامها في الري وقدرت هذه الكميات بحوالي ٤,٥ مليار م^{٣} عام ١٩٩٧. وتهدف السياسة المائية في الوقت الحاضر

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

إلي التوسع تدريجيا في كمية مياه الصرف الزراعي المعاد استخدامها في إقليم الدلتا لتصل إلي حوالي ٧ مليار م^{٣} عام ٢٠٠٠ وزيادتها في الأعوام التالية له قدر الإمكان.

٢- **مياه الصرف الصحي المعالجة:** يمكن بعد معالجتها أن تستخدم مع مياه الري ولمصر خبرة طويلة في هذا المجال منذ بدأت في استزراع الجبل الأصفر سنة ١٩٠٥ ويخصص هذا المصدر بصفة خاصة للزراعة الصحراوية التي تقدر بحوالي ٢٥٠٠ فدان.

٣- **تحليه مياه البحر:** تلجأ إليها بعض دول العالم التي لا تتوفر لها مصادر المياه التقليدية للري بينما تتوفر فيها مصادر الطاقة إلي استخدام طرق متعددة لتحويل المياه المالحة إلي مياه صالحة للشرب أو تقليل نسبة الملوحة لاستخدامها في أغراض الري أو الصناعة ومن هذه الطرق، تقطير المياه بالتبخير أو إجراء عملية تحليل كهربي للماء ثم استخدام مرشحات مناسبة لفصل الأملاح منها وهذا المصدر المائي يعتبر غير اقتصادي في مصر وغير عملي في الوقت الحاضر نظرا لارتفاع تكلفته وتوفر مصادر المياه العذبة البديلة ومع ذلك قد تتغير النظرة لهذا المصدر في المستقبل بفضل التطور التكنولوجي وتحت ضغط تزايد الطلب علي المياه العذبة وندرتها.

٤- **المياه المسوسة (الآسنة):** المياه الجوفية المسوسة (الآسنة) والتي تكون ملوحتها في حدود ٢٠٠٠-٧٠٠٠ جزء في المليون وتنتشر في أقاليم كثيرة بالصحاري المصرية وخاصة المناطق الساحلية وتكون علي أعماق ضحلة (علي بعد ١٠٠متر) ولذلك فإن إنتاجها يكون اقتصادي غير أن إزالة ملوحة المياه عموما يمكن أن يكون اقتصاديا بالنسبة للأغراض المنزلية أو الصناعية ولكنه غير اقتصادي بالنسبة للزراعة ولكن من المؤكد أن إزالة ملوحة المياه الجوفية المسوسة يعتبر اقتصاديا بالمقارنة بإزالة ملوحة مياه البحر، والأبحاث جارية لاستنباط أصناف جديدة تتحمل الملوحة أمكن استخدامها كما هي في الري فإن ذلك سوف يمثل إمكانية هائلة لزراعة مناطق صحراوية كبيرة.

٥- **استخدامات الموارد المائية:** تتنافس مجموعة من القطاعات علي استخدام الموارد المائية وهي قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع المنازل، وقطاع الملاحة، ولقد بلغ إجمالي استخدامات هذه القطاعات في مصر عام ١٩٩٧ حوالي ٦٥,١ مليار م^{٣}.

١- **احتياجات قطاع الزراعة:** وهي تتمثل في الري وتمثل الجزء الأكبر من إجمالي الطلب علي المياه في مصر حيث خصص لها حوالي ٥٣,١ مليار م^{٣} أي ما يقرب من ٨٢% من إجمالي الاستهلاك المائي القومي وتشتمل هذه الكمية علي مقدار الفاقد السنوي من المياه والمقدر بحوالي ٢ مليار م^{٣} ناتج من استخدام نظام الري السطحي السائد في الزراعة والذي ما زال قائما ويستخدم في الأراضي الزراعية القديمة بمصر وهو يستهلك كميات كبيرة من المياه كما أنه يتطلب إقامة شبكة للصرف تتكلف أكثر من تكلفة نظم الري الحديثة.

٢- **قطاع المنازل:** تقدر احتياجات هذا القطاع من المياه بحوالي ٤,٥ مليار م^{٣} وتتوقف الزيادة المستقبلية علي معدلات النمو السكاني وارتفاع مستوي المعيشة بصفة عامة وكفاءة شبكات التوزيع المائي لتقليل فواقد التوزيع التي تقدر حاليا بحوالي ٥٠% ومن المتوقع ثبات الاستهلاك المائي أو انخفاضه بهذا القطاع في الأعوام المقبلة مع انخفاض نسبة الفاقد إلي حوالي ٢٠%.

٣- **قطاع الصناعة:** تقدر الاحتياجات المائية لهذا القطاع بحوالي ٧,٥ مليار م^{٣} سنويا حسب تقديرات ١٩٩٧ وبالرغم من أن التقديرات ليست دقيقة فإن حجم الاستهلاك المائي في قطاع الصناعة حاليا وفي المستقبل القريب يتوقف علي مدي النمو في إقامة الصناعات وكذلك علي عدد المشروعات التي تشملها خطة الدولة في التوسع الصناعي.

٤- **قطاع الملاحة:** تتمثل احتياجات هذا القطاع في كفاية منسوب مياه النيل وفروعه لضمان تسيير العائمات والسفن السياحية وسفن الشحن والنقل وتعتبر مناسيب المياه والنيل كافية لمواجهة احتياجات الملاحة النهرية طوال العام وحتي خلال

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

السدة الشتوية بعد قرار إلغائها في أواخر فترة التسعينات وتقدر احتياجات قطاع الملاحة بحوالي ١,٨ مليار م^{٣}/سنة وعادة تذهب هذه الكميات مباشرة إلي البحر ومن المتوقع أن تنخفض هذه الكميات إلي حوالي ٠,٣ مليار م^{٣} في الفترة الحالية وذلك من خلال تحكم أفضل وتوفير مناسيب المياه ومع إمكانية استخدامها في البحيرات الشمالية والجدول التالي يوضح الميزان المائي في مصر في عامي ١٩٩٧ ، ٢٠٠٠ ويتضح فيه أن إجمالي الموارد المائية المتاحة للاستخدام والمتوفرة من جميع المصادر تقدر بحوالي ٦٦ مليار م^{٣} / عام ١٩٩٧ وتصل إلي حوالي ٧٤ مليار م^{٣} عام ٢٠٠٠ ومن هذا يتضح إن في الفترة القادمة سيكون هناك فائض من المياه يقدر بحوالي ٤,٦ مليار م^{٣}.

الموارد المائية الإضافية بمصر

تشير التوقعات إلي زيادة موارد مصر المائية في الفترة المقبلة بنحو ٢٥,٩٥ مليار م^{٣}/سنويا متدرجة من مصادر عديدة حيث تبلغ مساهمة مشروعات أعالي النيل بما يقرب بحوالي ٩٠٩ مليار م^{٣}/سنويا إضافة إلي ما يساهم به الصرف الزراعي المعاد استخدام مياه بحوالي ٥,٢ مليار م^{٣}/سنويا، وتشارك أيضا المياه الجوفية بما يقرب من ٤,٥ مليار م^{٣}/سنويا، ثم الصرف الصحي بعد معالجته ويساهم بنحو ٢,٠ مليار م^{٣}/سنويا فضلا عن التخزين في البحيرات (بحيرة المنزلة – بحيرة البرلس) بحوالي ٢,٣ مليار م^{٣}/سنويا وعن طريق مشروعات تطوير نظم الري والتي سيتوفر عن طريقها حوالي ٢,٠ مليار م^{٣}/سنويا، وبذلك يصبح إجمالي الكمية المضافة إلي مواردنا المائية الحالية ٢٥,٩٥ مليار م^{٣}/سنويا.

جدول (٣): الميزان المائي في مصر عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠ بالمليار م^{٣}/سنة

الموارد المائية المتاحة			احتياجات القطاعات المستهلكة		
المصدر المائي	١٩٩٧	٢,٠٠	القطاع المستهلك	١٩٩٧	٢,٠٠
نهر النيل	٥٥,٥	٥٧,٥	الزراعة	٥٣,١	٥٩,٩
المياه الجوفية في الوادي والدلتا	٤,٨	٤,٩	المنازل	٤,٥	٣,١
المياه الجوفية في الصحراء	٠,٦	٢,٥	الصناعة	٥,٧	٦,١
إعادة استخدام مياه الصرف للزراعة	٤,٥	٧,٠٠	الملاحة	١,٨	٣,٠٠

إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة	٧,٠	١,١			
تحسين إدارة المياه	–	١,٠٠			
الإجمالي	٦٦,١	٧٤		٦٥,١	٦٩,٤

المصدر: جمعت من المصادر التالية

١- بيانات عام ١٩٩٧ مجلس الشوري، الموارد المائية في مصر ووسائل تنميتها، التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الزراعي والري واستصلاح الأراضي ١٩٩٧، ص٢٤.

٢- بيانات عام ٢٠٠٠ ، خديجة محمد الأعسر (دكتور)، سياسات الاستخدام المائي ونمط التركيب المحصولي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن العدد الأول، مارس ١٩٩٨، ص ٢٤٧.

ثالثا: الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية أساس عملية التنمية وهدفها وعنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج والقوة البشرية العاملة في قطاع الزراعة وواحدة من أهم عناصر العملية الإنتاجية الزراعية وتمثل نحو ٥٥% من إجمالي الموارد البشرية العاملة في جمهورية مصر العربية ومن ثم فإن حسن استخدام هذا المورد الإنتاجي يفيد كل من المجتمع الريفي والقومي، فوجود بطالة بين قوة العمل الزراعي، أو انخفاض كفاءتها إنما هو بمثابة سوء استخدام وتعطيل لجزء كبير من قوة العمل بالمجتمع وفقدان لجانب كبير من الدخل القومي كان يمكن أن يتحقق لو أمكن استخدام كميات العمل المتاحة بكفاءة أعلي وبتحليل ودراسة العمالة الزراعية، يتبين وجود أنواع معينة من البطالة في القطاع الزراعي وأيضا وجود نقص في القوي العاملة الزراعية. وتشير البيانات التالية إلي تطور حجم العمالة والأهمية النسبية لها فيتبين أن حجم العمالة بجميع القطاعات السلعية كان يمثل حوالي ٤٧% من الإجمالي العام لحجم العمالة وذلك في عام ١٩٧٣ ثم استمر هذا المعدل في الانخفاض إلي أن بلغ حوالي ٣٣% من الإجمالي العام لحجم العمالة وذلك في عام ١٩٩٢ إلي أن وصل هذا المعدل حالياً إلي حوالي ٥٥% من الإجمالي العام للعمالة في مصر وتعتبر العمالة الزراعية من أهم العوامل التي تؤثر علي الإنتاج الزراعي حيث تشكل الأجور الزراعية الأهمية النسبية الأولي في تكاليف إنتاج أي محصول، وتبين أيضاً زيادة المتوسط السنوي للأجر من نحو ٦٠,٥ جنية/سنة وذلك عام ١٩٧٢ إلي نحو ١١٣٠,٣ جنيهاً عام ١٩٩٢ إلي أن وصل حالياً حوالي ٤٢٦٤ جنية/سنة عام ٢٠٠٠، ولقد قدر متوسط

http://agri-science-reference.blogspot.com/ مدونة المرجع الزراعي

الأجـر اليـومي للعامـل الزراعـي بحـوالي ٤,٢٠، ٤,٨٠، ١١,٧٠ جنيـة وذلـك فـي السنوات التالية علي الترتيب ١٩٧٣، ١٩٩٢، ٢٠٠٠.

والجـدول التـالي يبـين تطـور العمالـة الزراعيـة خـلال الفتـرة (٦٩/١٩٧٠-٩٨/١٩٩٩) حيـث تنـاقص نسـبة العمالـة الزراعيـة فـي متوسـط الفتـرة الأولـي مـن ٤٧,٨% إلـي حـوالي ٤١,١% فـي متوسـط الفتـرة (١٩٧٤-٨٠/١٩٨١) واسـتمر هـذا التنـاقص ليبلـغ نحـو ٣٦% فـي متوسـط الفتـرة مـن (٨١/١٩٨٢-٨٩/١٩٩٠) ولقـد أظهـرت بعـض التقـديرات اسـتمرار انخفـاض العمالـة الزراعيـة إلـي نحـو ٣٢,٤ مـن إجمـالي القوة العاملـة المصـرية وذلـك فـي عـام ٩٣/١٩٩٤ ثـم اسـتمر هـذا الانخفـاض إلي أن وصل إلي ٢٨,٢ في عام ٩٨/١٩٩٩.

جـدول رقـم (٤) القـوي العاملـة فـي القطـاع الزراعـي خـلال الفتـرة ٦٩/٧٠ – ٩٨/١٩٩٩.

(ألف عامل)

متوسط السنوات	قطاع الزراعه	الإجمالي العام	%
٦٩/١٩٧٠	٤٠٤٨,٣	٨٢٧٤,٧	٤٨,٩
٧٠/١٩٧١	٤٠٥٩,٩	٨٥٠٦,٠	٤٧,٧
١٩٧٢	٤١٣٣,٧	٨٧١٠,٧	٤٧,٥
١٩٧٣	٤١٦٣,٨	٨٨٥٩,٧	٤٧,٠
متوسط الفترة ٦٩/٧٠-١٩٧٣	٤١٠١,٨	٨٥٨٧,٨	٤٧,٨
١٩٧٤	٤٢١٢,٤	٩٢٤٣,٣	٤٥,٦
١٩٧٥	٤٢١٧,٩	٩٦٠٦,٢	٤٣,٩
١٩٧٦	٤٠٦٧,٨	٩٦٤٥,٦	٤٢,٢
١٩٧٧	٤١٠٣,٥	٩٨٨٥,٣	٤١,٥
١٩٧٨	٤١٣٥,٠	١٠٣٣٧,٣	٤٠,٠
١٩٧٩	٤١٦٥,٠	١٠٨٢٧,٨	٣٨,٥
٨٠-١٩٨١	٤٢٠٦,٢	١١٣٣٨,٦	٣٧,١
متوسط الفترة ٧٤-٨٠/١٩٨١	٤١٥٨,٣	١٠١٢٦,٣	٤١,١
٨١/١٩٨٢	٤٢٩٦,٤	١١٦٨٥,٤	٣٦,٣
٨٢/١٩٨٣	٤٢٩٦,٤	١٢١١٠,٧	٣٥,٥
٨٣/١٩٨٤	٤٣٨٤,٩	١٢٤٦٩,٠	٣٥,٢
٨٤/١٩٨٥	٤٣٤٥,٠	١١٥٩٤,٢	٣٧,٥
٨٥/١٩٨٦	٤٤٨٠,٠	١٢٠٠٦,٠	٣٧,٣
٨٦/١٩٨٧	٤٥٤٢,٦	١٢٤١٨,٠	٣٦,٦
٨٧/١٩٨٨	٤٤٥١,٠	١٢٥١٥,٣	٣٥,٦
٨٨/١٩٨٩	٤٥٦٨,٠	١٢٨٨٠,١	٣٥,٥
٨٩/١٩٩٠	٤٦٦٤,٠	١٣٢٤٧,٧	٣٥,٢
متوسط الفترة ٨١-٨٩/١٩٩٠	٤٤٤٢,٢	١٢٣٢٥,٢	٣٦,٠
٩٠/١٩٩١	٤٥٠٠,٠	١٣٥٢٧	٣٣,٣
٩١/١٩٩٢	٤٥٨٨,٠	١٣٩٠٠	٣٣,٠
٩٢/١٩٩٣	٤٦٢٠,٠	١٤٠١١	٣٢,٩٧
٩٣/١٩٩٤	٤٦٨٢,٠	١٤٤٣٦	٣٢,٤٣
٩٤/١٩٩٥	٤٧٤٤,٠	١٤٨٧٩	٣١,٨

١٩٩٦/٩٥	٤٨١٢,٠	١٥٣٤٠	٣١,٤
١٩٩٧/٩٦	٤٧٤٧,٠	١٥٨٢٥	٣٠,٠
١٩٩٨/٩٧	٤٨٢٠,٠	١٦٣٤٤	٢٩,٥
١٩٩٩/٩٨	٤٨٩٩,٠	١٦٨٦٩	٢٩,٠٤
متوسط الفترة ٩٠-١٩٩٩/٩٨	٤٧١٢,٤	١٥٠١٤,٦	٢٨,٢

المصدر: (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصائي السنوي

(٢) وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة.

(٣) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري

تطور نصيب الفرد من الرقعة الزراعية والمساحة المحصولية:

تشير البيانات الواردة بالجدول التالي إلي زيادة المساحة المنزرعة من ٥,٨ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلي ٨,٠٢ مليون فدان عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٢,٢٠ مليون فدان ومعدلها بالنسبة لعام ١٩٨٢ هو ٣١% من المساحة المنزرعة، وتنعكس هذه الزيادة علي المساحة المحصولية أيضاً كما يلي:

وتشير بيانات الجدول التالي إلي زيادة المساحة المحصولية من ١١,١ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلي ١٣,٩ مليون فدان عام ٢٠٠٠ بزيادة قدرها ٢,٨ مليون فدان ومعدلها بالنسبة لعام ١٩٨٢ هو ٢٥% من المساحة المنزرعة.

ورغم الجهود المبذولة لزيادة كل من المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية، إلا أن نصيب الفرد قد انخفض منهما من ٣,١ قيراط من المساحة المنزرعة، ٦,٠٢ قيراط من المساحة المحصولية في عام ١٩٨٢ إلي ٢,٩٣ قيراط من المساحة المنزرعة، ٥,١ قيراط من المساحة المحصولية في عام ٢٠٠٠ وبمعدلات بلغت علي الترتيب ٧,٦%، ١٢% من المساحة المنزرعة والمحصولية عام ١٩٨٢ ويرجع ذلك إلي زيادة معدلات النمو السكاني بمعدلات أعلي من معدلات النمو في المساحة المنزرعة حيث بلغ معدل الزيادة السكانية حوالي ٤١% عام ٢٠٠٠ عما كانت عليه في عام ١٩٨٢.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

جدول (٥) تطور نصيب الفرد من المساحة المحصولية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٠)

السنوات	عدد السكان بالألف نسمة	الرقعة الزراعية بالفدان	نصيب الفرد من الرقعة الزراعية	
			بالفدان	بالقيراط
١٩٨٢	٤٤٥٠٦	٠,٢٥١	١١١٦٧٠٤٩	٦,٠٢
١٩٨٣	٤٥٧٢١	٠,٢٤٤	١١١٣٨٧٤٨	٥,٨٦
١٩٨٤	٤٦٩٩٠	٠,٢٣٥	١١٠٢٦٥٣٤	٥,٦٤
١٩٨٥	٤٨٣٤٩	٠,٢٣١	١١١٧٤٧٢٩	٥,٥٤
١٩٨٦	٤٩٩١٢	٠,٢٢٣	١١١٣٦٦٨٥	٥,٣٥
١٩٨٧	٥١٣٩٨	٠,٢١٦	١١١٢٦٩٤٩	٥,١٨
١٩٨٨	٥٢٨٧٦	٠,٢١٤	١١٣٢٥٨٤٨	٥,١٤
١٩٨٩	٥٤٢٥٩	٠,٢١٢	١١٥٢٥٤٧٩	٥,٠٩
١٩٩٠	٥٥٦٣٥	٠,٢١٩	١٢١٨١١١٤	٥,٢٦
١٩٩١	٥٦٩٢٢	٠,٢١٨	١٢٤٠٥٩٥٠	٥,٢٣
١٩٩٢	٥٨١٠٣	٠,٢١٥	١٢٤٨٩٤٥٤	٥,١٦
١٩٩٣	٥٩٢٣٠	٠,٢١٦	١٢٧٧٩٩٦٧	٥,١٨
١٩٩٤	٦٠٥٤٠	٠,٢١٥	١٣٠٠٢٥٩٦	٥,١٦
١٩٩٥	٦١٩٠٠	٠,٢٢٣	١٣٨١٤٤٦١	٥,٣٥
١٩٩٦	٦٢٣٣٦	٠,٢٢٠	١٣٧٠٩٦٨٤	٥,٢٨
١٩٩٧	٦٣٢٣٩	٠,٢١٩	١٣٨٢٩٠٣٠	٥,٢٦
١٩٩٨	٦٤١٤١	٠,٢١٦	١٣٨٥٨٦٥٥	٥,١٨
١٩٩٩	٦٥٠٤٣	٠,٢١٤	١٣٩٣٨٥٣٥	٥,١٤
٢٠٠٠	٦٥٩٤٥	٠,٢١١	١٣٩٢١٨٦٦	٥,١

المصدر: جمعت وحسبت من الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، قطاع الشئون الاقتصادية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

- السنوات من ١٩٩٧-٢٠٠٠ من مركز المعلومات التابع للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء سبتمبر ٢٠٠١.

رابعاً: الموارد الرأسمالية

من العقبات الرئيسية التي تواجه الدول النامية في تنمية بنيانها الاقتصادي ندرة رأس المال، وهي راجعة إلي ضعف قدرة الأفراد علي الادخار والاستثمار نتيجة لانخفاض الدخل القومي وزيادة عدد السكان مما يترتب عليه انخفاض الكفاءة الإنتاجية وبالتالي الدخول المزرعية، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات الطلب علي المنتجات الزراعية لسد الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، وعلي الدولة أن تتبني سياسات من شأنها رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق تقديم التسهيلات الانتمائية سواء في صورة عينية أو نقدية تساهم في تحسين وزيادة الطاقة الإنتاجية بتمويل العمليات الفعلية القائمة أو بتمويل للمشروعات الاستثمارية اللازمة لعمليات التنمية.

وللتمويل الزراعي دور هام في تمويل العديد من مختلف العمليات الإنتاجية والمشروعات الاستثمارية الزراعية في مصر خاصة وأن المدخرات الشخصية للزراع لا تمكنهم من تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة، ونظرا لما يتصف به قطاع الزراعة من صغر وتفتت الحيازات الزراعية ومن الموارد التي توجه الموارد الرأسمالية وتؤثر علي القطاع الزراعي الاستثمار الزراعي والتمويل الزراعي.

أولاً: الاستثمار الزراعي: يشكل الإنفاق الاستثماري عنصرا هاما في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذا تعاني الدول النامية عجزا في مواردها المالية، الأمر الذي معه تتضح وتتبلور أهمية التكوين الرأسمالي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة،

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

وذلك عن طريق تخصيص جزء من الموارد المخصصة للاستهلاك الحالي نحو الادخار، ونظرا لانخفاض معدل الادخار في هذه الدول فإنها تلجأ إلي الحصول علي الموارد الرأسمالية عن طريق الحصول علي قروض أو مساعدات خارجية لتحقيق أهداف التنمية.

ويعتبر الإنفاق الاستثماري في مصر عاملا مؤثرا في معدل نمو الاقتصاد القومي وهذا يرجع إلي استراتيجية الاستثمار في مصر مع بداية الستينات حيث اهتمت الدولة بتوفير التمويل اللازم لخطة التنمية حتي نهاية السبعينات، إلا أن السياسة الاستثمارية للدولة ظلت تعتمد علي التمويل الحكومي واستهدفت الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧- ٩١-١٩٩٢) تمويل حوالي ٣٩% من إجمالي استثمارات الخطة بواسطة القطاع الخاص، وقد كانت النسبة في بداية فترة السبعينات لا تتعدي ١٠% وحوالي ١٨% خلال النصف الأخير من نفس الفترة وحتي بداية الخطة (٨٣/٨٢-٨٦-١٩٨٧) والتي كان نصيب مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الإجمالي للخطة لا يتعدي نحو ٢٣%.

وتوجه الاستثمارات في قطاع الزراعة نحو مشروعات التوسع الأفقي وتتمثل في إضافة مساحات جديدة من الأرض الزراعية بالإضافة إلي توجيه جزء من هذه الاستثمارات إلي التوسع الرأسي عن طريق زيادة ورفع كفاءة إنتاجية الوحدات الزراعية القائمة، سواء كانت استثمارات حكومية أو قطاع خاص، وتشير بيانات الجدول رقم ( ) إلي تزايد دور القطاع الخاص في تنفيذ استثمارات التوسع الزراعي الرأسي حيث زادت نسبة الاستثمارات في هذا القطاع إلي إجمالي الاستثمارات في مجال التوسع الرأسي من ٣٣% في عام (١٩٩٣/٩٢) إلي ٤٩% في عام (١٩٩٦/٩٥).

جدول (٦) إجمالي الاستثمارات المنفذة موزعة علي القطاعين العام والخاص خلال الفترة (٩٣/٩٢ – ١٩٩٦/٩٥) (مليار جنية)

السنوات	القطاع العام	%	القطاع الخاص	%	جملة الاستثمارات
١٩٩٣/٩٢	٢١,١	٦٧	١٠,٥	٣٣	٣١,٦
١٩٩٤/٩٣	٢٢,٢	٦٦	١١,٣	٣٤	٣٣,٥

١٩٩٥/٩٤	٢٣,٣	٥٩	١٦,١	٤١	٣٩,٤
١٩٩٦/٩٥	٢١,٤	٥١	٢٠,٧	٤٩	٤٢,١
الإجمالي	٨٨,١	٦٠	٥٨,٦	٤٠	١٤٦,٦

المصـدر: مجلـس الشـوري، تقريـر لجنـة الشـئون الماليـة والاقتصـادية عـن خطـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/٩٦، مايو ١٩٩٦.

تشير بيانات الجدول أيضا إلي تناقص نسبة ما يساهم به القطاع العام في الاستثمارات المنفذة، حيث ساهم بنسبة ٦٧% عام ١٩٩٣/٩٢ ثم تناقصت هذه النسبة عام ١٩٩٦/٩٥ لتصل إلي ٥١% إجمالي الاستثمارات المنفذة للقطاع العام. وتقدر استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٨/٩٧ بحوالي ٥٨ مليار جنية حيث يقوم القطاع الخاص بتنفيذ ٦٣% بما قيمته ٣٦,٥٤ مليار جنية، والقطاع العام بنسبة قدرها ٣٧% بما قيمته ٢١,٤٦ مليار جنية.

ثانيا: التمويل الزراعي: يتضمن التمويل الزراعي الأسس والقواعد والنظريات الخاصة بعرض وطلب وتوزيع واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية بهدف تنمية وتطوير الزراعة وتحسين مستوي المعيشة للزراع، ولا يقتصر التمويل الزراعي علي عمليات الإنتاج الزراعي فقط، وإنما يشمل أيضا تنمية المواد الزراعية مثل مشروعات استصلاح واستزراع الأرض والري والصرف والصناعات الغذائية، ويختلف مفهوم التمويل الزراعي عن مفهوم الائتمان حيث أن: -

التمويل عبارة عن الأموال وإدارتها بالكيفية التي تحقق درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية بينما **الائتمان:** عبارة عن توفير السيولة المالية للمشتغلين بالإنتاج الزراعي سوء في صورة نقدية أو عينية تمكنهم من ممارسة نشاطهم الإنتاجي والتوسع فيه مقابل التزامهم بسداد تلك الأموال والفوائد المترتبة عليها وقت استحقاقها.

ويعتبر الائتمان الزراعي وسيلة فعالة لتوجيه التنمية الزراعية في مصر نحو النهوض بالقطاع الزراعي بصفة عامة وكذا النهوض بقطاعات معينة داخل هذا القطاع، وذلك عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية تتمثل في أسعار فائدة منخفضة أو تسهيلات في

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

طريق السداد. وذلك للقطاعات المطلوب تنميتها. ولقد مر التمويل الزراعي في مصر بعدة مراحل إلي أن أصبح البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالمحافظات المسئول عن تمويل القطاع الزراعي اعتبارا من عام ١٩٧٦ حيث يقوم بتقديم القروض النقدية والعينية للزراع، سواء كانت هذه القروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، بأسعار فائدة متفاوتة طبقا لنوع وظروف القروض.

أنواع القروض الزراعية طبقا لآجالها:

١- **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تمنح لمدة لا تزيد عن ١٤ شهرا وتمنح في مجالين رئيسيين الأول هو المساعدة في تمويل العمليات الزراعية لإنتاج الحاصلات والآخر لغرض إحداث تنمية زراعية سريعة كتمويل بعض الأنشطة والمشروعات المرتبطة بالزراعة كتمويل المستلزمات الإنتاجية الخارجية للصناعات الداجنة والإنتاج الحيواني وصناعة النحل والصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة المحلية محدودة الحجم، وتقديم القروض في صورة عينية كالتقاوي والأسمدة والمبيدات هذا في حالة إنتاج الحاصلات إما في الحالات الأخري فتكون في صورة نقدية لتوفير جانب التمويل النقدي اللازم.

٢- **القروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي تمنح لمدة لا تقل عن ١٤ شهرا، ولا تزيد عن خمس سنوات، وتتركز هذه القروض أساسا في مجالات الثروة الحيوانية والداجنة والميكنة الزراعية، وذلك بالإضافة إلي بعض قروض إنشاء البساتين والتصنيع الزراعي ومشروعات الثروة السمكية وتطوير الخدمات التسويقية وغيرها. ويختلف حجم القرض المقدم في كل حالة تبعا لنوع النشاط والمركز المالي للعميل ومدي قدرته علي السداد.

٣- **القروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تمنح لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن ١٥ سنة، وتمنح هذه القروض لأنشطة استصلاح الأراضي وإقامة مشروعات البنية الأساسية.

ولقد بلغ إجمالي القروض الزراعية خلال الفترة (١٩٧٨/٧٧-١٩٩٣/٩٢) حوالي ١٣٢,٨ مليون جنية وكانت حصة القروض العينية ٥٩,٧ مليون جنية بنسبة قدرها ٤٤,٩%، أما حصة القروض النقدية فقدرت بحوالي ٧٣,١ مليون جنية بنسبة توازي حوالي ٥٥,٠٤% واستمرت الزيادة في إجمالي القروض حيث بلغت حوالي ١٦٨٧,١ مليون جنية وكانت حصة القروض العينية منها ٥٥٤,٩ مليون جنية بنسبة تصل إلي حوالي ٣٢,٩% وحصة القروض النقدية منها بلغت حوالي ١١٣٢,٣ مليون جنية بنسبة قدرها ٦٧,١% خلال الفترة ١٩٩٣/٩٢، وبوجه عام يتضح تحقق زيادة فعلية في إجمالي القروض بلغت حوالي ١٥٥٤,٣ مليون جنية أي الفرق بين أول الفترة آخرها (١٩٧٨/٧٧-١٩٩٣/٩٢).

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الباب الخامس
مفهوم الإنتاج

معنـي الإنتـاج قـديما: أن الـذي يـدفع المنتجـين إلـي عـرض منتجـاتهم فـي السوق، هو جانب الطلب من قبل المستهلكين ويقتضـي عرض السلع والخدمات القيام بعمليات الإنتاج المختلفة. وقد تطورت نظرية الإنتاج كغيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى تطورا كبيرا من عهد الطبيعيين فقد نظر الطبيعيون إلي الإنتاج علي أنه خلق المـادة، ولهذا اعتبـروا الزراعـة هـي العمـل المنـتج الوحيـد، فـالأرض فـي رأيهـم تعطـي الكثيـر مـن الطيبـات مـن بـذور قليلـة ولهـذا فهـي منتجـة، وبينمـا نظـروا إلـي التجـارة والخدمات الأخرى علي أنها أعمال غير منتجة.

ولكن بعد أن قام النظام الاقتصادي الحديث علي التخصص لم يعد هناك احتمال تقسيم الأنشطة المختلفة إلي منتجة وغير منتجة.

معني الإنتاج في المفهوم الحديث: ذهب الفكر الحديث إلي اعتبار الإنتاج ليس خلق المادة كما ظن الأولون وإنما هو خلق المنفعة، وإضافة منفعة جديدة بمعني أخـر إيجـاد اسـتعمالات جديـدة لـم تكـن موجـودة مـن قبـل. فـالخلق لـيس مـن صـنع الإنسان، وإنما هو من عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه وتعالي، وكل ما في طاقة الإنسان ومقدوره إنما هو تغير شكل المادة بما يتناسب وطرق إشباع الحاجات.

وقد تعارف الاقتصاديون علي إطلاق الإنتاج علي:

١- تلك العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجة ما أو بعبارة أخرى تلك العمليات التي من شأنها خلق المنفعة أو زيادة المنفعة وهذه هي المنفعة الشكلية مثال تحويل الأخشاب إلي موائد أو أسرة وغيرها.

٢- عمليات النقل من مكان تنقل فيه منفعة الشئ إلي مكان أخر ترد منه المنفعة دون تغير شكلها، وهذه هي المنفعة المكانية.

٣- عمليات التخزين، حيث يضيف التخزين منفعة إلي السلعة، هي الاحتفاظ بها لحين حاجة الناس إليها، وقد يقتضي التخزين إجراء بعض العمليات الشكلية ولكنها تظل محتفظة بمدتها الأصلية فتطلق عليها المنفعة الزمنية. مثال ذلك الاحتفاظ بالفواكه والخضروات عن طريق التبريد، كذلك الاحتفاظ بمياه الفيضان عن طريق الخزانات والسدود.

٤- الخدمات التي من شأنها تسهيل عملية التبادل، فالتبادل من شأنه أن يزيد من المنفعة، والمنفعة التي تنتج عن هذا الطريق يطلق عليها المنفعة التمليكية.

٥- أما أصحاب المواهب الفعلية كالمهندس والمدرس والطبيب والمحامي وعمال المحال العامة ومؤسسات النقل والسياحة وغيرها، هؤلاء جميعا يقدمون عملهم لأفراد هم في مسيس الحاجة إليها وهم إذا يشبعون هذه الحاجات إنما يقومون بالإنتاج وإن لم يكن في صورة مادية هذا الإنتاج غير المادي يطلق عليه الخدمات.

قياس حجم الإنتاج

يمكن تعريف حجم الإنتاج بأنه كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون الفترة التي تختارها لقياس الإنتاج من السلع والخدمات تختلف من موسم إلي آخر، خاصة وأن بعض المحاصيل الزراعية الهامة لا يجني أو يحصد مرة واحدة في كل عام كمحصول القطن والقمح مثلا. فإذا حدث وكان ما تصدره الدولة يشتمل علي جزء كبير من محصول معين، فإن هذه الكمية تزداد خلال الشهور التي تلي موسم الجني والحصاد عنها في الشهور الأخرى، وإن كان هذا الاختلاف يتوقف علي مقدار المخزون لدي الدول المستوردة للمحصول قدر ما يتوقف علي مقدار ما ستنتجه الدولة المصدره له.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

وإذا كان المجتمع ينتج كميات كبيرة من مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، فكيف يمكن جمعها للوصول إلي رقم موحد يتسني بموجبة مقارنة حجم الإنتاج من عام إلي آخر، ما دامت مفردات هذه المجموعة غير متجانسة. ليس هناك من سبيل للوصول إلي هذا الرقم إلا بإضافة القيمة النقدية للكميات المنتجة من كل سلعة أو خدمة خلال فترة العام. ومن الجلي أن القيم النقدية للكمية الإجمالية المنتجة من أية سلعة أو خدمة هي حاصل ضرب هذه الكمية في سعر السلعة أو الخدمة، غير أن تقدير قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات أو ما يسميه الاقتصاديون "بالناتج القومي" يواجه بعض الصعوبات التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:-

أولاً: عزل التغيرات في مستوي الأسعار

قد تكون قيمة الناتج القومي في سنة ١٩٩٥ مرتفعة عنها في سنة ١٩٩٠ لا لأن الكميات المنتجة من السلع والخدمات قد زادت، بل لأن الأسعار قد ارتفعت في سنة ١٩٩٥ عنها في سنة ١٩٩٠، وبعبارة أخرى فقد ترتفع قيمة الناتج القومي لا لشئ، إلا لن الأسعار للسلع والخدمات قد ارتفعت عن ذي قبل رغم ثبات حجم الإنتاج أو الانخفاض. ولذلك فلابد من عزل التغيرات في الأسعار للوصول إلي التغير الحقيقي في حجم الناتج القومي.

ومن هنا يمكن اتخاذ الأسعار السائدة في سنة معينة كأساس لتقدير قيمة الناتج. فلوا اتخذنا سنة ١٩٩٠ كسنة الأساس مثلا، وكان سعر القنطار من القطن هو ١٠٠جنيها في سنة ١٩٩٠، فإن كل قنطار يتم إنتاجه في سنة ١٩٩٥ لابد أن يقيم بمبلغ ١٠٠جنيها، مهما بلغ السعر الفعلي للقطن من الارتفاع أو الانخفاض من السنة الأخيرة وينطبق ذلك أيضا علي كل سلعة أو خدمه أخرى تدخل ضمن الناتج القومي لسنة ١٩٩٥. وبعبارة أخرى فلابد من تقدير قيمة الناتج القومي في سنة ١٩٩٥، لا علي أساس الأسعار السائدة في سنة المقارنة وهي سنة ١٩٩٥، بل علي أساس الأسعار السائدة في سنة الأساس وهي سنة ١٩٩٠ وذلك بضرب كمية كل سلعة أو خدمه منتجه في سنة ١٩٩٥ في سعرها في سنة ١٩٩٠ وللتدليل علي أهمية عزل التقلبات في مستوي الأسعار لنفرض أن الكمية المنتجة من القطن قد بلغت ١٠ مليون

قنطارا في سنة الأساس وسعر القنطار ١٠٠جنيها، وبالتالي بلغت قيمة الناتج من القطن في تلك السنة ١٠٠٠ مليون جنيها، في حين أن الكمية المنتجة من القطن قد بلغت ٥ مليون قنطارا في سنة المقارنة. وسعر القنطار بلغ ٢٠٠جنيها، وبالتالي بلغت قيمة الناتج من القطن في تلك السنة ١٠٠٠مليون جنيها، وهذا يعني بوضوح أنه رغم انخفاض الكمية المنتجة من القطن في سنة المقارنة عنها في سنة الأساس، إلا أن ارتفاع سعر القطن في سنة المقارنة عنها في سنة الأساس، قد عوض الانخفاض في الكمية المنتجة منه، مما دعا إلي ثبات قيمة الناتج رغم انخفاض كميته. وعلي ذلك فلا يمكن أن يستدل علي التغيرات في حجم الناتج عن أية سلعة بالتغيرات في قيمتها، إلا إذا عزلنا التغيرات في سعر هذه السلعة. وبالتالي لا يمكن أن تستدل علي التغيرات في حجم الناتج من السلع والخدمات أي الناتج القومي، إلا إذا عزلنا التغيرات في مستوي الأسعار عامة.

ثانياً: تجنب التكرار في تقدير قيمة الناتج القومي

ومن الضروري أيضا تجنب التكرار في تقدير قيمة الناتج القومي، فالمواد الأولية تمر بمراحل إنتاجية مختلفة، قبل أن تصبح السلعة في شكلها النهائي كسلعة تامة الصنع ولو ضربنا مثلا بصناعة الخبز، فإن العملية الإنتاجية تبدأ بإنتاج القمح ثم تتلوها عملية إنتاجية أخرى، تبدأ من حيث تنتهي العملية الأولي، حيث يتم تحويل القمح إلي دقيق وتنهي مراحل الإنتاج بتحويل الدقيق إلي خبز. ولو أخذ كل عملية علي حدة لا تضح أن:

ثمن القمح (٤٠ وحدة نقود)

= تكاليف عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاج القمح (٤٠ وحدة نقود)

ثمن الدقيق (٦٠ وحدة نقود)

= ثمن القمح (٤٠ وحدة نقود) + القيمة المضافة أي تكاليف عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحويل القمح إلي دقيق (٢٠ وحدة نقود)

ثمن الخبز (٧٠ وحدة نقود)

= ثمن الدقيق (٦٠ وحدة نقود) + القيمة المضافة أي تكاليف عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحويل الدقيق إلي خبز (١٠ وحدات من النقود)

ومن ثم فلو جمعنا ثمن القمح بالإضافة إلي ثمن الخبز لتبين علي الفور أنه في تقدير الناتج قد احتسبنا القمح ثلاث مرات. واحتسبنا الدقيق مرتين، ولذلك ينبغي في تقدير قيمة الناتج احتساب القيمة المضافة إلي المرحلة الأولية أي:

٤٠ + ٢٠ + ١٠ = ٧٠ وحدة نقود

أو احتساب قيمة السلعة النهائية تامة الصنع، مع استبعاد كل السلع الوسيطة (الدقيق والقمح)، أي ثمن الخبز وهو يساوي ٧٠ وحدة نقود.

ثالثا: استبعاد ما يقابل الاستهلاك:

كما أن الاستهلاك يمثل مشكلة أخرى في تقدير قيمة الناتج القومي إذ أن جزء غير يسير من الناتج يمثل التجديدات في العدد والآلات والمعدات الرأسمالية وغيرها من الأصول الثابتة التي تبلي بالاستعمال إذ أنه ما لم تتم هذه التجديدات، وتعني بها إحلال الآلات والمعدات والأصول الثابتة الجديدة محل الآلات والمعدات والأصول الثابتة القديمة التي بليت وأصبحت غير صالحة للاستعمال، فإن هذا يتضمن نقصا ملحوظا في "رأس المال في المجتمع. ولما كان رأس المال ممثلا في السلع الإنتاجية يسهم في إنتاج السلع الاستهلاكية فإن أي نقص في مقداره سيقضي لا محالة إلي النقص في حجم الناتج من هذه السلع وبالتالي في حجم الناتج الكلي.

ولذلك فقد تعارف الاقتصاديون علي قياس "صافي الناتج القومي" بعد استبعاد ما يقابل الاستهلاك فإذا قدر مثلا أن ١٠% من إجمالي الناتج القومي يمثل ما يقابل الاستهلاك وكان إجمالي الناتج القومي في سنة ١٩٩٥ مثلا مساويا في قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه، فإن صافي الناتج القومي يساوي ٩٠٠ مليون جنيه، أما الفرق فيمثل ما أنتجه المجتمع في عام ١٩٩٥ لإحلاله محل المستهلك من الآلات ومعدات وأصول ثابتة في سبيل إنتاج الناتج القومي لنفس هذا العام.

ولكن علي الرغم من كل هذه الصعوبات التي عرضنا لها في قياس حجم الناتج، فلا يستطيع أي منصف للحقيقة أن يشك في أن أي زيادة في حجم الناتج لكل فرد في المتوسط هي الدليل الأول علي زيادة درجة إشباعه وارتفاع مستوي المعيشة.

بعد أن استعرضنا الإنتاج وتعرفنا علي الطرق المختلفة والمتبعة لقياس حجم الإنتاج، يجدر بنا الإشارة إلي التعرف علي عناصر الإنتاج، وسوف نعرض لها بشئ من الإيجاز.

فمن المسلم به أن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك ولكي يتحقق ذلك لابد أن يسبق الاستهلاك مرحلة الإنتاج. كما قدمنا أن الإنتاج في مفهومه الاقتصادي هو خلق المنافع بأنواعها المختلفة أو زيادتها. وأن خلق هذه المنافع يتطلب تضافر بعض أدوات معينة أطلق عليها الاقتصاديون اسم عناصر أو عوامل الإنتاج.

وقد قسمت عناصر الإنتاج في مفهومها الاقتصادي الحديث إلي عناصر الإنتاج الأربعة التالية، الأرض أو الطبيعة وتشمل جميع الموارد الطبيعية بما تتضمنه من أرض زراعية ومناجم ومساقط مياه، وما إلي ذلك من هبات الطبيعة. أما العمل فهو الجهود التي يبذلها الإنسان في سبيل الإنتاج أي في سبيل خلق المنافع أو زيادتها، سواء أكانت هذه الجهود ذهنية أم يدوية. وأما رأس المال فيشمل جميع أنواع السلع المنتجة التي تسهم في إنتاج سلع أخرى، كالعدد والآلات والمباني، وما إلي ذلك من معدات رأسمالية مختلفة، وهذه السلع تسمي بالسلع الرأسمالية والإنتاجية والاستثمارية. ومن الواضح أن هذه التسمية تكشف عن أنها رأسمال عيني يستخدم أو يستثمر في عمليات إنتاج السلع وأخيرا فإن التنظيم هو العنصر الإنساني الذي يؤلف بين العناصر الثلاثة السابقة بنسب معينة تحدد وفقا لما هو معروف من أساليب النفع الإنتاجي، بحيث يتم إنتاج السلعة أو الخدمة بأقل تكلفة ممكنة.

ويستعرض عناصر الإنتاج بإيجاز فيما يلي:

أولاً: الطبيعة:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الطبيعة هي العنصر الأصلي في الإنتاج لأن وجودها سابق علي العمل وبرغم أن الطبيعة عنصر سلبي في الإنتاج فإن الحياة الاقتصادية تتوقف علي البيئة الطبيعية. فالطبيعة هي التي تؤهل للإنسان الحياة بما تقدمه له من مكان يحيي فيه، وهواء وشمس وماء وما إلي ذلك من الضروريات اللازمة لنشوء حياة إنسانية، كما أن الطبيعة تتعاون مع الإنسان في الإنتاج. ففي البيئة الطبيعية يجد الإنسان أدوات النشاط الاقتصادي، كالأرض القابلة للزراعة، والمعادن ومواد الوقود والقوي المحركة.

كما لا يقف الإنسان مكتوف اليدين أمام تحكم الطبيعة. بل يسعي في حدود قدرته إلي تخيرها لتتلاءم مع حاجاته. وإذا كان الإنسان لا يستطيع أن يغير من اتجاه رياح أو توزيع فصول. فإنه يستطيع أن يدخل بعض التعديلات علي البيئة الطبيعية. ففي هولندا انتزع الإنسان الأرض الزراعية من أمواج البحر. وفي مصر حول العمل الإنساني جزءا من الصحراء إلي أراضي مزروعة، ويؤثر الإنسان في البيئة الطبيعية بشق الترع وردم البرك وإقامة الجسور وإنشاء وسائل للري الصناعي، كما يؤثر في مملكة النبات والحيوان بانتزاع أو إهلاك ما لا يريد وبإحلال الفصائل والأنواع التي يري تعميمها.

ثانياً: العمل

يعرف العمل اقتصاديا بأنه مجهودا اختياري يبذله الإنسان لأجل الوصول إلي غرض نافع، ومعني كونه اختياريا أي الإنسان هو وحده الذي يعمل، فيخرج مجهود الحيوان عن دائرة العمل الاقتصادي. إذ ليس للحيوان أخيار أي إرادة. وقد قسم الاقتصاديون الأعمال من عدة أنواع إلي:

١- **أعمال يدوية وأعمال عقلية:** وتحتاج الأولي إلي مجهود عضلي بينما الثاني مجهودا ذهنيا وهذا التقسيم غير حاسم فكل عمل يحتاج إلي المجهودين معا. وأن اختلفت درجة كل منهما فأبسط عمل يؤديه العامل يحتاج إلي درجة من التفكير. وكذلك عمل العلماء يتطلب شيئا من المجهود العضلي. فعمل الأبحاث في المعامل يستلزم مجهودا عضليا. وبعض الأعمال تتطلب مجهودا عضليا وفكريا بنفس الدرجة مثل عمل المصور والنقاش.

٢- **أعمال تنفيذية وأعمال إدارية:** الأعمال التنفيذية هي التي تكون مهمة العامل فيها تنفيذ الأوامر والأعمال الإدارية تشمل تنظيم الإنتاج واختيار العامل ووضع خطة عامة للمشروع.

٣- **أعمال تتطلب كفاءة خاصة وأعمال بسيطة:** أما الأولي يقوم بها عمال مدربون مثل الأعمال الميكانيكية والثانية كالأعمال اليدوية ولا تتطلب دراية خاصة ويلاحظ أن معظم الأعمال الصناعية أصبحت ميكانيكية نظرا لانتشار الصناعات الكبرى.

هذا وتوجد بعض العوامل التي تتوقف عليها كفاية العمل في الإنتاج وهي:

١- **البيئة الطبيعية:** يتأثر إنتاج العمل بالبيئة الطبيعية، ففي البلاد المتقدمة يكون العمل أكثر إنتاجا منه في البلاد الحارة أو القطبية.. كما أن إنتاج العمل يزداد كلما صادف ثروة طبيعية كبيرة. فإنتاج العمل في الأرض الخصبة أكبر منه من الأرض الأقل خصوبة.

٢- **أدوات العمل:** يتأثر إنتاج العمل بمدي استعمال الآلات وبنوع الآلات المستخدمة في الإنتاج، ففي القرن الأخير عندما كثرت استعمال الآلات في الإنتاج، زاد إنتاج العمل زيادة كبيرة، كما أن استعمال الآلات الحديثة يؤدي إلي إنتاج كبير من الآلات القديمة.

٣- **طريقة العمل:** الطريقة المتبعة في العمل تؤثر في كمية الناتج ونجد أن تقسيم العمل الفني والتنظيم العلمي للعمل يؤدي إلي زيادة إنتاج العمل.

٤- **الصفات الشخصية للعامل:** العوامل الثلاثة السابقة تخرج عن شخص العامل وهناك أسباب ترجع إلي شخص العامل وتتعلق بصفاته الشخصية وبمدي تعليمه الفني. أما عن صفات العامل الشخصية، فلا شك في أن إنتاج العامل يتوقف علي مدي قوته الجسمانية ومزاياه الفعلية، وصفاته الخلقية. وأما عن التعليم الفني فإن العامل المعد إعداد فنيا كاملا كالخبير بمهنته، يكون أكثر إنتاجا من العامل

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الذي لم يتلق درجة كافية من التعليم الفني. ويقترح الاقتصاديون توسيع التعليم الفني بإنشاء المدارس وتوجيه الطلاب من حداثتهم إلي الأعمال التي تلائمهم.

ثالثا: رأس المال:

يعرف رأس المال المنتج بأنه الثروة الناتجة عن عمل سابق، التي تستخدم في إنتاج ثروة أخرى. وبجانب رأس المال المنتج يوجد رأس المال الكاسب ويشمل الثروة التي تغل لصاحبها دخلا ولو لم تستخدم في الإنتاج. علي أن الثروة الناتجة من عمل سابق قد لا تستعمل في الإنتاج. وقد لا تغل دخلا لصاحبها، بل تستعمل في إشباع حاجة له، وفي هذه الحالة تعتبر هذه الثروة مالا من أموال الاستهلاك.

وهناك تقسيمات عديدة لرأس المال، وأهم تقسيم فيها هو الذي يقسم رأس المال إلي ثابت ومتداول، ورأس المال الثابت، وهو الذي يستخدم في الإنتاج أكثر من مرة دون أن يتغير شكله مثل المباني والآلات، أما رأس المال المتداول فهو الذي يستخدم في الإنتاج مرة واحدة فقط مثل البذور والفحم والقطن والسماد.

ويمكن تقسيم رأس المال حسب التقسيمات الآتية:

١- من حيث الشكل: وهو رأس المال النقدي ورأس المال العيني أو الحقيقي.

٢- من حيث الغرض: وهو رأس المال الإنتاجي ورأس المال الإيرادات.

٣- من حيث طبيعة الاستعمال: وهو رأس المال الثابت ورأس المال المتداول.

٤- من حيث طبيعة التكوين: وهو رأس المال المادي ورأس المال اللامادى.

٥- من حيث الملكية: وهو رأس المال الخاص ورأس المال العام.

٦- من حيث المصدر: وهو رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي.

٤- عنصر التنظيم والإدارة:

تبين مما تقدم أن إنتاج السلع والخدمات المختلفة لا يمكن أن يتم إلا باستخدام عناصر إنتاجيه معينة هي العمل والطبيعة ورأس المال. غير انه لا يمكن لعناصر الإنتاج علي اختلاف أنواعها أن تتضافر تلقائيا بعضها مع البعض، في سبيل إنتاج أيه سلعة أو خدمات معينة، لابد إذن من أداء وظيفة اقتصادية هامة هي الجمع والتآلف بين عوامل الإنتاج بالنسب الملائمة، والمنظم هو الذي يؤدي هذه الوظيفة، وقراراته التنظيمية هي التي تحدد الأسلوب الفني في الإنتاج، بل ويتوقف

عليها طبيعة هذا الإنتاج كما وكيفا، وينطبق ذلك علي كل وحدة إنتاجية يشرف عليها المنظم ويتحمل مسئوليات الإدارة من التنظيم فيها، مهما كان حجم الوحدة أو شكلها أو نوع نشاطها. كذلك فإن المنظم يسعي دائما تحت وطأة المنافسة إلي تحقيق أقصي ربح كلي. ومن هنا يتضح أهمية المنظم الذي يربط عناصر الإنتاج في وحدة واحدة متكاملة، ويؤلف بينها بنسب معينة، ولهذا فإن أهميته لا تقل شانا عن أهمية عنصر العمل أو عنصر رأس المال في العملية الإنتاجية.

الباب السادس
السياسة الائتمانية الزراعية

يعتبر الائتمان الزراعي أحد الأدوات الهامة والأساسية لإحداث واستمرار التنمية الزراعية والريفية وزيادة الدخول ورفع مستوي معيشة السكان الريفيين وذلك من خلال توفير السيولة اللازمة لممارسة مختلف الأنشطة الزراعية وكذلك الأنشطة

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

المرتبطة بها والتي يفتقر إليها غالبية المشتغلين بالقطاع الزراعي المصري. وبالتالي فإن السياسة الائتمانية تلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف السياسة الزراعية.

مفهوم السياسة الائتمانية الزراعية أهميتها

يقصد بالسياسة الائتمانية الزراعية الاتجاه العام للدولة في توفير الائتمان اللازم للنشاط الزراعي ويتضمن القواعد والضوابط والإجراءات التي تضعها لتوزيع تلك الأموال علي المزارعين واستردادها منهم عن طريق مؤسسات متخصصة تخضع لإشرافها وسياسة الائتمان الزراعي دون غيرها من السياسات المصرفية في تغير مستمر إذ تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية. وبهدف السياسة الزراعية إلي توفير الائتمان لقطاع الزراعة وتقوية القدرات المالية والادخارية لصغار المزارعين، وللسياسة الزراعية، أهداف فرعية في كل المجالات الزراعية والتي لها خصائص تميزها عن المجالات الاقتصادية الأخرى. وتتميز السياسة الائتمانية الزراعية بالعديد من الخصائص أهمها:

١- **الشمولية لكافة المزارعين** وكذلك الأجهزة والمؤسسات الائتمانية وتلك التي تقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق والتخزين والتصنيع الزراعي.

٢- **تغطية المخاطر:** إذ يجب أن تتضمن السياسة الائتمانية المخاطر الائتمانية ووسائل مواجهتها للمزارعين الحديين علي الأقل.

٣- **المرونة:** وهي هامة وضرورية نظراً لطبيعة القطاع الزراعي وما تتميز به من ظروف اللايقين التي تتطلب مرونة في كافة أوجه ومجالات التعامل مثل حجم القروض الائتمانية، ومواعيد الصرف والسداد وأسلوب التعامل بل ومواجهة الظروف الطبيعية وغير الطبيعية التي يتعرض لها القطاع الزراعي.

٤- **التأثير المتبادل** فالائتمان الزراعي لا يتم بمعزل عن مجالات عمل الأجهزة المصرفية الأخرى التي تعمل علي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة والتي ستعود بالتالي علي الأجهزة المصرفية مما يدعم من دورها في تحقيق معدلات مرتفعة في الإنتاج والدخل.

تطور المؤسسات الإقراضية الزراعية

مر الائتمان الزراعي كما سبق توضيحه بعدة مراحل ظهر خلالها أكثر من مؤسسة إقراضية بداية بالبنك العقاري المصري عام ١٨٨٠، ثم البنك الزراعي المصري حيث تم إنشاءه قبل عام ١٩٠٦ وتم تصفيته عام ١٩٣٦ ثم ظهر بنك الأراضي المصري عام ١٩٠٥ وتم تأميمه عام ١٩٦١، ثم بنك التسليف الزراعي المصري عام ١٩٣١ الذي تم تحويله إلي بنك التسليف والتعاون الزراعي المصري عام ١٩٤٨، ثم ظهر البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وقاعدته العريضة من بنوك القرى بنص القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦.

ونعرض فيما يلي نبذة مختصرة عن كل من هذه المؤسسات

أ- **البنك العقاري المصري:** يعتبر هذا البنك أول بنك زراعي أنشأ في جمهورية مصر العربية، وقد تم إنشاءه عام ١٨٨٠، وكان أغلب رأس ماله فرنسي ثم تم تمصيره عام ١٩٥٧ وكان يقوم بمنح قروضا للأفراد بضمان أراضي زراعية أو مباني عقارية لأجل تتراوح ما بين ١٠-٣٠سنة ولكن أغلبها منح لمدة تقل عن ١٠ سنوات، كما قام بمنح قروضا للهيئات والمشروعات وكانت غالبية هذه القروض غير زراعية بالإضافة إلي إصدار بيع السندات وقد أدي وجود هذا البنك إلي تخفيض معدل الفائدة إلي حوالي ٩,٤% سنويا بعد أن كان يتراوح بين ٢-٤% شهريا.

ب- **البنك الزراعي المصري:** أنشئ هذا البنك برأس مال إنجليزي لكي يقوم بمنح صغار الملاك قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل، ولكنها كانت محاولة فاشلة وبلغت قيمة القروض التي قدمها هذا البنك حوالي ٨ مليون جنية عام ١٩٠٦، ولكن واجهته أزمة اقتصادية أدي إلي هبوط مستوي الأسعار، وتراكم الديون وكثرة البيوع التجارية للأراضي المرهونة مما اضطر الحكومة إلي إصدار قانون الخمسة أفدنه لحماية صغار الزراعيين والملاك والحفاظ علي الملكيات الصغيرة، وإن سوء استخدام القروض التي قدمها البنك هي السبب في حدوث الأزمة، والارتباك المالي وتراكم الديون، ونتيجة للتدخل الحكومي انخفض نشاط البنك كثيراً، وأخذ

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

في التناقص سنة بعد أخرى مما دفعه علي قصر تعامله مع طائفة كبار الملاك، وقد تم تصفيته في عام ١٩٣٦م.

ج- **بنك الأراضي المصري (١٩٠٥):** تم إنشاءه في عام ١٩٠٥ برأس مال اغلبه فرنسي وإنجليزي، وبلغت الأسهم المملوكة لمصر نحو ٤٩٨ سهماً. ويقوم هذا البنك بتقديم قروض برهن أراضي زراعية تمثل جزءاً صغيراً من جملة قروضه وتم تأميمه عام ١٩٦١ لانخفاض قروضه عاماً بعد الأخر حتي عام التأميم.

د- **بنك التسليف الزراعي المصري (١٩٣١):** تم إنشاء هذا البنك في صورة مساهمة أو شركة البنوك عام ١٩٣١ وقد ساهمت الحكومة بنصف رأس ماله المحدد بمبلغ مليون جنيه كما ساهمت البنوك التجارية والعقارية بالنصف الآخر بدعوة من الحكومة التي ضمنت للمساهمين ربحاً علي أسهمهم يقدر بحوالي ٥% من القيمة الاسمية للأسهم.

يعتبر هذا البنك أول خطوة لاشتراك الحكومة في نظام الإقراض الزراعي فهو أول بنك حكومي أنشئ في جمهورية مصر العربية والهدف من إنشاء هذا البنك هو قيامه بتقديم قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها ١٤ شهراً إلي الأفراد والجمعيات التعاونية بضمان حق الامتياز وذلك لتمويل نفقات العمليات الزراعية من تقاوي وأسمدة وعمليات خدمة كما تقدم هذه القروض برهن الحاصلات الزراعية في حالة القروض التسويقية حتي لا يضطر الزراع إلي بيع حاصلاتهم بعد الحصاد أو الجني مباشرة وقت هبوط الأسعار نتيجة لزيادة العرض، كما يقوم بتقديم قروض لا تتجاوز ١٠ سنوات لشراء الآلات الزراعية والماشية وإصلاح الأراضي، كما يقدم قروض لا تتجاوز ٢٠ سنة لاستغلال وإصلاح الأراضي وكانت أغلب القروض المقدمة قصيرة الأجل بسعر فائدة ٥% للأفراد، ٣% للجمعيات وتعامل البنك مباشرة مع صغار الزراع جعلهم يحجمون عن الانضمام للجمعيات التعاونية، مما اضطر الحكومة إلي تحويل بنك التسليف الزراعي إلي بنك التسليف والتعاون الزراعي عام ١٩٤٨ وبذلك ساهمت الجمعيات التعاونية في رأس مال البنك. وبدأت تتزايد أعداد التعاونيات مع البنك عاما بعد الآخر. ثم بدأت في الانخفاض والمطالبة في إنشاء

بنك تعاوني خاص بهم ولكن الحكومة رفضت لعدم المقدرة علي تمويل بنكين لنفس الغرض وأجريت بعض التعديلات منها زيادة رأس المال للبنك بنصف مليون جنيه، مع تخفيض بسعر الفائدة بمقدار ٢% للقروض المقدمة للتعاونيات عن المقدمة للأفراد.

هـ- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وقاعدته العريضة من بنوك القرى: لقد اتضح أن الائتمان الزراعي المصري مر بالعديد من المراحل في إنشاء وتقلب البنوك كان آخرها البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالمحافظات والمراكز وقاعدته العريضة في بنوك القرى والمندوبيات بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦[١].

ويعتبر البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي هو المصدر الرئيسي أو الأساسي لتمويل الزراع حاليا منذ ١٩٧٦ حتي الآن – في مصر، حيث يقوم بإمدادهم بالقروض النقدية والعينية لمساعدتهم علي القيم بالعمليات الإنتاجية، وتقوم الحكومة بمساعدته علي توفير رأس المال – لكي يستطيع القيام بواجبه علي أكمل وجه، كما تمنحه امتيازات لتسهيل تحصيل الديون الممنوحة حتي تكون عملية الائتمان مثمرة وذا تكاليف منخفضة[٢]. ويحاول هذا البنك أن يضع موارده الائتمانية في متناول البيئة القروية، بحيث تصل إلي جميع الزراع بمختلف مستوياتهم مع إعطاء الأفضلية للقروض الزراعية المخصصة لزراعة المحاصيل الأساسية وقصر منح السلف علي الأغراض التي تحقق الأهداف الإنتاجية للدولة، ويقوم بنك التنمية والائتمان الزراعي بتقديم خدماته الائتمانية والتمويلية عن طريق شبكة اتسعت أفقيا ورأسيا وانتشرت في كل أنحاء الريف، ويكون المركز الرئيسي للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في مدينة القاهرة أما بنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات وعددها ١٧ بنك، توجد مقراتها بعواصم تلك المحافظات يتبعها ١٦٠فرع بمراكز

---

(١) مذكرة إيضاحية لمشروعات قانون في إنشاء بنك التنمية والائتمان الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦.

(٢) إبراهيم صديق علي دكتور وآخرون، دراسة اقتصادية للتمويل الزراعي ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي في تحقيق خطة التنمية في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

المحافظات تتبعها ٩٣٩ بنك قرية، ٦ بنوك قري للمعاملات الإسلامية تتبعها ٦٦٨ وحدة مصرفية.

رأس المال والتمويل

لا يستطيع المزارع إتمام الإنتاج الزراعي باستخدام عنصري الأرض والعمل فقط وإنما يحتاج إلي مستلزمات أخرى إنتاجية مساعدة تضيف إلي قوة يدوية ومهارته في العمل والإدارة هذه المستلزمات تسمي رأس المال وهذه تكون ذو طبيعة عينية.

أحياناً يعرف البعض الأموال المستثمرة في الزراعة علي أنها رأس مال ولكن ذلك التعريف غير دقيق فهي مجرد أرصدة مخصصة لشراء وإيجار مستلزمات الإنتاج وعلي ذلك فأنها مصدر تمويل العملية الإنتاجية أو تمويل مستلزمات الإنتاج التي هي عينية في طبيعتها فهي تشمل الآلات والمعدات والبذور والأسمدة والكيماويات وغيرها من المواد المستخدمة في عمليات الإنتاج.

غالبا ما يعتمد الزراع علي مواردهم الخاصة في تمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة إلي أن بعض أنواع الإنتاج والاستثمارات تحتاج إلي رأس مال ضخم فيحتاج المزارع إلي مصدر خارجي للتمويل.

ويواجه المزارعون صعوبات كثيرة في الحصول علي احتياجاتهن من القروض من البنوك العادية نظر لصغر حجم المشروعات وعدم الضمانات الكافية من الناحية المادية.

لذلك اهتمت الحكومة بإيجاد مصادر خاصة بتمويل المزارعين وتيسير حصولهم علي مستلزمات الإنتاج بأسعار معتدلة. فقد أنشأ بنك التسليف الزراعي عام ١٩٣٠ الذي تطور وأصبح البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والتمويل التعاوني علي مستوي الجمهورية ويقوم بتمويل الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج سواء الاستيراد أو من الإنتاج المحلي وتضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأجل ويقوم بجميع العمليات المصرفية لخدمة أغراض التصدير والاستيراد في مجالات نشاط البنك.

ويتبع البنك الرئيسي بنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات وفروعه بالمراكز وبنوك القري وتتولي تحقيق أغراض البنك الرئيسي في نطاق المحافظات وهي بصفة خاصة.

أ- إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة جميع الأغراض الإنتاجية التي تقوم عليها ولمختلف الأجيال. كذلك إقراض المنشآت التي تعمل في الجمعية الزراعية وتأسيسها والمشاركة فيها.

ب- إقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.

ج- وضع مقررات للسلف العينية والنقدية لمختلف زراعات مواسم كل عام زراعي سواء للمحاصيل الحقلية أو البستانية وبالمقننات التي تضعها الأجهزة الفنية بوزارة الزراعة.

د- تحديد شروط التسليف للزراع أو الجمعيات التعاونية الزراعية ونظم تحصيلها عند الاستحقاق.

وتهتم بنوك الائتمان الزراعي بتمويل من المشروعات الزراعية الكثيرة مثل مشروعات الميكنة والتصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي واستزراعها للأفراد والجمعيات والشركات الخاصة وقد بلغ حجم التمويل المتاح للبنك نحو ١١٠٠ مليون جنية عام ١٩٨٥/٨٤م.

أنواع القروض

يمكن تقسيم القروض من حيث الفترة الزمنية إلي:

أ- **قروض قصيرة الأجل:** تستخدم خلال فترة إنتاجية واحدة ومدتها لا تزيد عن ١٤ شهراً من تاريخ الحصول عليها إلي حين سدادها. حيث تستخدم في شراء مستلزمات الإنتاج من تقاوي وسماد ومبيدات لمقاومة الآفات ولجني المحصول.

ب- قروض متوسطة الأجل: مدتها تتراوح بين ١٢ شهرا ولا تتعدي خمس سنوات بعضها لتمويل شراء الآلات الزراعية أو مشروعات التصنيع الزراعي (تغليف –

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

تعبئـه) وأخـرى تخصـص لإقامـة بعـض المنشـآت (مخـازن – مبـاني) وتسـمي استثمارات متوسطة الأجل.

ج- **قـروض طويلـة الأجـل:** ومـدتها خمـس سـنوات أو أكثـر تخصـص غالبيتهـا لاستصلاح الأراضي وتحسين خواص التربة وكذلك مشروعات شق الترع وإقامة البساتين التي تحتاج مرحلة استثمار حوالي ٧ سنوات.

ويمكن تقسم القروض من حيث النوعية إلي:

أ- **سلف نقدية:**- وتمنح للمزارعين علي المحاصيل الرئيسية مثل القطن والقصب والأرز والبصل وذلك لما تتطلبه هذه المحاصيل من نفقات كالحرث والري والمقاومة والحصاد.

ب- **سلف عينية:**- هي عبارة عن مستلزمات الإنتاج من تقاوي ومبيدات وأسمدة وأعلاف وخلافه.

يمكن تقسيم مصادر التمويل الزراعي إلي:-

١- **مصدر ذاتي:** وهو دخل المزارع نفسه وأسرته ويتوقف علي كمية ادخاره وهو الفرق بين الدخل والإنفاق علي الاستهلاك ونظرا لصغر حجم الحيازات وضعف دخل المزارع فأن المدخرات غالبا ما تكون ضئيلة.

٢- **الوسطاء والتجارة:** بعض المزارعين يحصلون علي بعض المال اللازم لشراء مستلزمات الإنتاج من الوسطاء والتجار المحليون الكبار نظير إنفاق علي حصولهم علي المحصول لتسويقه وذلك مقابل فائدة معينة للحصول علي القرض.

٣- **الجمعيات التعاونية:** تقوم التعاونيات الزراعية بدور أساسي في إمداد المزارع ببعض مستلزمات الإنتاج مثل توفير التقاوي والأسمدة الكيماوية كما تقوم

الجمعيات بتقديم الخدمات في مجال الميكنة الزراعية للإنتاج والري ومقاومة الآفات وتساهم الجمعيات أيضا في تسويق الحاصلات الزراعية.

٤- **البنوك الزراعية والتجارية:** تهتم البنوك الزراعية بتوقيع الأموال اللازمة للمزارعين والجمعيات الزراعية وهم أهم مصدر لتمويل الكثير من المشروعات الزراعية والقروض طويلة الأجل.

أسباب صعوبة تعامل البنوك مع المزارعين

يرجع أحجام البنوك عن التعامل مع المزارعين ومنحهم القروض اللازمة لتمويل المشروعات الزراعية للأسباب الآتية:

أ- صغر حجم الحيازات وضعف المقدرة المالية للمزارعين علي سداد القروض.

ب- التقلبات الشديدة غير المتوقعة في أسعار السلع الزراعية فقد تقضي علي أرباح المزارعين وتسبب عجزهم عن سداد القروض.

ج- عدم التخصص في إنتاج وصغر الكمية الفائضة عن الاستهلاك الذاتي للمزرعة يقلل من الإيراد النقدي للمزرعة.

د- ارتفاع إمكانية إصابة الحاصلات الزراعية بالآفات والأمراض التي تقضي علي أرباح المزارعين.

هـ- موسمية الإنتاج الزراعي والتي ينتج عنها طول الفترة بين مواعيد الاحتياج إلي التمويل والحصول علي القروض الزراعية وبين فترة بيع المحاصيل وسداد القروض في نهاية الموسم وتظهر هذه المشكلة بشكل واضح في مشروعات البساتين والإنتاج الحيواني.

بنك التنمية والائتمان الزراعي:

اهتمت الحكومة بإيجاد مصادر خاصة بتمويل المزارعين وتيسير حصولهم علي مستلزمات الإنتاج بأسعار معتدلة. فقد أنشأت بنك التسليف الزراعي عام ١٩٣٠ الذي تطور حتي أصبح البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي والتمويل التعاوني. بمقتضي قانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وهو هيئة عامة تتولي التخطيط المركزي للائتمان

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الزراعي والتمويل التعاوني علي مستوي الجمهورية ويقوم بتمويل الائتمان وتوفير كافة مستلزمات الإنتاج سواء بالاستيراد أو من الإنتاج المحلي ويضع سياسة توزيعها بالنقد أو بالأجل ويقوم بجميع العمليات المصرفية لخدمة أغراض التصدير والاستيراد في مجالات نشاط البنك. وظل كذلك حتي عام ١٩٩٠ حين بدأت الدولة تدريجيا إسناد مهمة توفير مستلزمات الإنتاج وتوزيعها علي المزارعين إلي الجمعيات التعاونية الزراعية بدلا من بنك التنمية والائتمان الزراعي الذي سيقتصر دوره علي صرف السلف النقدية.

ويتبع البنك الرئيسي بنوك التنمية والائتمان الزراعي بالمحافظات وفروعه بالمراكز. وبنوك القرى تتولي تحقيق أغراض البنك الرئيسي في نطاق المحافظات وهي بصفه خاصة:

أ- إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة جميع الأغراض الإنتاجية التي تقوم عليها ولمختلف الآجال كذلك إقراض المنشآت التي تعمل في التنمية الزراعية وتأسيسها والمشاركة فيها.

ب- إقراض الزراع بما فيهم أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.

ج- تحديد شروط التسليف للزراع أو الجمعيات التعاونية الزراعية ونظم تحصيلها عند الاستحقاق وتهتم بنوك الائتمان الزراعي بتمويل الكثير من المشروعات الزراعية مثل مشروعات الميكنة والتصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي واستزراعها للأفراد والجمعيات والشركاء الخاصة وقد بلغ حجم التمويل المتاح للبنك نحو ١١٠٠ مليون جنية عام ١٩٨٥/٨٤ نتيجة مصادر تمويله التي تشمل ودائع مدخرات الزراع وجمعياتهم ووحدات الحكم المحلي وقد بلغ حجم هذه الودائع ٥٨٣مليون جنية عام ١٩٨٥/٨٤.

مصادر تمويل بنك التنمية والائتمان الزراعي:

١- تنقسم موارد التمويل للبنك إلي مصدرين أساسيين هما:

أولاً: المصادر الداخلية: وأهمها

أ- **رأس مال البنك واحتياطاته:** وهي حقوق الملكية أو حقوق المساهمين أو أصحاب رأس المال وتتوقف قدرة البنك علي التوسع في معاملاته وزيادة حجم نشاطه علي هذا المصدر أي رأس مال البنك فكلما زاد رأس مال زادت قدرة البنك علي التعامل مع المزارعين ومع البنوك الأخرى.

وتشير البيانات إلي زيادة رأس المال للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي من ٢٥مليون جنية عام ١٩٨٠ إلي ٥٦ مليون جنية عام ١٩٨٦.

ب- **الاحتياطيات:** فهي المبالغ التي يتم جنيها من أرباح البنك في شكل احتياطي لدعم المركز المالي للبنك. وقد ارتفعت قيمة الاحتياطي للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي من ١٢مليون جنية عام ١٩٨٠ إلي ٧٩مليون جنية عام ١٩٨٦.

ثانياً: مصادر خارجية: من أهم هذه المصادر ما يلي:

١- **الودائع والمدخرات:** وهي من أهم مصادر التمويل للبنوك خاصة الودائع لأجل. وقد ازدادت أحوال المودعين من حسابات جارية وودائع ومدخرات من ١٣٥مليون جنية عام ١٩٨٠ إلي ٧٣١مليون جنية عام ١٩٨٦.

٢- **قروض من بنوك محلية:** (سحب علي المكشوف) وقد ازدادت هذه القروض بدرجة كبيرة من ٦٣مليون جنية عام ١٩٨٠ إلي ٦٩٣مليون جنية عام ١٩٨٦. من الواضح أن نسبة مصادر التمويل الداخلي قد انخفضت من نحو ١٢% من إجمالي مصادر عام ١٩٨٠ إلي نحو ٩% عام ١٩٨٦ ويوحي ذلك زيادة الاحتياطيات في المستقبل مع خفض مقدار السحب.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الباب السابع
السياسة السعرية الزراعية

تمثل السياسة السعرية أهمية كبرى في البنيان الاقتصادي القومي بصفة عامة وفي الإنتاج الزراعي بصفة خاصة فهي والأمر كذلك تستهدف تقليل التقلبات الواسعة التي تتعرض لها الأسعار والدخول المزرعية بجانب تحقيق مستوي معين من الدخل للمزارعين مع العمل علي تحقيق استقرار الدخول المزرعية حتي يتمكن الزراع من وضع خططهم الإنتاجية لفترة زمنية طويلة، كما تستهدف السياسة السعرية الزراعية محاولة تحقيق العلاقات المثلي بين الأسعار الزراعية وغير الزراعية وبالتالي بين الدخول الزراعية واللازراعية.

دور الأسعار في القطاع الزراعي

لا شك أن السياسة السعرية تختلف باختلاف النظام الاقتصادي الذي تعمل في ظله الأسعار وبصفة عامة ينحصر دور الأسعار في الآتي:

١- توجيه الإنتاج نحو السلع أو الزروع التي يحتاجها المجتمع:

من المألوف أن يغير الزراع نمط الإنتاج تبعا للاربحية النسبية من مختلف الزروع، فيتوسعون في إنتاج الزروع الأكثر ربحية ويقللون من إنتاج الزروع الأقل أربحية، وبالتالي يمكن عن طريق السياسات السعرية أن تحدث الدولة تأثيرات مختلفة في حجم الإنتاج وعرض الزروع المختلفة وذلك بإحداث تغييرات ذات اتجاه صعودي في الأسعار مع استمرار هذه التغيرات لفترة زمنية طويلة حيث يؤدي ذلك إلي تغيرات في هيكل الإنتاج يحدثه المنتجون بهدف زيادة الأربحية. ويمكن للمزارعين إحداث

تغيرات في المقادير المنتجة عن طريق زيادة ونقص الرقعة الأرضية المزروعة استجابة للتغيرات السعرية وبخاصة في حالة الزروع النقدية حيث تعتمد الرقعة الأرضية المزروعة بتلك الزروع علي النسبة السعرية بين مختلف الزروع المتنافسة.

٢- توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية:

من المهام الأساسية التي يمكن أن تضطلع بها السياسة السعرية في الدول الصناعية توجيه هيكل الاستهلاك من السلع الزراعية الوجهة التي يرغبها المجتمع وتحقيق التوازن بين الطلب والعرض علي السلع الزراعية وتخفيض الاستهلاك علي بعض السلع قدر الإمكان هذا فضلا عن العمل علي زيادة السلع البديلة للسلع الزراعية. ويمكن القول بأن تأثيرات التغيرات السعرية علي استهلاك السلع الزراعية يفوق نظيره علي الإنتاج. فمستوي الأسعار يؤثر علي الدخول الحقيقية لطائفة المستهلكين وبالتالي فإن العلاقة القائمة بين الأسعار والدخول النقدية تعد من العوامل الأساسية في تحديد الاستهلاك، وفي ظل ثبات المستويات الدخلية لطائفة المستهلكين فإن تأثير التغيرات السعرية يترتب عليه نتائج اقتصادية هامة وتلعب النسب السعرية بين مختلف السلع دورا هاما في توجيه سلوك المستهلك نحو سلع معينة تكون تغيرات النسب السعرية في صالحها ومنحنيات الإشباع المتماثل يمكن أن تعكس هذا المفهوم بوضوح لمستهلك يتجه نحو زيادة استهلاكه من سلعة معينة ويقل من استهلاكه لسلعة أخرى حتي يتحقق نوعا من التوازن الاستهلاكي حيث يتعادل معدل الإحلال الحدي بين السلعتين مع النسبة بين مستوياتهما السعرية.

٣- دور الأسعار في توزيع الدخل:

يؤثر مستوي الأسعار الزراعية علي توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات اللازراعية، كما تؤثر الأسعار في توزيع الدخل القومي بين المزارعين وغيرهم من السكان وكذا التأثير علي النسب السعرية بين مختلف الزروع لإعادة توزيع الدخل بين المزارعين داخل قطاع الزراعة. ويمكن أن تلعب السياسة

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

السعرية دوراً فعالاً في مجال توجيه الموارد الاقتصادية الزراعية وتعميمها بين مختلف أوجه استعمالاتها البديلة بحيث يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وبالتالي يمكن تحديد حجم الدخل من الإنتاج الزراعي عند مستويات مرغوبة للسكان الزراعين.

٤- أثر السياسة السعرية الدخلية علي الإنتاج الزراعي:

لا شك أن زيادة الإنتاج الزراعي تعتبر من الضروريات الملحة في الدول النامية وبخاصة التي تتسم بتوافر الموارد الزراعية في مقصداتها القومية. ولعل من أهم العوامل المؤدية إلي زيادة الإنتاج وجود حوافز وضمانات للزراع تشجعهم علي زيادة إنتاجهم من السلع الزراعية وتعد الحوافز الاقتصادية من القوى التي تعمل علي زيادة معدل النمو وحسن توزيع عناصر الإنتاج في الزراعة. هذا فضلا عن أن استقرار أسعار السلع الزراعية يضمن للزراع استقرارا نسبيا في دخولهم. أي أن استقرار الأسعار يمكن أن يؤدي إلي تنظيم الإنتاج كانعكاس لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، حيث يترتب علي ذلك تخفيض ظروف وعوامل المخاطرة واللايقين قدر الإمكان بالدرجة التي تمكن الزراع من وضع خططهم الإنتاجية وتنظيم استثماراتهم في ظروف أفضل.

بعض أساليب تنفيذ السياسة السعرية الزراعية:

بعد أن يتم تحديد أسعار السلع الزراعية وفقا للسياسة الموضوعة يصبح تنفيذ هذه السياسة الهدف الأساسي من وراء تعميمها. ومن الأهمية بإمكان التعرف علي أساليب تنفيذ السياسة السعرية كمثال لغيرها من السياسات وقد يتبع بعض أو كل من الأساليب التالية وغيرها من الأساليب لتنفيذ السياسة السعرية:

١- التحديد المباشر للأسعار:

يعتبر التحديد المباشر للأسعار مرهونا بتولي الدولة عن طريق مؤسساتها عمليات شراء السلع أو عندما تقوم تلك المؤسسات بعمليات الشراء والبيع وبعض العمليات التسويقية الأخرى أو تشرف عليها وتوجهها عن طريق الجهاز السعرى تصبح الأسعار المحددة حقيقة واقعة. أي أن إمكانية وجود سعر محدد وحياته هذا

السعر تعتمد لحد بعيد علي إمكانية مقدرة الدولة في السيطرة علي مقومات العرض والطلب لمختلف المنتجات أو منتجات معينة. ويعتبر هذا الأسلوب كإجراء أساسي للتغلب علي الارتفاع التضخمي للأسعار. وفي بعض الحالات قد يكون تحديد الأسعار ناجم من أهمية السلعة ومدي ضروريتها حتي يكون هناك عدالة في توزيعها بين مختلف فئات المجتمع. كما قد يكون التحديد السعرى بهدف الحد من إنتاج بعض أو زيادة إنتاج سلعة معينة أو قد يكون لتوجيه الموارد الإنتاجية لإنتاج محصول معين.

٢- السيطرة علي العرض:

ويعني ذلك في المقام الأول موائمه المعروض السلعي مع احتياجات الطلب المستمر في السوق في ضوء الأسعار التي سبق تحديدها وتهدف السيطرة علي العرض في المدي القصير إلي تحقيق معدل نمو مناسب في محصول زراعي معين يساوي معدل نمو الطلب عليه وفي المدي الطويل تستهدف السيطرة علي العرض وإيجاد تناسب لائق بين إجمالي الإنتاج الزراعي وإجمالي الطلب عليه بما يحقق الأهداف القومية ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند إتباع أسلوب السيطرة علي العرض مشكلة البدائل الإنتاجية للسلعة موضع الاعتبار ومرونة الطلب السعرية وبخاصة أن السلع الزراعية في معظمها سلع ضرورية تتسم بضعف المرونة الطلبية السعرية وهذا يؤدي إلي اتساع التقلبات السعرية عن غيرها من السلع التي لا تتسم بضعف مرونة الطلب السعرية لها. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار مسايرة أسلوب السيطرة علي العرض لبرامج متقدمة للشراء والبيع والتخزين.

دور الأسعار في الاقتصاد القومي:

تؤدي الأسعار دوراً هامة في إدارة الاقتصاد القومي حيث إنها تعتبر في النظام الرأسمالي الحر الوسيلة الرئيسية لمنطقة الموارد بين مختلف الاستخدامات وعن طريقها يتم توزيع الناتج القومي وكذلك تحدد الأسعار الهيكل الوظيفي للاقتصاد القوى. وبصفة عامة تؤدي الأسعار أدوارا في الحياة الاقتصادية للمجتمع من أهمها:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

١- **منطقة الموارد وتخصيصها:** فالموارد الإنتاجية تتجه نحو الاستعمالات التي تدر أكبر صافي عائد ممكن ويتحقق ذلك بارتفاع المستويات السعرية لسلعة ما مع انخفاض التكاليف الإنتاجية لها وذلك في المدى القصير أما في المدى الطويل فلابد أن يتحقق تعادل قيمة الناتج الحدي لمورد معين في استخدام معين مع قيمة الناتج الحدي لنفس المورد في استخدام أخر حتي يمكن منطقة الموارد منطقة مثلي.

٢- **توزيع الدخول:** تؤدي الأسعار دورا هاما في توزيع الدخول بين أفراد وفئات المجتمع المختلفة.

٣- **تقييد الاستهلاك:** تستخدم الأسعار في كثير من الحالات التي تتطلب ذلك لتقييد الاستهلاك من سلعة معينة ومن بعض السلع تحقيقا لأهداف قومية عامة.

٤- **تحديد الهيكل الوظيفي الأمثل:** لا شك أن الأجر الذي يتقاضاه الفرد يعد أحد الأسعار التي يجب أن يحددها المجتمع لذلك فإن الأجر إلي جانب تحديده لنمط توزيع الدخول فإنه يحدد توزيع القوة العاملة بين المهن والوظائف المختلفة.

الباب الثامن
التسويق الزراعي

يعتبر التسويق الزراعي أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يفي بالمجهودات الداخلة في إضافة المنافع الاقتصادية المتصلة بنقل السلعة أو تأدية الخدمة الاقتصادية من المنتج إلي المستهلك وجعلها أكثر قيمة ومنفعة. وذلك بتوصيلها كنهاية للنشاط إلي حيث يمكن استخدامها أو استهلاكها والانتفاع النهائي بها – ويتم أثناء هذا السلوك نقل ملكيتها إلي من يحملها في الزمان والمكان وبالشكل المناسب والمطلوب – والعمل التسويقي يهدف إذا إلي توصيل السلع من المنتج الأصلي إلي المستهلك النهائي.

المداخل التسويقية أو طرق دراسة التسويق الزراعي:

هناك ثلاث طرق رئيسية لدراسة التسويق الزراعي نعرضها فيما يلي:

١- دراسة التسويق من الناحية الوظيفية Functional Approach

وتضمن هذه الطريقة دراسة التسويق بوجه عام دون النظر إلي السلعة نفسها وينقسم التسويق إلي مراحل مختلفة من حيث أهميتها وأساليب القيام بكل وظيفة أو مرحلة وأنسب الوسائل الواجب اتخاذها لتحسين كفاءتها والتي تنعكس بالتالي علي كفاءة النظام التسويق وتطبيق المبادئ الاقتصادية علي المراحل والخدمات التسويقية، النقل والتخزين والتدريج والتمويل والإعلان ... إلخ.

٢- دراسة التسويق من ناحية المشتغلين Agency Approach:

وتتضمن هذه الطريقة دراسة أنواع الوسطاء والبيوات التسويقية والمشتغلين بالتسويق بصفة هامة.

٣- دراسة التسويق من ناحية السلعة Commadity Approach:

http://agri-science-reference.blogspot.com/ مدونة المرجع الزراعي

وتتطلب هذه الطريقة وصف ودراسة النظام التسويقي الخاص بسلع معينة وتحليل مشاكلها وطرق ومراحل تسويقها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة. وبذلك تتضمن هذه الطريقة دراسة العمليات التسويقية التي تجري علي السلعة من بدأ إنتاجها حتي تصل للمستهلك كما تتضمن تكاليف التسويق ودراسة شكل وموضع ومرونة الطلب لمختلف الزروع في جميع الأسواق وتحليل أسعار سلعة معينة بدراسة مفصلة عن الهيئات والمنشآت التسويقية التي تتعامل في هذه السلعة، كما تشمل دراسة الهوامش والفائض والأرباح ومعدل زيادة السعر في النظام التسويق لكل سلعة، أي هي دراسة مطالب المستهلكين للزراع (المرونة – التغيير) والأسعار الممثلة لهذه المطالب والهوامش التسويقية الداخلية بين المنتجين والمستهلكين.

ويمكن اعتبار العمل التسويقي مرحلة من مراحل الإنتاج المختلفة ولا يصبح إنتاج السلعة منتهيا إلا إذا أمكن إنتاجها بالصورة التي يمكن استخدامها بها وتوصيلها لمن يرغب في الحصول عليها في المكان وفي الوقت الذي يحتاج إليها فيه – والتسويق كعملية إنتاجية يخلق أو يضيف منافع أربع هي:

١- **منفعة زمنية:** يتصف الإنتاج الزراعي بالموسمية، واستمرارية نسبية لاستهلاكه وتسويقها علي مدار السنة، كما هو الحال في الحبوب، أو علي أيام الأسبوع كما هو الحال في بعض أنواع الفاكهة والخضر.

٢- **المنفعة المكانية:** وتضاف بنقل السلعة من مناطق الإنتاج حيث يزيد عن حاجة الاستهلاك ولا يمكن الاستفادة منها ويقتضي الأمر ضرورة تصريفها إلي مناطق أخرى تحتاج إلي السلعة أو يمكن استهلاكها فيها.

٣- **المنفعة الشكلية:** تضاف بتغيير المظهر أو الصفات الرئيسية للسلعة بتجهيز المواد الزراعية الخام مثل القطن أو القمح أو اللبن وتحويلها إلي سلع استهلاكية نهائية كالملابس والخبز ومنتجات الألبان من شأنه إضافة منفعة شكلية بهذه الخدمات.

٤- **المنفعة التمليكية:** تضاف إلي السلعة قيمة نقل ملكيتها إلي أي مشتري أثناء مرور السلعة في طريقها التسويقي.

الغرض من التسويق: الغرض الأساسي من التسويق هو توصيل السلع من المنتج إلي المستهلك ولهذه الوظيفة ثلاث ظواهر هي:

١- التجميع ٢- التصريف ٣- التعادل بين العرض والطلب.

١- **التجميع:** هو تجميع المحاصيل الزراعية الزائدة عن حاجة المنتج إلي حيث يسهل تخزينها وتصنيعها ونقلها وتوزيعها بواسطة التجار والوسطاء ولذا يكون التجميع في مراكز الإنتاج ذاتها أو في أسواق الجملة أو في المصانع.

٢- **التصريف:** هي المرحلة التي تشكلها السلعة في حركتها من السوق بعد تجميعها في طريقها إلي المستهلك – أما بحالتها كمعظم الزروع الغذائية أو بعد تغيير هيئتها بالصناعة، القطن – وتوزيع السلع للمستهلكين مباشرة من المنتجين أو عن طريق الوسطاء.

٣- **التعادل بين العرض والطلب:** المقصود به المطابقة بين حالة العرض والطلب من حيث الظروف والكميات المطلوبة والزمن والصفات والأسواق المختلفة مما يدعو لاهتمام المسوقين للمحاصيل الزراعية.

أهم الخدمات التسويقية:

١- **تجميع السلع من منطاق الإنتاج:** ويتم بالقرب من مناطق الإنتاج أو المزارع ثم تنقل إلي الأسواق المحلية ومنها إلي أسواق الجملة ويقوم بها في معظم الأحيان التجار المحليون.

٢- **توزيع السلع:** وهي توزيع السلع علي الأسواق المختلفة ويتوقف ذلك علي مدي تحمل السلع للنقل والتخزين. فالسلع السريعة العطب تشحن أو تنقل مباشرة للأسواق المركزية لاختصار الوقت، أما السلع القابلة للتخزين فيمكن تركيزها أو نقلها أولا إلي الأسواق المحلية ثم تنقل إلي الأسواق المركزية.

٣- **موازنة العرض والطلب:**

وهي عبارة عن العمل علي تساوي الكميات المعروضة بالكميات المطلوبة في الأسواق المختلفة بالأسعار التي تحقق عائد مناسب للمشتركين في التسويق.

٤- **الشراء:** وتشمل شراء التجار الوسطاء للسلع الزراعية ثم شراء المستهلكين لهذه السلع. ويتم الشراء أحيانا علي أساس المعاينة أو بالعينة أو بالمواصفات المكتوبة أو علي أساس تحديد الرتبة وتتطلب هذه الخدمة البحث عن مصدر الشراء وعمل الاتصالات والبحث عن معلومات عن أماكن البيع وزمنه وأسعار البيع ثم الاتصالات اللازمة بالبائعين والاتفاق علي شروط إتمام الصفقة ثم انتقال الملكية.

٥- **البيع:** وتشمل عمليات البيع في جميع المراحل التسويقية في الأسواق المختلفة وأهم خطواته البحث عن مشترين وترغبهم في الشراء والاتفاق علي شروط إتماما البيع ثم نقل الملكية.

٦- **النقل:** يصبح النقل منفعة مكانية للسلعة ويقوم بالنقل التجار الوسطاء. وأهم طرق النقل سيارات النقل. والسكك الحديدية والنقل الملاكي وأحيانا الطائرات وتتوقف تكاليف النقل علي مدي المسافة ونوع السلعة وقابليتها للعطب وحجم السلعة ووزنها.

٧- **التخزين:** يضيف التخزين منفعة زمنية وللتخزين أهمية خاصة في التسويق الزراعي بسبب موسمية الإنتاج فيلزم تخزين جزء من الإنتاج لعرضه في أوقات العرض من الإنتاج خاصة للسلع التي يتساوي الطلب عليها أو يستمر علي مدار السنة فالتخزين يقوم بعملية التوازن بين العرض والطلب للسلع. ويحد من التقلبات الشديدة للأسعار وبذلك يستفيد جميع المشتركين في التسويق ويستفيد أيضا المستهلك.

٨- **الفرز والتدريج:** يتم الفرز والتدريج بتقسيم المحصول إلي درجات أو إلي أقسام كل درجة أو كل قسم متماثل في صفاته ويمثل درجة معينة من الجودة. وقد تكون هذه الصفة هي الحجم أو درجة النضج أو درجة النقاوة. وتغطي السلعة كل قسم اسم درجة يدل علي مواصفاتها ويساعد التدرج وتحديد مواصفاتها السلعة

علي إتمام عمليات البيع والشراء بحيث يحصل المشتري علي ما يطلبه من مواصفات ويحصل البائع علي ثمن مناسب لنوعية السلعة التي يبيعها فيسهل بذلك إتمام التعاقد.

٩- **التعبئة:** بتعبئة السلع يسهل حملها ونقلها وتخزينها والمحافظة عليها من التلف وتختلف طرق التعبئة باختلاف السلعة فيعبأ القطن والحبوب في أجولة وتعبأ الخضر والفاكهة في أقفاص وتعبأ السلع المصنعة في علب أو زجاجات.

١٠- **التجهيز:** وهو إضافة منفعة شكلية للسلعة حتي تصبح بالشكل المطلوب وتسمي أحيانا تصنيع مثال: ذلك تصنيع الألبان وتغليف وتجميد الخضروات والفاكهة وتجهيز وتقطيع اللحوم وحلج القطن وضرب الأرز وطحن الحبوب .. إلخ.

١١- **التمويل:** هو توفير النقد اللازم لكل القائمين بالخدمات التسويقية مثل التجار المحليين وتجار الجملة حتي يمكنهم إتماما عمليات الشراء والبيع في الأسواق، ومعظمهم ليس لدية النقد الكافي ولذلك فهم يعتمدون علي القروض التي تقدمها لهم البنوك أو بعض الممولين بالإضافة إلي أموالهم الخاصة.

١٢- **تحمل المخاطرة:** وتتنوع المخاطرة في تسويق المحاصيل الزراعية من تقلبات الأسعار وانخفاضها أحيانا إلي مستوي أقل من التكاليف التسويقية وأحيانا تنتج عن ظروف بيئية جوية أو آفات أو أمراض تصيب السلع أثناء التخزين وقد تنتج من مخاطر النقل والتلف عن سوء التعبئة.

العوامل التي تحكم الطلب في السوق

أ) **العوامل الفسيولوجية:** حينما يرغب المستهلك في شراء علبة من اللبن تكون هذه العلبة لها منفعة حدية أو درجة إشباع عالية عنده ويكون مستعدا لدفع ثلاثة جنيهات ثمنا لهذه العلبة، ولكن العلبة الثانية لا تكون لها نفس المنفعة الحدية المحققة من العلبة الأولي فبالضرورة تكون المنفعة الحدية أقل من العلبة الأولي وذلك من وجهة نظر المستهلك، ولذلك لا يكون المستهلك مستعدا لشرائها إلا إذا

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

انخفض سعرها إلي جنيهين، وربما يكون مستعدا لشراء العلبة الثالثة إذا انخفض السعر إلي جنية فقط وربما لا يكون مستعدا لشراء العلبة الرابعة علي الإطلاق. ولذلك فإن العوامل الفسيولوجية وخاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية الاستهلاكية تلعب دورا كبيرا في تفسير سلوك المستهلك في السوق طبقا لنظرته الخاصة المنتجات الزراعية من واقع منفعتها الاستهلاكية المحققة.

ب) **العوامل النفسية والثقافية:** حيث يختلف المستهلكون في أذواقهم ونفسياتهم، فالبعض يحبون الفاصوليا ويقبلون علي شرائها، والبعض يأكلونها فقط إذا كانت رخيصة، والبعض لا يأكلونها ولا يرغبون في استهلاكها نهائيا، وعلي ذلك فإذا كان سعر الفاصوليا مرتفعا ينحصر مستهلكوها في المجموعة الأولي من الناس، وإذا انخفض سعرها تتسع دائرة استهلاكها من خلال زيادة الكميات التي يطلبها المجموعة الأولي من المستهلكون، ومن خلال دخول مستهلكي المجموعة الثانية في زمرة من يستهلكوها، وإذا انخفضت أسعارها جدا زادت الكمية التي يستهلكا كل من المجموعتين.

ج) **العوامل الاقتصادية:** علي الرغم من التأثير الواضح لذوق المستهلك وتفضيلاته علي الكمية التي يشتريها من سلعة معينة إلا أن دخلة الحقيقي له التأثير الرئيسي في تحديد هذه الكمية في ظل الأسعار السوقية، وبالطبع لا يمكن إغفال الظروف والسياسات الاقتصادية في المجتمع والسياسة المالية وما يمتلكه الفرد أو الأسرة من أصول عينية في التأثير علي الكمية التي يشتريها الفرد من أي سلعة.

٢- **الدخل الحقيقي:** اعتبر كثير من الباحثين أن الدخل هو المحدد الرئيسي للإنفاق علي السلع والخدمات. وتتوقف القوة الشرائية للدخل النقدي علي المستوي العام لأسعار السلع والخدمات فلا تدل زيادة الدخل النقدي علي مستوي الرفاهية للأفراد فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أعلي من ارتفاع الأسعار دل ذلك علي زيادة الدخل الحقيقي، وإذا زاد الدخل بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار دل ذلك علي انخفاض الدخل الحقيقي، أما إذا ما زادت الأسعار بنفس نسبة زيادة الدخل النقدي فإن ذلك يدل علي عدم تغير الدخل الحقيقي. كما أن التوقعات المستقبلية للزيادة في

الدخل قد تدفع المستهلك للزيادة من إنفاقه الحاضر علي أن يزيد من ادخاره المستقبلي وذلك لعدم حاجته الحاضرة للادخار.

٣- **الأسعار**: تعتبر الأسعار ذات تأثير واضح علي استهلاك السلع والخدمات، حيث تفترض النظرية الاقتصادية أنه بزيادة أسعار سلعة ما فإن استهلاكها يقل كما أن انخفاض سعر السلعة يؤدي إلي زيادة الكمية المطلوبة منها وذلك في حالة السلع العادية. كما أن لتوقعات المستهلكين تجاه الأسعار وتجاه استهلاكهم في المستقبل تأثير واضح علي الإنفاق الاستهلاكي، فإذا توقع المستهلك ارتفاع سعر سلعة ما فقد يدفعه هذا إلي زيادة استهلاكه الحاضر لهذه السلعة بفرض قابليتها للتخزين كما أن توقعه لانخفاض سعر سلعة ما قد يدفعه إلي خفض استهلاكه من تلك السلعة.

٤- **السياسة المالية**: تؤثر السياسة المالية في الميل للإنفاق علي السلع والخدمات، فالسياسات الضريبية التي تتبعها بعض الدول تؤثر بطريقة مباشرة علي حجم الدخول التي يستطيع الأفراد التصرف بها حيث يتأثر الإنفاق الاستهلاكي بالنقص إن كانت السياسة رفع الضريبة وبالزيادة إن كانت السياسة تخفض الضريبة، كما أن سياسة الإعانات تؤثر تأثرا عكسيا لتأثير الضرائب علي استهلاك السلعة.

٥- **ملكية الأصول العينية**: فالأفراد أو الأسرة التي تملك أصول عينية كثيرة تعكس زيادة في إنفاقهم الاستهلاكي وذلك لعدم اهتمامهم بالادخار نظرا لتوفر أصول عينية لديهم تطمئنهم من تقلبات المستقبل، بينما الأسر التي لا تملك إلا القليل من الأصول العينية فإنها تهتم بالادخار والذي له تأثير سلبي علي إنفاقها الاستهلاكي.

مقومات قرار المستهلك:

تتأثر احتياجات ومن ثم رغبات المستهلكين بما يلي:

١) **القيمة الوظيفية للسلعة**: وهذه القيمة الوظيفية ترتبط بالنواحي الفسيولوجية السابق توضيحها، فمثلا السلعة الغذائية تكون وظيفتها المحافظة علي الحياة.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

٢) مقبولية السلعة في ظل الظروف المحيطة من ظروف اجتماعية ودينية وقومية وطبيعية (جوية)، وهذه ترتبط بالظروف والنواحي النفسية السابق توضيحها.
٣) مدي توفر ومعرفة البدائل للسلعة، وهذه ترتبط بالظروف السوقية العامة.
٤) رغبات المستهلكين وميولهم لنوعيات وأصناف معينة ذات خصائص وصفات معينة بالسلعة، وهذه أيضا ترتبط بالعوامل النفسية.

الجوانب الإنتاجية للمنتجات الزراعية:

لا يمكن تفسير الكثير من أنشطة وممارسات الأجهزة التسويقية بمعزل عن دراسة واعتبار طبيعة السلعة المسوقة والتي يجري عليها مختلف الخدمات والوظائف التسويقية والإلمام بالجوانب والخصائص المحيطة بعملية إنتاج السلعة المسوقة فيجب أن يبدأ التركيز علي العمليات التسويقية التي تتم في الحقل. فالمنتج في صورته الأولية أما أن يستهلك مباشرة بدون إجراء أي عملية تحويلية عليه (كالخس، والبيض وكثير من الفواكه الطازجة) أو أنه يمر بعمليات تحويلية بسيطة (كالتقطيع لكثير من الخضار واللحوم الطازجة أو تحويل القمح إلي طحين) أو معقدة (كتحويل القمح إلي مكرونة أو الطماطم إلي صلصة أو الحليب إلي جبن). من جهة أخرى فإن نسبة المنتجات الزراعية المسوقة تصل إلي المستهلك النهائي في صورتها الأصلية دون أي تغيير في الشكل لا يستهان بها (تصل إلي ٦٠%)، وتختلف هذه النسبة من منتج زراعي إلي منتج زراعي أخرى. ولذلك فإن البداية الصحيحة للدراسات التسويقية الناجحة ودراسة الجوانب الإنتاجية للمنتجات الزراعية والغذائية المسوقة للتعرف علي الطبيعة الإنتاجية للقطاع الزراعي وكذلك الخصائص المتعلقة بالمنتجات الزراعية والتي تجعل من التسويق الزراعي مشكلة مختلفة عن تسويق المنتجات غير الزراعية.

خصائص المنتجات الزراعية:

للمنتجات الزراعية كثير من الخصائص التي تلقي علي أنظمة تسويقها أعباء ومسئوليات جسيمة فيتوقف نجاح الأنظمة التسويقية للمنتجات الزراعية في إنجاز مهامها علي مدي ملائمتها وتكيفها مع طبيعة وخصائص هذه المنتجات.

ومن أهم الخصائص المميزة للمنتجات الزراعية ما يلي:

١- **عدم الصلاحية للاستهلاك المباشر**: معظم المنتجات الزراعية مادة خام لا تصلح لإنتاج المباشر دون أن تجرى عليها عمليات تجهيزية، قد تكون هذه العمليات التجهيزية التي تتم علي المنتج الزراعي الأولي بسيطة مثل ذبح الحيوانات وسلخها وتجهيزها في صورة لحوم المستهلك، وقد تكون هذه العمليات التجهيزية معقدة مثل عمليات تصنيع القمح إلي مكرونة، والحقيقة التي لا مفر منها أن كثيرا من المنتجات التي يبيعها المنتج الزراعي (الفلاح) تفقد هويتها الأولية التي خرجت بها من باب المزرعة لكي تصبح غذاء مناسبا لطلب المستهلك النهائي.

٢- **الضخامة**: معظم المنتجات الزراعية تتصف بالضخامة، فهي تشغل حيز كبيرا عند عمليات النقل والتخزين والتداول وينعكس ذلك بشكل أو بأخر علي ارتفاع تكاليف تسويقها.

٣- **القابلية للتلف**: فالمنتجات الزراعية بصفة عامة تتسم بقابليتها للتلف أو الفساد وبالطبع فإن القابلية للفساد تتباين من منتج زراعي إلي آخر، فبعض المنتجات الزراعية مثل الخضروات والفاكهة واللحوم والألبان سريعة الفساد ولا يمكن تخزينها إلا تحت ظروف تخزينية معينة من درجة حرارة ورطوبة وغيرها ومع ذلك لا يمكن تخزينها إلا لفترات محدودة، وبعض المنتجات الزراعية مثل الحبوب مثلا فيمكن تحت معاملات معينة تخزينها لفترات طويلة نسبيا. وسرعة القابلية للتلف في المنتجات الزراعية تجعل من الضروري الاهتمام بكل الظروف التي تكفل سرعة النقل والإسراع بتجهيز هذه المنتجات وتحويلها إلي صورة أقل قابلية للفساد.

٤- **التفاوت في الجودة**: إذ تتغير نوعية أو جودة المنتجات الزراعية من سنة إلي أخرى بل من موسم زراعي إلي موسم زراعي أخر نظرا لتباين ظروف الزراعة والإنتاج بين هذه السنوات أو تلك المواسم، فقد تكون الظروف مناسبة وقد تكون غير مناسبة ومن ثم تتوقف جودة المحصول الناتج علي اختلاف هذه الظروف. وتقلبات جودة المنتجات الزراعية تجعل من الصعب توحيد مواصفات السلع الزراعية لفترة طويلة إلا انه من الجدير بالذكر هنا أن التقدم التقني الذي حدث

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

فـي الأسـاليب الزراعيـة المتبعـة، وفـي الـتحكم فـي الظـروف البيئيـة مـن خـلال الزراعات المحمية وخلافها، وفي طرق المقاومة والمبيدات، وفي الهندسة الوراثية قد ترتب عليه نوع من التحكم النسبي في نوعية المنتجات الزراعية الأمر الذي رأي معه البعض تماثل المنتجات الزراعية في جودتها إلي حد كبير بما لا يدع المستهلك سببا لتفضيل منتج معين علي آخر الأمر الذي تتساوي فيه الأسعار طالما أن درجة الجودة متماثلة.

خصائص الإنتاج الزراعي:

يتصف الإنتاج الزراعي من وجهة النظر التسويقية بمجموعة من الخصائص يمكن حصر أهمها فيما يلي:

١- **صغر حجم الوحدات الإنتاجية الزراعية:** تضم صناعة الزراعة عدد كبيرا من الوحدات الإنتاجية التي يغلب عليها بشكل عام طابع صغر السعة إذا ما قورنت بغيرها من المشروعات الصناعية الأخرى، نظراً لصغر الوحدات الإنتاجية المزرعية وضآلة الأهمية النسبية لكل مشروع زراعي أو مزرعة علي حدة فيما يخص الكمية الكلية المنتجة من سلعة زراعية معينة يلاحظ أن ما تنتجه العديد من هذه المزارع الصغيرة يتم تسويقية في العادة بواسطة عدد محدود نسبيا من المنشآت التي تمارس الأنشطة التسويقية بطرق غير كفء، إضافة إلي التباين الشديد في التركيب السوقي الذي يحكم المعاملات داخل أسواق المنتجين الموجودة في مختلف المناطق الإنتاجية الزراعية المتناثرة. وعلي أي الحالات فإن الإنتاج الزراعي هو محصلة إنتاج مختلف المزارع والمنشآت التي تمارس الأنشطة الإنتاجية الزراعية مهما اختلف سعاتها وأحجامها ومهما تباينت درجة احتياجها إلي أجهزة تسويقية متخصصة تقوم علي تجميع وإعادة منتجاتها وتصريفها إلي المستهلك النهائي. ومن الضروري النظر باستمرار في تشكيل وتهيئة الظروف التسويقية لتتمشي مع الأوضاع الزراعية المضطردة التطور ومع طبيعة الوحدات الإنتاجية الزراعية السائدة التي تعتبر المصدر الأساسي لتزويد المستهلكين بالمنتجات الزراعية.

٢- **التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي:** يتأثر الإنتاج الزراعي بفعل العوامل الطبيعية كالمطر والجفاف وحرارة الجو أو برودته ومدي انتشار الآفات والحشرات والفطريات والعوامل البيولوجية والوراثية وغيرها من العوامل الطبيعية التي عادة ما تكون خارجة عن تحكم الإنسان في كثير من الأحيان. وعلي الرغم من أن محاولة الإنسان دائمة ومستمر للتحكم ولو جزئيا في هذه الظروف الطبيعية المتغيرة والسيطرة عليها فإن كثيرا منها لا يزال بعيدا عن إمكانية السيطرة عليها أو حتي التخفيف من أثرها. ونتيجة لتغيرات هذه العوامل الطبيعية من سنة إلي أخري يلاحظ تزايد الإنتاج الزراعي في بعض السنوات ونقصانه في البعض الآخر، وبالطبع فإن جزءاً من تغيرات الإنتاج إنما يرجع لعوامل اقتصادية كنتيجة لاستجابة المنتجين الزراعيين لتغيرات الظروف الاقتصادية المحيطة بالعملية الإنتاجية كتغيرات أسعار المنتجات أو تغيرات أسعار عناصر الإنتاج.

وعموما فإن لتغيرات الإنتاج الزراعي تأثيرا واضحا علي العمليات التسويقية فتدفق المنتجات الزراعية بشكل غزير في بعض السنوات نتيجة لمناسبة الظروف الطبيعية أو الاقتصادية المؤثرة علي الإنتاج يسمح بتشغيل كامل لوسائل النقل والتعبئة والتخزين ومصانع الحفظ ومن ثم يمكن استغلال الطاقات الإنتاجية للوحدات الإنتاجية في مجال التسويق وفي حالة انخفاض الطاقات المتاحة للهيئات التسويقية الموجودة في المقصد الزراعي فإن غزارة الإنتاج في بعض السنوات قد يترتب عليها اختناقات تسويقية وزيادة الفاقد الاقتصادي للمنتجات الزراعية المسوقة خاصة في ضوء قابليتها السريعة للتلف والفساد. وعلي العكس من ذلك فإن انخفاض الإنتاج الزراعي في بعض السنوات إنما ينعكس علي الهيئات والأجهزة التسويقية من خلال تعطيل بعض الطاقات والإمكانيات التسويقية المتاحة. ومن ثم ارتفاع التكلفة التسويقية للوحدة وانخفاض الكفاءة التسويقية. علي أنه يجب التأكيد في هذا المجال علي أن التقلبات الإنتاجية لكل سلعة زراعية علي حدة أشد بكثير من تقلبات الإنتاج الزراعي ككل. وهذه التقلبات مهمة جدا للمؤسسات التسويقية المتخصصة والمهتمة بتداول وتجهيز سلع زراعية بعينها، فالانخفاض الحاد في إنتاج القمح مثلا سوف يؤثر علي المنشآت

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

التسويقية المتصلة بتداول وتجهيز القمح مثل المطاحن والمخابز دون أن يكون لذلك أي تأثير علي المنشآت التسويقية المتخصصة في إعداد وتجهيز وتعبئة اللحوم.

٣- **التقلبات الموسمية في الإنتاج الزراعي:** من المعلوم أن معظم العمليات الزراعية تجرى في مواسم معينة تحددها الظروف الجوية وطبيعة النبات، ومن ثم يكون موسم الحصاد في فترات معينة تكون قصيرة جدا كما في القمح وقد تتوزع فترات الحصاد بين مواسم مختلفة خلال العام مثل الموسم الشتوى أو الموسم الصيفي لإنتاج الطماطم مثلا. إلا أن تباين الظروف الجوية تنعكس في تباين المحصول بين مختلف الموسم. كما أن الإنتاج الحيواني أيضا يتسم بهذا التقلب الموسمي في الإنتاج علي الرغم من وجودة تقريبا علي مدار العام فإنتاج البيض والحليب مثلا يكون أكبر في الربيع وأوائل الصيف منه في فصلي الخريف والشتاء في المناطق الباردة مثل أوربا وأمريكا الشمالية (وفي الشتاء والربيع مقارنة بالصيف والخريف في المناطق الحارة مثل دول الخليج العربي).

فإذا كان المنتج ذو الطبيعة الموسمية في إنتاجه قابلا للتخزين فإن الهيئات التخزينية سوف تكون مستخدمه في جزء معين من السنة فقط، أما إذا كان المنتج الزراعي موضع الاعتبار غير قابل للتخزين فمن الواجب أن يستهلك مباشرة أو أن تجرى عليه عمليات تجهيزية، الأمر الذي يعني أن مصانع الأغذية أو غيرها من المصانع أو الوحدات التجهيزية المهتمة بتجهيز المنتجات الزراعية سوف تعمل بأقصى طاقة ممكنة في فترات معينة وتتوقف عن الإنتاج أو تعمل بطاقات جزئية في فترات أخرى من العام وفي كلتا الحالتين فإن النتيجة النهائية هي ارتفاع التكاليف التسويقية. ولقد أدت التطورات التقنية الحديثة إلي تقليل التقلبات الموسمية في إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية مثل التوسع في استخدام البيوت المحمية في الزراعة، والاهتمام بعمليات التهجين وخلافها من العمليات التي تساعد علي اكتشاف أصناف تتحمل الظروف الجوية غير المناسبة.

٤- **التركيز الجغرافي للإنتاج الزراعي:** علي الرغم من أن أنواع مختلفة من السلع الزراعية تنتج في أغلب المناطق إلا أن هناك تخصص جغرافي واضح في

المنتجات الزراعية، حيث تتخصص كل منطقة في زراعة وإنتاج المنتجات الملائمة لظروف المنطقة أكثر من غيرها. ولما كان استهلاك المنتجات الزراعية يتم في كل بقعة من البلاد طالما وجدت التجمعات السكانية فإن دور التسويق الزراعي هنا يمثل محورا هاما وحيويا في تجميع وتجهيز وتوزيع هذه المنتجات الزراعية التي أنتجت في مناطق متناثرة يغلب عليها طابع التخصص الإنتاجي إلي كافة أنحاء البلاد آخذا في اعتباره موازنة العرض والطلب بين مختلف المناطق ولجميع المنتجات الزراعية وبين مختلف الفترات الزمنية طوال العام بل وتحقيق نوع من التوازن بين مختلف أشكال المنتجات الزراعية المسوقة.

٥- **تفاوت تكاليف الإنتاج:** كثيرا ما تتفاوت أو حتي تتساوي الأسعار السوقية التي يحصل عليها المنتجين الزراعيين لسلعة واحدة في سوق معين وخاصة إذا كانت بنفس الدرجة والنوعية، وقد يتبادر إلي الذهن حينئذ أن جميع المزارعين متساوين تقريبا في العوائد أو الأرباح الصافية المتحققة من كل وحدة مسوقة، ولكن في واقع الأمر أن هذا غير صحيح في كثير من الحالات. وحتي في فرض تساوي التكاليف التسويقية بين جميع المنتجين (وهذا لا يمكن التسليم به نظرا لاختلاف مواقع مزارعهم بعد أو قربا من السوق التي تنعكس في اختلاف تكاليف النقل علي الأقل) فإن التكاليف الإنتاجية عادة ما تكون مختلفة بين المنتجين فهي تتوقف علي كثيرا من العوامل (التي قد تتفاوت وفقا لظروف مختلف المزارع) مثل العوامل الجوية والبيئية، والظروف التقنية، ومساحة الأرض المتاحة للزراعة والتي تشملها المزرعة، والمهارات الإدارية للفلاح نفسه. فلقد أثبتت كثيرا من الدراسات أن متوسط تكلفة الوحدة من الإنتاج الزراعي تتناقص بزيادة حجم المزرعة إلي حد معين أو سعة معينة للمزرعة بعدها لا تؤدي زيادة حجم المزرعة إلي انخفاض متوسط تكلفة الوحدة.

٦- **صعوبة التحكم في حجم الناتج:** الإنتاج الزراعي هو محصلة إنتاج وحدات إنتاجية صغيرة إداريا ومتناثرة جغرافيا، ومن الصعب علي المنتجين الزراعيين تعديل إنتاجهم أو التحكم فيه بدقة تمشيا مع الظروف السوقية المتغيرة لسبب

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

بسيط جدا وهو أن الناتج النهائي يخرج عن إرادة الفلاحين إلي حد كبير وذلك لوقوع الإنتاج الزراعي تحت تأثير عوامل يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها مثل الظروف المناخية أو الأمراض أو غيرها من الظروف. لذلك يجب الوقوف هنا عند حقيقة قد لا تأخذ حيزا من اهتما الكثيرين وهي وجوب استجابة الأجهزة التسويقية في المدي القصير مع العروض الزراعية لا أن يتكيف الفلاحين مع ظروف الأجهزة التسويقية. فمثلا يجب علي أجهزة التصنيع الزراعي أن تقدر حجم مبيعاتها التي يمكنها تحقيقها بسعر معين لمدة عام كامل مسبقا، وبناء علي ذلك يمكن أن تتعاقد مع المنتجين الزراعيين المعنيين بإنتاج السلعة الزراعية التي سيجري تصنيعها لزراعة مساحة معينة منها، فإذا كانت تقديرات هذه الأجهزة التصنيعية صحيحة فسوف يمكنها بيع جميع منتجاتها من السلعة الزراعية المصنعة إلا أن الظروف الجوية قد تكون غير مناسبة بحيث يقل الإنتاج عما هو متوقع وبالتالي يقل عن الاحتياجات اللازمة للأجهزة التصنيعية.

وبناء علي ما تقدم يمكن القول بأن النظام التسويقي الكفء أمر لا يهم المنتج الزراعي فقط بل يهم أيضا الجهات المهتمة بهذا المنتج الزراعي والمسئولين عن نصحه وتوجيهه ومساعدته في عملياته التسويقية، فدخل المنتج الزراعي من بيع منتجاته الأولية هو دالة لتسلسل عمليات الجهاز التسويقي، ولذلك فإن المعرفة الجيدة بالتسويق الزراعي ومشاكله تساعد المنتج الزراعي علي اتخاذ القرارات المهمة بالنسبة لإدارة مزرعته وما يتصل بذلك من عمليات تسويقية.

الأسواق

تعريف السوق: للسوق تعاريف متنوعة تهدف إلي معاني متماثلة تختلف حسب طبيعة السلعة ووجهة النظر، كما يعرف بأنه الوسط الذي يتفاعل فيه قوي العرض والطلب ويتم تبادل السلع والخدمات فيه وتحدد الأسعار وهو اجتماع البائعين والمشترين في مكان معين وذلك لإتمام عملية البيع والشراء وتبادل السلع – وقد يميز السوق بأنه المكان التجاري الذي تباع فيه السلعة أو مجموعة السلع ويشير التعريف

الاقتصادي للسوق إلي القوى المتفاعلة بين البائعين والمشترين والمكونة للسعر وبصفة عامة يمكن أن تذكر أن أركان السوق تشمل:

- المكان الذي تتم فيه عملية البيع والشراء وتبادل السلعة.
- المتعاملون في السوق (البائعون والمشترون).
- نوع السلعة التي يتعين تبادلها أو التعامل فيها.

الزمن أو الفترة الزمنية التي يتحدد فيها الثمن ويتم فيها التعاون ويكون السوق حرا كاملا Free Market عندما تجتمع فيه قوى العرض والطلب لكي تكون سعرا موحدا Unifief price لسلعة معينة بصفات معينة وهي فترة زمنية معينة، ويتعرض هذا السعر الموحد للتغير نتيجة التغير في القوى المؤثرة علي العرض والطلب علي السلعة وفي حالة اتساع رقعة السوق يميل هذا السعر الموحد إلي التساوي من كل جزء من أجزاء السوق مع اختلاف يقرب إلي تكاليف نقل السلعة بين هذه الأجزاء ويعتمد السعر الموحد في السوق الكامل علي العوامل الآتية:

أ- حرية حركة السلع بين أجزاء السوق المختلفة. ففي حالة اتساع رقعة السوق يتوقف تساوي الأسعار بين الأجزاء المختلفة من السوق علي توفر وسائل النقل والتي تهيئ الفرصة لسهولة الحركة كرد فعل لتغير الأسعار بين هذه الأجزاء.

ب- تيسير الاتصال بين البائعين والمشترين في السوق.

ج- تيسير الحصول علي المعلومات الخاصة بظروف العرض والطلب، والأسعار وإلمام البائعين والمشترين بهذه المعلومات واتخاذ قراراتهم الخاصة بالبيع والشراء بناء علي تلك المعلومات.

أنواع أسواق الزروع

تؤدي الأسواق بمختلف أنواعها وظائف متشابه في جزء كبير منها. إلا أنه يمكن تقسيمها من وجهة النظر التسويقية وتنظيم العمل التسويقي إلي عدة أنواع أهمها:

١- الأسواق المحلية Local Market:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

وتسمي أحيانا بأسواق المنتجين المحلية أو مراكز التصدير بالقرية وتمر معظم الحاصلات الزراعية في هذه الأسواق التي تقع بالقرب من مراكز الإنتاج في القرى والمدن الصغيرة، وفي هذه الأسواق يتمكن المنتج من بيع محصوله وتسهيل تجميع الأنتجة الزراعية من المنتجين المحيطين من كميات كافية حيث يمكن شحنها اقتصاديا. ويتم بيع المنتج لسلعته بعده طرق نقد يبيع سلعته مباشرة إلي المستهلك أو للمصنع أو للمطحن أو للجمعيات التعاونية أو للتجار المحليين أو للمصدر أو لتجار التجزئة أو غيرهم من الوسطاء. ويعتبر تجميع الزروع في الأسواق المحلية من العمليات التسويقية الهامة خاصة بالنسبة لصغار المنتجين أو يصعب عليهم الاتصال بالأسواق المركزية مباشرة. لذلك يلجأون إلي بيعها للتجار المحلين الذين يقومون بتجميع كميات كبيرة من زروعهم يسهل شحنها اقتصاديا – ويقومون التجار المحليون عادة ببعض الوظائف التسويقية الأخرى كالوزن والتخزين والنقل والتدريج والتغليف كما يحدث في الأسواق المحلية للخضر والفاكهة.

٢- الأسواق المركزية Central Market:

رأينا أن بعض الزروع يتم تجهيزها جزئيا أو كليا في الأسواق المحلية بعد شرائها من المنتج مباشرة (كالفاكهة والخضر وبعض منتجات اللبن). ولكن هناك بعض الحاصلات الزراعية (كالقمح والماشية) تتطلب تجميعها وتجهيزها في أسواق تعمل علي نطاق أوسع من الأسواق المحلية يطلق عليها الأسواق المركزية حيث يتم تجميع هذه الحاصلات من أكثر من سوق محلي وتجهيزها وإعدادها للشحن لأسواق الجملة للتوزيع أو أسواق التصدير حيث تشحن للخارج. أو أسواق التجزئة مباشرة. وتعتبر هذه الأسواق المركز الرئيسي لتجارة السلع ولذلك فهي تعد بكافة وسائل استقبال المنتجات بكميات كبيرة وتجهيزها وتخزينها وتسهيل بيعها أو تصريفها.

٣- أسواق الجملة للتوزيع Wholerale Distribution Market:

يتم تجميع كميات كبيرة من السلع النهائية في هذه الأسواق من الأسواق المحلية (سلع طازجة كالخضر والفاكهة) أو من الزراعين مباشرة أو من الأسواق

المركزية (وعادة مصنوعة كالمنسوجات) ونظرا لاستقبال هذه الأسواق كميات كبيرة من السلع من الأسواق المحلية أو المركزية أو أسواق التجهيز فهي تزود بكافة التسهيلات اللازمة لتداول استلام وتخزين كميات كبيرة من المنتجات ويجري في هذه الأسواق تجزئه الكميات الكبيرة من السلع حتي يسهل تصريفها ومجابهة طلبات الموزعين وتجار التجزئة أي توزيعها علي أسواق التجزئة أو علي المستهلكين مباشرة.

٤- أسواق التصدير Export Market:

وظيفة هذه الأسواق تجميع السلع في صورتها الخام أو بعد تجهيزها من الأسواق المركزية أو أسواق التجهيز أو من الأسواق المحلية لتصديرها للخارج ولهذه الأسواق أهمية كبيرة في التجارة الخارجية، وتزود عادة بكافة الإمكانيات والتسهيلات الكفيلة للقيام ببعض الخدمات التسويقية الهامة كالشحن والتفريغ والفرز والتدريج والتعبئة إلي جانب تسهيلات أخرى كالنقل والاتصال كما يقوم بإصدار النشرات الخاصة بالأنباء والمعلومات التسويقية وتقع أسواق التصدير عادة في المدن الساحلية أو في بعض المناطق قرب الحدود.

٥- أسواق التجزئة Retail Market:

في هذه الأسواق يتم تجميع السلع الزراعية في صورتها النهائية من أسواق الجملة أو الأسواق المركزية أو من المنتج مباشرة وتوزيعها علي المستهلكين النهائين لهذه السلع – وتعتبر هذه الأسواق الحلقة الأخيرة في سلسلة توزيع سلع المستهلكين – وتظهر هذه الأسواق في صورة محلات البقالة ومحلات الجزارة وبيع الخضر والفاكهة المنتشرة في المدن والقرى.

مما تقدم يتضح أن لكل نوع من الأسواق مهمة رئيسية في النظام التسويقي – وقد تتعدد مهام سوق بعينه لتداخل الأسواق مع بعضها مما يصعب معه وضع السوق تحت أي الأنواع الشائعة للأسواق.

المسالك التسويقية والعوامل المحددة لاختيارها:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

تأخذ السلع في رحلتها من المنتج إلي المستهلك – مسالك مختلفة اختلافا كثيرا ويمكن أن نوجز هذه المسالك في الآتي:

١- المنتج ---------- المستهلك.

٢- المنتج ---------- تاجر التجزئة ------ المستهلك.

٣- المنتج -------- تاجر الجملة ------ تاجر التجزئة ----- المستهلك.

٤- المنتج ----- الوكيل ---- تاجر الجملة ---- تاجر التجزئة – المستهلك.

وأهم العوامل التي تؤثر في اختبار المسلك التسويقي للسلعة.

أ- طبيعة السلعة: تؤثر طبيعة السلعة علي مسلكها التسويقي – فبعضها يمكن أن تستهلك مباشرة دون إجراء عمليات تسويقية تذكر عليها مثل الخضر واللبن ويتطلب تسويق بعض الزروع سريعة التلف إجراء خدمات تحتم مرور السلعة في أسواق عديدة للقيام ببعض الخدمات التسويقية الهامة لتقليل التالف منها وذلك قبل وصولها إلي المستهلك.

ب- طبيعة سوق السلعة: يتأثر مسلك السلعة بين المنتج والمستهلك ببعض العوامل المرتبطة بسوق السلعة نفسها – ومن هذه العوامل.

١- **حجم البيع للمستهلك:** فكلما صغر حجم الكمية التي يتطلبها المستهلك النهائي من السلعة كلما استلزم ذلك استخدام الوسيط وأصبح من غير الممكن إجراء عملية البيع المباشر فمصانع السجائر مثلا يمكنها أن توزع الدخان بكميات كبيرة إذا اتبعت طريقة البيع المباشرة. ومن الطبيعي أن ترتفع تكاليف تسويق الوحدة المباعة من السلعة.

٢- **رقعة السوق:** قد يشمل توزيع السلعة سوقا كبيرا أو سوقا صغيرا فإذا كان التوزيع للسلعة يتم في سوق صغيرة أو قريب منه فإن المنتج في هذه الحالة يمكن أن يسوق مباشرة أما إذا اتسعت رقعة السوق أو الجهة التي توزع فيها السلعة فإن علي المنتج أن يستخدم وسيطا وقد يتداول السلعة أكثر من وسيط الأمر الذي يتعذر معه البيع المباشر للمستهلك. وقد يشمل توزيع السلعة مكان واحد أو عدة جهات وأمكنة متعددة ومتفرقة. فإذا تركز توزيع السلعة في مكان فإن عملية

التسويق المباشرة قد تصبح ممكنة. إذا شمل توزيع السلعة عدة أماكن متعددة فإن عملية البيع المباشر للمستهلك يصبح أمراً متعذر الأمر الذي يتطلب استعمال مسالك ووسطاء للقيام بعملية التوزيع.

ج- **سهولة الحصول علي الوسطاء:** يعتبر وجود الوسيط واستعداده لتقديم الخدمات اللازمة وخاصة تجاه السلعة الجديدة عاملا هاما يحوز اهتمام المنتج – ومما لا شك أن توفر مثل هؤلاء الوسطاء الذين لهم الاستعداد لتقديم الخدمات التسويقية له أثره في تشجيع المنتج علي الحصول علي ثمرة جهده وإلا أنه سيضطر إلي تسويقه بنفسه.

د- **المقارنة بين المسالك المختلفة:** عند اختيار المنتج أي المسالك التسويقية يفضلها لتصريف زروعه فإنه يدخل في اعتباره عاملين أساسين.

١- تكاليف التسويق ومقدار الأصول التي تلزمه للقيام بالعملية التسويقية ومن الطبيعي أن يفضل المسالك التسويقية الأقل تكلفة.

٢- صافي الإيراد الذي يمكنه الحصول عليه من عملية البيع باستخدام المسالك التسويقية المختلفة وفي هذه الحالة يختار المنتج المسلك الذي يحقق له أكبر صافي ربح ممكن.

الباب التاسع
التكاليف التسويقية

تشير التكاليف التسويقية (أو الهوامش التسويقية) إلي الفرق بين السعر الذي يحصل عليه المنتج (المزارع) والسعر الذي يدفعه المستهلك النهائي لما ينتجه هذا المزارع وتتضمن تكاليف العمليات والخدمات التسويقية كالنقل والتخزين، السعر والتدريج والبيع .. الخ مضافا إلي ذلك كله الأرباح التي يحصل عليها الوسطاء.

ويهتم كل من المستهلك والمنتج والوسيط بدراسة التكاليف التسويقية إذ أنها تؤثر علي السعر الذي يدفعه المستهلك، كما تحدد نصيب المنتج من هذا السعر، فضلا عن أهميتها في تحديد أرباح الوسطاء.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

عناصـر التكـاليف التسـويقية: تتضـمن التكـاليف التسـويقية أو الطـرق التسـويقية عنصرين رئيسين هما:

١- تكاليف تأدية الخدمات والعمليات التسويقية أو Marketing Costs وتعبر عن النفقات الفعلية التي تتحملها الهيئات التسويقية للقيام بهذه الخدمات المختلفة وقد دلـت الدراسـات والتقـديرات الخاصـة بـالفروق التسـويقية الزراعيـة علـي أن أهـم عناصر التكاليف التسويقية هي الأجور ومرتبات الذين يقومون بالعمل التسويقي وأن أكثر العمليات تكلفة هي النقل والتخزين والبيع بالتجزئة.

٢- الأربـاح التسـويقية Marketing Profit بالإضـافة إلـي تكـاليف تأديـة العمليـات التسويقية تتضمن الفروق التسويقية الأرباح التي يحاول الوسطاء الحصول عليها فوق تكاليفهم. وقد تشغل أرباح الوسطاء نسبة كبيرة من هذه الفروق. كما تتوقف نسـبة الـربح الـذي يحصـل عليـه الوسـطاء حسـب ظـروف العـرض والطلـب علـي الخدمة أو الخدمات التي يؤديها علي طبيعة السوق الذي يعمل به.

دراسة التكاليف التسويقية: أهميتها وأهدافها الرئيسة:

يهـتم المشـتغلون بالتسـويق الزراعـي بدراسـة التكـاليف والأربـاح التسـويقية والعوامل التي تؤثر عليها وتبحث الدراسات الخاصة بالتكاليف التسويقية من نواحي مختلفة أهمها:

١- تقـدير التكـاليف التسـويقية ومقارنتهـا بتكـاليف الإنتـاج أو بالأسـعار التـي يمكـن الحصول عليها.

٢- دراسة توزيع التكاليف والأرباح التسويقية بين الوسطاء أو بين الوظائف التسويقية المختلفة.

٣- دراسة العوامل الطبيعة والتكنولوجية والاقتصادية التي تؤثر علي تكاليف تسويق السلع.

وتفيد نتائج هذه الدراسات في دراسة وتحليل المشاكل التسويقية الهامة وتهتم الهيئات التسويقية بدراسة هذه النتائج في تحقيق الكفاءة التسويقية وتحسين وسائل الإجراءات التسويقية فضلا عن الاستفادة بهذه الدراسات في زيادة دخل المزارع وكذلك في وضع التشريعات الاقتصادية الخاصة بالتمويل والسياسة الزراعية.

عند تقدير الأربحية التسويقية أو مقارنة التكاليف والأرباح التسويقية لمختلف الوسطاء يحسب الفائض المطلق (Absalute Margin) لكل وسيط ويعبر الفائض المطلق عن الفرق بين السعر الذي يدفعه والسعر الذي يستلمه الوسيط أو مجموعة من الوسطاء (تجار الجملة أو تجار التجزئة في مجموعهم). وأحيانا يعبر عن هذا الفائض بنسبة مئوية من الثمن الذي يستلمه الوسيط.

العوامل التي تؤثر علي التكاليف التسويقية:

تختلف التكاليف التسويقية اختلافا كبير من سلعة لأخرى. ويتبع ذلك وجود اختلاف كبير من نصيب الزروع.

ويرجع الاختلاف في التكاليف التسويقية لمختلف الزروع إلي عدة عوامل ترتبط بطبيعة هذه الزروع وطبيعة تسويقها. وفيما يلي سوف نعرض أهم هذه العوامل.

١- **الاحتياج لعمليات التجهيز:** تزداد التكاليف التسويقية في حالة الزروع التي تتطلب عمليات تجهيزية معقدة لتحويلها للصورة التي يرغبها المستهلك.

٢- **طول السلسلة التسويقية:** يتحدد طول السلسلة التسويقية للسلعة بعدد الخدمات التسويقية وعدد الوسطاء المتخصصين في تأدية الخدمات وتزداد الأرباح التسويقية لبعض الزروع ومنتجاتها التي تمر بسلسلة طويلة من العمليات التسويقية في أيدي عدد كبير من الوسطاء ومن أمثلة هذه المنتجات الخبز.

٣- **العلاقة بين الحجم والقيمة:** تزداد تكاليف التسويق عندما يكون حجم السلعة كبير جدا بالنسبة لسعرها ويرجع السبب في ذلك إلي ارتفاع تكاليف نقل وتخزين الوحدة الواحدة في حالة ما يكون حجم السلعة كبير بالنسبة لسعرها.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

٤- **قابلية السلع للعطب أو تعرضها للانكماش والتلف أثناء تسويقها:** مع ثبات العوامل الثلاثة المذكورة – تزداد تكاليف التسويق كلما زادت قابلية السلعة للعطب أو تعرضها للتلف ويرجع ذلك إلي ارتفاع تكاليف نقل وتخزين هذه السلع أثناء تسويقها كالطماطم والشليك والموالح والخس فهي من السلع سريع التلف الأمر الذي يكلف كثير في تسويقها عن المحاصيل الأخرى كذلك الحال في الزبد والبيض وغيرها من السلع القابلة للتلف بسرعة والتي يلزم إعداد عربات لنقلها وأماكن لتخزينها بمبردات خاصة لحفظها. وهذه تعتبر تكلفة – مضافا إلي ذلك تزداد المخاطر التي يتحملها المسوقين نتيجة زيادة نسبة التالف أو تدهور الصنف أثناء نقل وتخزين هذه السلع الأمر الذي يزيد من تكاليف التسويق. وفضلا عن اختلاف التسويق من سلعة لأخرى تختلف تكاليف تسويق السلعة نفسها من وقت لآخر وتحت مختلف الظروف ويرجع التغير في تكاليف التسويق للزروع من وقت لآخر للعوامل التالية:

١- التغير في معدلات الأجور والمرتبات التي تدخل في تكاليف التسويق.

٢- تغيير المستوي العام للأسعار حيث يزداد نصيب الزراع في السنوات التي تزداد فيها الأسعار. ففي الفترات التي يرتفع فيها أسعار الزروع ومنتجاتها يحصل المزارعون علي نسب مرتفعة مما يدفعة المستهلك لهذه السلع.

الكفاءة التسويقية

يتضمن العمل التسويقي مجموعة الخدمات والوظائف اللازمة لتقديم السلع إلي الصورة التي يرغبها المستهلك وللقيام بالعمل التسويقي تستخدم الهيئات التسويقية بعض الموارد الاقتصادية من عمل ورأس مال وإدارة كما تحاول توجيه هذه الموارد المتاحة واستغلالها بالطريقة التي يمكنها معه تقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات التسويقية للوصول إلي أقصي إشباع ممكن لرغبات المستهلك أو بمعني آخر تقديم الخدمات التسويقية التي تشبع رغبات المستهلك بأقل قدر ممكن من التكاليف.

ويتحقق إشباع رغبات المستهلك بتوصيل السلعة إليه في الصورة التي يرغبها والمكان الذي يسهل الحصول عليها، وفي الوقت وبالثمن الذي يناسبه وتعبر الكفاءة التسويقية بمفهومها العام عن الخدمات التسويقية الناتجة من وحدة مركبة من الموارد المتاحة أو المستخدمة في العملية التسويقية، كما تعني زيادة الكفاءة التسويقية اتخاذ كل الوسائل بخفض تكاليف تأدية الخدمات التسويقية وبدون الإقلال من إشباع رغبات المستهلكين وبذلك يتضمن مفهوم الكفاءة التسويقية جانبين رئيسين هي التكاليف التسويقية وإشباع رغبات المستهلكين هذا، وتقسم الكفاءة التسويقية إلي قسمين هما:

الكفاءة التكنولوجية: وتهتم بتحسين الوسائل والطرق الفنية اللازمة لخفض تكاليف تأدية الخدمات التسويقية وبدون الإقلال من مستوي هذه الخدمات ويتحقق ذلك عادة بدراسة ومعرفة أفضل وسائل لتصنيع التسويقي من حيث تجهيز المنتجات الزراعية وتعبئتها ونقلها وتخزينها وإعدادها وتبادلها في الأسواق. كما تتحقق أيضا برفع كفاءة العمل في الجهاز التسويقي عن طريق تدريب العمال والموظفين.

الكفاءة السعرية: وتهتم بتحسين وتسهيل عمليات تبادل السلع وتعين الأسعار في مختلف الأسواق وتتحقق الكفاءة السعرية بعدة عوامل أهمها:

١- دراسة رغبات المستهلكين من السلع والكميات اللازمة لهم والأسعار التي يرغبون في دفعها.

٢- تحسين وتوحيد مقاييس الأصناف والرتب لمختلف الزروع.

٣- جمع البيانات الخاصة بالتسويقي والاستهلاك وإيجاد التوازن بين إنتاج واستهلاك الزروع ومنتجاتها.

٤- تنظيم الأسواق تنظيما يكفل للمستهلك أقصي إشباع ممكن وللزراع الحصول علي نصيب عادل من سعر المستهلك.

المعلومات التسويقية

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

يتوقف معظم النشاط الاقتصادي الذي يقوم به كل من المنتجين والمستهلكين بتسويق الزروع إلي حد كبير علي المعلومات التسويقية التي تصلهم عن طريق الهيئات المختصة بجمع ونشر أنباء الأسواق التي يعملون أو يتعاملون فيها، ولا تتوقف كفاءة هذه النشاط علي كفاية المعلومات التسويقية فحسب. بل علي مدي دقة هذه المعلومات وسرعة وصولها في الوقت المناسب وإمكان تفسيرها التفسير الصحيح.

وبالنسبة للمزارع تعتبر المعلومات التسويقية من العوامل الضرورية في تعين نشاطه الإنتاجي والتسويقي إذ يعتمد المزارع علي الاستنتاج الذي يمكن أن يتوصل إليه من المعلومات المختلفة التي تؤثر في أسواق زروعه وفي مستوي أسعارها وتحديد الوقت والمكان المناسب لبيع حاصلاته. ويتوقف نجاح القرارات الخاصة بوضع البرنامج الإنتاجي والتسويقي في المستقبل علي كفاية ودقة المعلومات التسويقية وعلي صحة تنبوء المزارع بظروف السوق والتغيرات المنتظرة علي الأسعار المستقبلية.

ونظرا لأهمية المعلومات التسويقية في العمل التسويقي والسياسة الاقتصادية الزراعية يجب أن تأخذ هذه المعلومات نصيبا كبيرا من الاهتمام من جانب الأوساط التجارية كالغرف التجارية والهيئات الحكومية كوزارة الاقتصاد والزراعة والتموين باتخاذ الخطوات الكفيلة بتجميع ونشر هذه المعلومات التي يجب أن تكون شاملة لجميع النواحي التي يحتاج إليها المزارعون والمشتغلون بتسويق الحاصلات الزراعية وتشمل هذه المعلومات:

١- الإحصاءات والمعلومات التحليلية التي تتعلق بالإنتاج الحالي والإنتاج المنتظر وكمية المخزون من مختلف الزروع.

٢- معلومات عن طلبات الأسواق الداخلية والخارجية من هذه الزروع.

٣- معلومات تتعلق بالنواحي التشريعية والاقتصادية التي تحيط بالأسواق الزراعية إذ يجب تسجيل قيمة المبيعات من مختلف السلع كما يجب تجميع الإحصاءات الخاصة بالأسعار الحالية والمستقبلية وإعداد هذه الأسعار سوف يسهل تسويق

السلع بالسعر المعلن عنه يعتبر كمقياس للقيمة السوقية للسلعة وبذلك تعطي الأسعار المعلنة الأساس التجاري لعمليات البيع والشراء، ولتسهيل نشر الأنباء الخاصة بالأسعار يفضل تقسيم السلع إلي درجات منتظمة ورتب مميزة ومحدودة حتي يكون السعر المعلن عنه ممثلا للقيمة الحقيقية للسلعة في السوق.

ولا يكتفي فقط بتجميع وتسجيل هذه المعلومات بل يجب علي المتخصصين القيام بالآتي:

١- تحليل وتفسير المعلومات الخاصة بظروف العرض والطلب والأسعار وغيرها من المعلومات التي تعين علي نجاح العمليات الاقتصادية التي يقوم بها المزارعون وغيرهم من المشتغلين بالتسويق.

٢- إذاعة ونشر المعلومات التسويقية – إذ يجب تبسيط هذه المعلومات وطلبها وتوزيعها علي المستفيدين بها في الوقت والمكان المناسبين.

الأسعار والإنتاج في ظل المنافسة الكاملة

نعرض فيما يلي بيان طريقة تحديد كل من الأسعار والمبيعات خلال الفترات المختلفة للإنتاج.

أولاً: في الأجل القصير:

يمكن القول أن المنشاة أو الوحدة الإنتاجية تستطيع في الأجل القصير تغيير معدل إنتاجها في ظل الحجم القائم للمشروع ويكون عدد المنشآت في الصناعة في هذه الفترة ثابتا، إذا أن قصر الفترة لا يسمح للمنشآت الجديدة بالدخول في مجال الإنتاج. كما هو لا يسمح للمنشآت القائمة بتصفية مراكزها والخروج من هذا المجال وبالتالي يعود أي تغيير في الكمية المنتجة إلي تغيير معدل استخدام الطاقة الإنتاجية للمنشآت القائمة. وفي هذه الحالة تواجه المنشآت الفردية مشكلة تحديد كمية إنتاجها حيث أن صغر كل منشآة بالمقارنة إلي السوق يجعلها غير قادرة علي التأثير علي ثمن السلعة ومن ثم تعتبر كل منشآة الثمن الذي تبيع به ثابتا.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

وتتمثل المشكلة التي تواجه الصناعة بأكملها في تحديد كل من الثمن والكمية المنتجة وبفرض أن الهدف الأول للمنشآة هو الحصول علي أقصي ربح ممكن أو تحمل أقل خسارة ممكنة إذا لم يكن في الإمكان تحقيق أرباح، ومن المعروف أن الربح هو الفرق بين الإيرادات الكلية للمنشآة ونفقاتها الكلية.

ويوضح الشكل التالي منحنيات التكلفة المتوسطة والعرض والطلب الذي يواجه المنشآة كما سبق القول الإيراد والعرض وثمن السلع في هذه الحالة. ولذلك ينطبق منحني الإيرادات الحدي علي محني الطلب الذي يمثل خط مستقيم لمحور الكميات.

تحقيق أقصي ربح باستخدام المنحنيات المتوسطة

ويمكن تحقيق أقصي ربح باستخدام المنحنيات المتوسطة حيث يبلغ الربح أقصي حد يمكن عندما تتساوي التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي عند الكمية و ك حيث يتقاطع ن ح مع أ ح. وعند أي مستوي من مستويات الإنتاج المحصورة بين الكميتين و ك، (و ك ١).

عندها يفوق الإيراد الحدي قيمة التكلفة الحدية. ومن ثم يزيد الربح بزيادة الإنتاج في حدود هذه المنطقة. أما إذا تعدى الإنتاج المقدر و ك تعلو التكلفة الحدية الإيراد الحدي مما يشير إلي تناقص الربح. ولذلك يصل الربح إلي أقصاة عند مستوي الإنتاج و ك وتحقيق المنشآة أقصي ربح في الوحدة المباعة وذلك لأن هدف المنشآة هو تحقيق أقصي ربح كلي لأقصي ربح متوسط.

ثانياً: في الأجل الطويل: لا شك أن إمكانيات تغيير الإنتاج تكون اكبر في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير. ويرجع ذلك إلي إمكان تعديل الإنتاج عن طريق تغيير المنشآت القائمة لحجمها بالإضافة إلي تغيير معدل إنتاجها. كما أن عدد المنشآت في الصناعة قد يتغير خلال هذه الفترة عن طريق الدخول أو الخروج من مجال الإنتاج. ومن ثم توقع أن تكون مرونة العرض في الفترة الطويلة أكبر منها في الفترة القصيرة.

ويتبين من الشكل السابق أن المنشآة الممثلة تحقق أرباحا إضافية وغير عادية تجذب مستثمرين جدد إلي الدخول في الصناعة مما يؤدي إلي زيادة عرض السلعة. وبالتالي ينخفض سعرها عن المستوي و ث. ويترتب علي انخفاض الثمن – وبالتالي الإيراد الحدي الذي يحققه كل مشروع. انخفاض إنتاج كل منشآة وكذلك حجمها عن الحجم المبين في الشكل السابق وذلك حتي يتحقق التعادل بين الإيراد الحدي والتكلفة الحدية.

تظل المنشآت محققة للأرباح غير العادية حتي يدخل الصناعة عدد كاف منها وينخفض السعر إلي و ث ١ كما هو مبين بالشكل التالي. وعندئذ تكون المنشآت قد أنقصت حجمها إلي الحجم الأمثل ن م ط وتعمل علي إنتاج المعدل الأمثل للإنتاج وتختفي الأرباح غير العادية. كما ينعدم الحافز لدي المنشآت الجديدة علي دخول مجال الصناعة. ويتحقق التوازن في الأجل الطويل عندما تصل كل منشآة إلي الوضع الممثل في الشكل التالي.

ويتضح من الشكل السابق أن حجم الإنتاج التوازني يتحقق عند تساوي الثمن مع التكلفة المتوسطة في الآجلين القصير والطويل أي أن:

ث ، ن م ط = ث م ق

والمنشآت الفردية. ولكن هذا الشرط ليس كافيا إذ يكون التوازن في كل من الصناعة والمنشآة الفردية قائما في الفترة القصيرة مع عدم تحقق ذلك في الفترة الطويلة. ففكرة توازن الصناعة في الأجل الطويل أكثر عمومية من توازن المنشآة في الأجل الطويل أو التوازن قصير الأجل لكل من الصناعة والمنشآة.

وأخيرا تتغير عادة النفقات كما تتغير الأسعار عند دخول مشروعات جديدة مجال الإنتاج مع استمرارية للأرباح الإضافية في صناعة ما. ويتوقف اتجاه تغير النفقات علي ما إذا كانت الصناعة تعمل في ظل التكاليف المتزايدة أو أنها تخضع لتزيد لنفقات التكلفة أو تناقصها.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الباب العاشر
الدخل القومي والناتج الزراعي

أولاً: الدخل القومي:

أن الدخل الأهلي لأي دولة هو عصب اقتصادها وعماد كيانها القومي لذلك كان الدخل القومي هو المورد الأساسي للرفاهية الاقتصادية بقدر ما هو مورد المشاكل الاقتصادية في أي بلد من البلاد أي مورد المشاكل التي تؤثر علي رفاهية وسعادة كل فرد من أفراد المجتمع ولا عجب إذا كثرت أحاديث السياسة والمصلحين عن الدخل الأهلي رغبة منهم في تقوية قاعدة المجتمع التي علي أساسها يبني الكون الاقتصادي لهم لذلك جميعهم يسعي إلي إزالة العوائق والعوامل المثبطة لنمو الدخل الأهلي وتنشيط العوامل التي تنمي حجم هذا الدخل وتكفل عدالة توزيعه وتعمل علي استمرار نموه.

وأن الطرق المثلي لدراسة الدخل الأهلي ومكوناته هي طرق قياسه أولا ثم طرق تكوينه ثانيا.

قياس الدخل الأهلي:

جري عرف الدول المختلفة علي قياس الدخل الأهلي في أي فترة من الفترات لسنة زمنية أي نتيجة عمل الأفراد في ذلك البلد هي إنتاج السلع والخدمات التي

ينتجها هؤلاء الأفراد وتنقسم السلع والخدمات إلي نوعين – سلع وخدمات استهلاكية وهي تلك التي تستخدم في إشباع حاجات الأفراد الشخصية. وهناك السلع والخدمات الرأسمالية مثل الآلات والخامات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية علي السواء. والناتج الكلي لأي بلد في أي سنة هو مجموع إنتاج هذا البلد من جميع أنواع السلع في الفترة الزمنية المحددة بسنة.

طرق قياس الدخل الأهلي:

يتم قياس الدخل الأهلي بإحدي الطرق الثلاثة الآتية:

١ – إحصاء قيمة الناتج الكلي An Dinet National Production: يمكن إحصاء قيمة الناتج الكلي بإحصاء قيمة كل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في أثناء العام ويجب مراعاة لا تحتسب قيمة أي سلعة أو خدمة أكثر من مرة واحدة وإلا كانت القيمة لا تمثل الحقيقة ولهذا يجب استبعاد السلع التي تستخدم في إنتاج غيرها من السلع. فمثلا اللبن والكاكاو سلعتان يمكن أن يدخلان في صناعة الشيكولاته، وعلي ذلك احتساب الدخل الإجمالي للبن والكاكاو يجب إضافة الجزء الذي استعمل في صناعة الشيكولاته مرة واحدة وفي هذا المثال عندما نريد حساب قيمة الناتج الكلي لأي دولة يكون باحتساب القيمة المضاعفة لكل مؤسسة علي حدة بإيجاد الفرق بين ثمن بيع إنتاج هذه المؤسسة وثمن شراء المواد الأولية، وفي المثال السابق عن الشيكولاته واللبن والكاكاو فإننا نطرح من قيمة إنتاج المؤسسة التي تنتج الشيكولاته ثمن اللبن والكاكاو والمواد الخام التي استخدمناها والمتبقي من ذلك هو القيمة المضافة وتحتسب القيمة المضافة لجميع أنواع الإنتاج الزراعي والصناعي بضم كل القيم المضافة إلي بعضها ويضم كذلك قيمة الإنتاج الحكومي الذي تقدمه الحكومة في شكل خدمات مجانية عامة تشبع به حاجات الجمهور فتحصل بذلك علي القيمة الإجمالية. ويضاف علي هذه القيمة الإجمالية الخدمات التي تؤديها المنازل التي يسكنها أصحابها حيث أن استهلاك هذه المنازل لا يتم دفعة واحدة عند شرائها ولكن

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

يتم علي مرور السنين التي يمكن لهذا المنزل أن يتبناها وعلي ذلك فالمنزل يعطي إنتاجا طوال حياته علي اعتبار أن قيمة الإنتاج التي يعطيها المنزل في أي سنة تعتبر معادلة للقيمة الإيجارية لهذا المنزل. والقيمة الإجمالية للناتج القومي تشتمل علي الضرائب التي تفرضها الحكومة ويدفعها القائمون بالإنتاج، ذلك أن هذه الضرائب الغير مباشرة يحملها المنتجون المستهلكون وتصبح قيمة الضريبة جزء من ثمن السلعة المباعة. ومن ثم فعند احتساب القيمة الاجمالية للناتج الكلي فإن جزء من هذه القيمة لا يدخل في جيب موظفي المؤسسات أو أصحابها وإنما دخل في إيرادات الحكومة كضرائب غير مباشرة.

ولو أننا طرحنا قيمة الضرائب الغير مباشرة من القيمة الاجمالية للناتج الكلي لحصلنا علي قيمة الناتج الكلي بأسعار عوامل الإنتاج، وفي حالة عدم طرح الضرائب الغير مباشرة لحصلنا علي القيمة الاجمالية بأسعار السوق. ولما كانت الآلات التي تدخل في العملية الإنتاجية محدودة العمر أي تستهلك خلال فترة زمنية معينة وعلي ذلك يجب أن نطرح معدل الاستهلاك السنوي من الناتج الكلي الاجمالي وبذلك نكون قد حصلنا علي الناتج الصافي الاجمالي.

٢- **طريقة الدخول Gross Net Product**: تقدر هذه الطريقة علي أساس تجميع الإيرادات لجميع الدخول التي نتجت عن المساهمة في الإنتاج بما في ذلك الأرباح التي لا توزعها الشركات وتعيد استثمارها في نفس المؤسسات التابعة إليها، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات التي تحصل عليها المؤسسات القومية من الأراضي والعقارات التي تملكها وهذه الطريقة تقيس لنا الدخل الأهلي بعد أن تم توزيعه علي الأفراد والمؤسسات كنصيب مساهمة كل منه في الإنتاج. ويجب في هذه الطريقة إتباع الأسس التي اتبعت في تقدير قيمة الناتج الأهلي. فإذا كنا في تقدير قيمة الناتج الكلي قد أخذنا في الحسبان قيمة الإنتاج الزراعي الذي يستهلكه الفلاحون فيجب أن تأخذ هذا المر في الحسبان عند تقدير إجمالي الدخول وتدخل قيمة هذا الإنتاج ضمن دخولهم. ومجموع إيرادات الأفراد ودخولهم من أجور وفوائد ورؤوس الأموال وإيجار أرباح علي النحو الذي بيناه فيما سلف يتساوي مع قيمة الناتج الصافي، فكل إيراد

يأتي من ذلك الناتج الكلي الزائد ويدفع في نظير مساهمة الأفراد أو غيرهم بجهودهم أو بممتلكاتهم.

٣- الاستهلاك والاستثمار: تعتمد هذه الطريقة علي قياس حجم كل من الاستهلاك وحجم كل من الاستثمار الذي تم في أثناء العام.

ويقصد بالاستهلاك قيمة جميع السلع والخدمات التي تم استهلاكها أثناء السنة وتتبع نفس الخطوات التي اتبعت في تقدير الناتج الكلي، فمثلا إذا كنا حسبنا ثمن الإنتاج الزراعي الذي استهلكه المنتجون ضمن قيمة الإنتاج الكلي في الطريقة الأولي وضمن دخل المزارعين في الطريقة الثانية فيجب أن يحسب ثمن هذا الناتج ضمن قيمة السلع الاستهلاكية التي تم استهلاكها أثناء العام.

ويقصد بالاستثمار قيمة الزيادة التي حصلت في الأصول الرأسمالية التي يمتلكها المجتمع وذلك بعد احتساب الاستهلاكيات التي لحقت بهذه الأصول، أي الزيادة الصافية في أصول المجتمع الرأسمالية التي حدثت أثناء العام وذلك لمعرفة قيمة الأصول في آخر العام ومعرفة قيمة الأصول في أول العام.

وبمعرفة قيمة كل من الاستهلاك والاستثمار فإن قميتها معا لابد وأن تتساوي مع قيمة الناتج الكلي الصافي وذلك بافتراض أن الدولة ليست لها علاقات تجارية مع الخارج فكل السلع التي تنتج داخل الدولة إما أن تستهلك أو تضاف ضمن السلع الاستهلاكية وإن كانت من النوع الثاني دخلت ضمن قيمة السلع الاستثمارية.

الناتج القومي The National Accounts:

يمكن أن ننظر إلي المجهود الإنتاجي في بلد ما من زوايا متعددة، نستطيع أن ننظر له من خلال قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في سنة معينة، أي تضاف قيمة القطن إلي قيمة الأرز إلي قيمة الحاصلات الشتوية إلي قيمة كافة الحاصلات الزراعية نباتية أو حيوانية إلي قيمة المنسوجات إلي قيمة الخدمات المختلفة التي تم إنتاجها خلال سنة معينة ويطلق اصطلاح الناتج القومي National production علي مجموع قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة معينة.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

ويمكن أن نقيم المجهود الإنتاجي خلال سنة معينة من زاوية مجموع الدخول التي تسلم للأفراد والمؤسسات خلال السنة أي تضاف الأجور إلي المرتبات إلي الأرباح إلي فوائد رأس المال إلي الريع (أي إيراد الأموال والمباني والأراضي) ويطلق اصطلاح الدخل القومي علي مجموع هذه الدخول.

الدخل القومي = الأجور + المرتبات + فوائد رأس المال + الأرباح + الريع، وغني عن الذكر أن الدخل القومي والناتج الأهلي متساويان خلال سنة بصرف النظر عن العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

ويمكن أن ننظر إلي المجهود الإنتاجي خلال سنة معينة من خلال الاستهلاك والاستثمار ومن البديهي أن الدخل الذي يحصل عليه الأفراد إنما يعتبر إنفاق من وجهة نظر من يقوم بدفع هذا الدخل، ومن ثم إذا حصرنا مجموع ما أنفق خلال سنة معينة تكون في نفس الوقت حصرنا مجموع الدخول المزروعة، أو قيمة السلع والخدمات ويطلق اصطلاح الإنفاق القومي National Expenditure علي حساب المجهود الإنتاجي عن طريق مجموع الإنفاق.

والواقع أن هناك فرق بين الدخل القومي ورأس المال القومي، فرأس المال القومي ينصرف إلي ما لدي الدولة في لحظة زمنية معينة من أراضي زراعية، ومباني، والآلات قائمة بالإنتاج، وسكك الحديدية وما إلي ذلك، أما الدخل القومي فهو ينصرف إلي الخدمات التي تؤديها الأموال العامة خلال فترة زمنية معينة وليس إلي لحظة زمنية معينة.

وقد يجري تقسيم الناتج السنوى وفقا لنوع السلع المنتجة إلي ما يلي:

أ- **السلع الاستهلاكية:** وهي السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة والخدمات التي تؤدي إلي المستهلك كخدمات الأطباء والمدرسين والترويحية، ومثل المساكن التي تبني في نفس السنة وتدخل ضمن السلع الرأسمالية.

ب- السلع الرأسمالية: مثل السلع التي تنتج في نفس السنة ولا تستهلك في نفس سنة إنتاجها، مثل المواد الأولية والمواد النصف المصنوعة والآلات، والمخزون لدي

تجار البضائع سواء كانت سلع استهلاكية او رأسمالية، كذلك المنازل التي بنيت في السنوات السابقة، وأما المنازل التي بنيت في نفس العام فلا يدخل في الناتج القومي لإيجارها.

ج- الخدمات الحكومية: وهي التي تقوم بها الحكومة في صورة المشروعات العامة الصناعية والزراعية والتجارية، وهي الخدمات التي تدخل ضمن السلع الاستهلاكية او السلع الرأسمالية، وهناك نوعا من الخدمات الحكومية شبة المجانية مثل خدمات الأمن والمطافئ والتعليم والفضاء والدفاع وهي خدمات تؤدي للمواطنين بثمن زهيد.

الناتج القومي والاجمالي والصافي:

إذا كان الناتج القومي يقدر علي أساس جمع حاصل جمع قيم السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة معينة، فإنه يجب تفادي ازدواج حساب قيمة نفس السلعة مرتين Double Countin أي حساب قيمتها مرتين وهي مادة خام وهي سلعة نهائية، ومثل ذلك إذا كان لدينا قطن منتج قيمته ١٠٠ جنية واستعمل في الغزل وكان قيمته ١٢٠ جنيها ثم استعمل في النسيج وكان قيمته ١٥٠ جنية ثم استعمل في صناعة ملابس وكان قيمته ٢٠٠ جنية، فمن الخطأ الواضح أن نقول أن المجهود الإنتاجي:

١٠٠ + ١٢٠ + ١٥٠ + ٢١٠ = ٥٧٠ جنية.

ولكن الصواب احتساب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج فبذلك يكون الناتج الصافي = ١٠٠ (قيمة القطن) + ٢٠ (القيمة المضافة من الحلج) + ٣٠ (القيمة المضافة من الغزل) + ٥٠ (القيمة المضافة من النسيج) = مجع القيم المضافة ٢٠٠ جنية.

ومن ناحية أخرى تشمل قيمة السلع النهائية، في كثير من الأحيان ما تفرضه الدولة ضرائب مباشرة وفي هذه الحالة يسمي سعر هذه السلع سعر السوق، وعند احتساب الدخل القوى الصافي يجب رفع قيمة الضرائب الغير مباشرة، وكذلك

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

رفع قيم معدل الاستهلاك السنوي للجهاز الإنتاجي من الآلات والمباني والطرق وغير ذلك.

وعلي ذلك فالناتج القومي الصافي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال مدة معينة مع عدم ازدواج الحساب وبعد استبعاد الضرائب الغير مباشرة واستبعاد معدل الاستهلاك السنوي للجهاز الإنتاجي، وإضافة قيم الإعانات.

القيمة النقدية والقيمة الحقيقية للناتج القومي:

أن الناتج القومي هو مجموع قيم السلع والخدمات التي انتجت خلال سنة واحدة وفي واقع الأمر أن هذه السلع هي خليط غير متجانس من السلع أي هي خليط من القطن والقمح والأرز والفول السوداني .. الخ ولهذا يحسب الاقتصاديون الناتج القومي بالقيمة النقدية لتوحيد المقياس أو المعيار فمثلا: كمية القطن التي انتجت عام ١٩٩٥ × ثمن القطن عام ١٩٩٥ + كمية القمح عام ١٩٩٥ × ثمن القمح عام ١٩٩٥ + ... الخ.

وبذلك نحصل علي القيمة النقدية لكل سلعة من السلع المنتجة خلال نفس العام.

ولو افترضنا أن الناتج القومي لعام ١٩٩٤ كان ١٠٠٠ مليون جنية وإذا كان المستوي العام للأسعار عام ١٩٩٥ يزيد عن مستوي الأسعار عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٠% فعلي ذلك لو ارتفع الناتج القومي عام ١٩٩٥ إلي ١٢٠٠مليون جنية، فإن هذه الزيادة لا تدل علي زيادة حقيقية في الناتج وإنما هي انعكاس ارتفاع الأسعار.

الناتج القومي عام ١٩٩٤ بالأسعار الجارية (أي أسعار ١٩٩٤) ليكون ١٠٠٠ مليون جنية، الناتج القومي عام ١٩٩٥ بالأسعار الجارية (أي أسعار ١٩٩٥) ليكون ١٢٠٠ مليون جنية، فلو افترضنا حدوث ارتفاع ٢٠% في المستوي العام للأسعار، فمعني ذلك أن السلعة التي كان ثمنها ١٠٠ جنية عام ١٩٩٤ أصبحت قيمتها ١٢٠ جنية أي زاد المستوي العام للأسعار بنحو ٢٠ جنية.

وعلي ذلك لاستبعاد أثر تقلبات الأسعار أمامنا طريقين:

أ- إما أن يكون الناتج القومي لعام ١٩٩٥ بالأسعار التي كانت سائدة عام ١٩٩٤، وفي هذه الحالة تحصل علي قيمة الناتج القومي بأسعار ١٩٩٤.

ب- وإما أن يقوم الناتج القومي لعام ١٩٩٤ بأسعار عام ١٩٩٥ ومن المثال السابق يتضح لنا أن كميات الناتج القومي لم تتغير وإنما الذي تغير هو المستوي العام للأسعار.

ونلخص مما سبق أنه للحصول علي صورة صادقة للدخل القومي الحقيقي يجب أن يستبعد آثار التغير في مستوي الأسعار، وبذلك يتفادى التقلبات التي تطرأ علي مستوي الأسعار بين سنة وأخرى.

الدخل القومي واحتسابه:

أن الدخل القومي عبارة عن المجهود الإنتاجي خلال سنة باعتباره قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال سلعة ما، أي أنه مجموع الدخول التي تم اكتسابها خلال هذه السنة، أي أن مجموع الدخول يساوي قيمة السلع المنتجة خلال المجهود الإنتاجي، ذلك أن قيمة السلعة تساوي نفقة إنتاجها مضافا إليها ما يحققه من ربح، وظاهر أن هذا الربح هو دخل المنظم، وإن نفقة الإنتاج في التحليل النهائي ليس إلا أجور العمال، وفوائد رأس المال، وريع الأرض والمباني، وعلي ذلك إضافة قيمة الأجور والمرتبات أو قيمة الريع، وقيمة فوائد رؤوس الموال، وثمن المواد الخام كان ذلك القيمة المضافة، فلو فرضنا أن مصنعا للعب الأطفال ينتج في السنة ١٠,٠٠٠ آلاف جنية يمكن تحليلها علي الوجه التالي.

١٠,٠٠٠ جنية

جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
أجور	فوائد	ثمن مواد خام	إيجار مباني	ربح

ومن المثال السابق نري أن الأجور والفوائد وإيجار المباني والربح تعتبر دخول، وأما ثمن المواد الخام هي ٢٠٠٠ جنية فهي ناتج مصنع أخر ويمكن تحليلها كالتالي:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

٢٠٠٠ جنية

جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
أجور	فوائد	ثمن مواد خام	إيجار مباني	ربح

وهكذا نري أن الأجور والفوائد وإيجار المباني والأرباح كلها دخول ما عدا ثمن المواد الأولية فيمكن تحليلها كالتالي:

٤٠٠ جنية

جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
أجور	فوائد	ثمن مواد خام	إيجار مباني	ربح

وعند إضافة الدخول في المثال السابق:

الأجور = ٢٠٠٠ + ٤٠٠ + ٨٠ = ٢٤٨٠ جنية

الفوائد = ٢٠٠٠ + ٤٠٠ + ٨٠ = ٢٤٨٠ جنية

إيجار المباني = ٢٠٠٠ + ٤٠٠ + ٨٠ = ٢٤٨٠ جنية

الأرباح = ٢٠٠٠ + ٤٠٠ + ٨٠ = ٢٤٨٠ جنية

مجموع الدخول = ٩٩٢٠ جنية

فإذا أضيفت إليه ثمن المواد الخام = ٨٠

كان الناتج القومي = ١٠,٠٠٠ جنية

ثانياً: الناتج القومي الزراعي وقياسه

الناتج القومي يتمثل في الطاقة الإنتاجية الزراعية الناتجة من زروع نباتية وحيوانية مقاسه بمقدار رفعتها وثمنها في الدورة الزراعية أي في فترة زمنية معينة.

ويستخدم الناتج القومي الزراعي مقياسا لمقارنة أحجام المزارع وسعتها الإنتاجية وقياس حجم الناتج الزراعي وبالتالي حجم المزارع القومية، ومن ثم يستخدم عدة مقاييس أهمها المقاييس التالية:

أ- الدخل الزراعي الطبيعي Physicoal farm income:

وهو مقياس طبيعي يعبر عن حجم الإنتاج الزراعي السنوي من كل المشاريع المزرعية في صورة طبيعة، والناتج من استخدام الموارد الإنتاجية، فيقال أن الناتج الزراعي الطبيعي من مزرعة ما كذا طن من الأرز وكذا إردبا من القمح، وكذا قنطار من القطن وكذا كيلو جرام من اللبن.. وهذا المقياس يعتبر مقياسا طبيعيا لتقدير حجم الناتج الطبيعي، وبه يقاس المتوسطات الفدانية المحصولية في السنوات العادية ولا يستعمل هذا المقياس في السنوات الشاذة، إلا أن هذا القياس لا يظهر تقييم الناتج المزرعي في صورة رقم واحد لتعدد مكونات الإنتاج الزراعي، ولا يظهر كذلك قيمة التكاليف الكلية أو الأرباح الصافية.

٢- الدخل المزرعي النقدي Monetary farm income:

يمكن تقييم الناتج الزراعي الاجمالي السنوي بالمقياس النقدي في صورة رقم واحد وهذا الرقم يعبر عن قيمة الإنتاج المزرعي السنوي الناتج من استخدام جميع الموارد الزراعية الإنتاجية.

ويتكون الدخل المزرعي النقدي الاجمالي من مجموع الإيرادات المتحصلة من الأنتجه النباتية والأنتجة في صورة نقدية أي مبيعات أو في صورة غير نقدية أي استهلاكات وخدمات تستخدم بواسطة العائلة المزرعية، أو العمال الزراعيين، ويضاف إلي الإيرادات الزراعية والإعانات الحكومية الزراعية، وإيجار تشغيل القوة الفائضة من الآلات الميكانيكية والموجودة لدي الغير، وأي زيادة أو نقص في قيمة الموجودات النباتية والحيوانية بالمزرعة.

ويتأثر القياس الدخلي المزرعي النقدي بمستوي الأسعار والقوة الشرائية للنقود ولذلك لكي نتلافي التغيرات الناشئة من اختلاف قوة النقود وجب احتساب الدخول

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

علي أساس مستوي أسعار ثابت، وأي زيادة في الدخل تعبر عن زيادة في الدخل الحقيقي، لتصحيح ذلك يقيم الدخل علي الرقم القياس لأسعار الجملة فينتج الدخل الحقيقي، ويتميز في الدخل الزراعي الناتج، الدخل الزراعي الإجمالي، والدخل المزرعي الصافي والدخل المزرعي الاجتماعي.

٣- الدخل المزرعي الاجمالي Cross farm output:

هو عبارة عن الكفاءة الإنتاجية النقدية والغير نقدية مضافا إليها أو مطروحا منها الفرق في قيمة الحاصلات النباتية والحيوانية بين أول ونهاية العام.

ويساهم في تكوين الدخل الزراعي الإجمالي العناصر الإنتاجية بالإضافة إلي الأكوان الاقتصادية الأخرى وفقا للتالي:

١- عناصر الإنتاج الزراعي من أرض + رأس المال + عمل زراعي + إدارة.

٢- عناصر مستمدة من الكون الصناعي والتعديني مثل الوقود + الأسمدة الكيماوية + المبيدات + الآلات.

٣- عناصر مستمدة من الوحدات الإنتاجية الزراعية مثل التقاوي + العلف + الحيوانات المشتراه. ومن السابق يتضح لنا أن الإنتاج الزراعي الإجمالي هو محصلة تفاعل العناصر الإنتاجية الزراعية الطبيعية والبشرية والصناعية، وهو لا يعبر عن ناتج المزرعة نفسها إلا إذا كانت المزرعة مستكفية ذاتياً.

ويجب استبعاد العناصر التي لا تعتبر دخلا زراعيا، كالإعانات الحكومية وقيمة المواد المخزنة التي استهلكت في منزل المزارع كالوقود وثمن العناصر الرأسمالية وغير ذلك عن حساب الدخل الإجمالي.

٤- الدخل المزرعي الصافي Net farme output:

صافي الدخل المزرعي هو المبلغ المتبقي من إجمالي الدخل الزراعي بعد استنزال إجمالي التكاليف المزرعية، فأجور العمال، أثمان الأسمدة والتقاوي والوقود والمبيدات وفوائد القروض وكذلك قيمة استهلاكات المباني والآلات. ويمثل قيمة صافي الدخل المزرعي دخل العمل العائلي بما في ذلك عمل المزارع البدني والذهني،

دخل رأس المال المزرعي المملوك بما في ذلك الأرض باعتبارها تجاوزا رأس مال، وفي حالة تبقي شئ بعد ذلك فهو يمثل صافي الربح المزرعي. وصافي الدخل المزرعي هو المعيار الحقيقي لمعرفة مدي أفضلية السياسة الزراعية النباتية والحيوانية عن سياسة زراعية أخرى، والعبرة ليست المفاضلة بين الدخل الزراعي الناتج عن سياسة زراعية معينة عن سياسة أخرى ولكن العبرة بصافي الدخل المزرعي لسياسة زراعية معينة عن سياسة أخرى ويتكون صافي الدخل المزرعي من صافي الدخل الزراعي الامتلاكي، وصافي الدخل الاستثماري والدخل الزراعي الأجرى.

٥- الدخل الاجتماعي Social Output

هو عبارة عن نصيب كل من المشتغلين بالإنتاج الزراعي من حصيلة الدخل المزرعي وهو عبارة عما تسهم به صناعة الزراعة في تكوين هيكل الدخل القومي في صورة أنصبة لكل من المالك والمستأجر للأرض والعامل الزراعي، وضرائب الحكومة (الأموال الأميرية) والهيئات المعنية بالإنتاج الزراعي مثل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي فنصيب مالك الأرض من الإنتاج هو الريع أي جزء من الفائدة نظير تقديمه عنصر الأرض الذي اعتبر تجاوزا رأس مال، ونصيب مستأجر الأرض جزء من الفائدة والريع نظير ما يقدمه من رأس مال وإدارة ونصيب مستأجر الأرض ما يقدمه من مجهود عضلي وذهني وتحمل لمخاطر الإنتاج ونصيب العامل الأجير الأجر، ونصيب الحكومة الأموال والضرائب الأميرية، وتكاليف الخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة، كالمبيدات وخلافه.

طرق تقدير الناتج الزراعي القومي

١- طريقة القيمة المضافة Value Added Method:

هي عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج، وقيمة بعض مستلزمات الإنتاج في فترة زمنية معينة، وتستعمل هذه الطريقة في تقدير قيمة الإجمالي الإنتاجي الزراعي الحيواني والداجني والنحلي العسلي، والنباتي المحصولي والخضري والفاكهة، والزينة ثم يخصم من ذلك قيمة السلع والخدمات المشتراه من وحدات إنتاجية أخرى مثل التقاوي والأعلاف أي قيمة منتجات مزارع أخرى، بالإضافة إلي قيمة

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

مستلزمات الإنتاج من الكون الاقتصادي الصناعي والتعديني مثل الوقود والأسمدة الكيماوية والمبيدات واستهلاك الآلات وصيانة رأس المال. وهذه تكون مستلزمات الإنتاج الزراعي بالإضافة إلي العنصر الإنساني، فينتج من ذلك صافي الإنتاج.

٢- طريقة الأنصية الموزعة Distributure sharer Method:

وهي الطريقة التي تشمل تقدير عوائد الإنتاج التي حصل عليها الأفراد الذين قاموا بتقديم عناصر الإنتاج أي الأرض ورأس المال، والعمل، والإدارة، أي الأفراد الذين وزع عليهم الناتج الكلي نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية.

٣- طريقة التكاليف المزرعية الكلية Total farm Costs:

تستخدم قيمة التكاليف المزرعية الكلية السنوية مقياسا لمقارنة أحجام المزارع فالمزارع الكبيرة التكاليف غالبا ما تكون كبيرة الأحجام والتكاليف عبارة عن الجهود التي استخدمت في الحصول علي الدخل مقومة بالنقود.

ولما كان قياس التكاليف يقوم بالنقود لذلك يجب مراعاة مستوي الأسعار والتغيرات التي تطرأ علي القوة الشرائية للنقود، والتغير في مستوي الأسعار ومستوي الأجور دائم من سنة إلي سنة ومن دولة إلي دولة، وهذا يؤدي إلي ظهور الانعكاسات في مستوي التكاليف.

٤- الربح Profit:

يستخدم الربح كمقياس طيب لسعة المزرعة وكفاءتها وإن حجم الربح يدل علي حجم الدخل الزراعي، فهو يدل كذلك علي حجم وكفاءة المزرعة، والواقع أن الربح مقياس شامل ينتج من تفاعل جميع العوامل الإنتاجية. ويعرف الربح بأنه الفائض بعد خصم تكاليف الإنتاج، والربح يمثل عائد مركب لكل من عناصر الإنتاج (رأس المال + الإدارة + العمل).

الباب الحادي عشر
التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عبارة عن عملية يرتفع عن طريقها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وإذا كان معدل التنمية أكبر ارتفاعا من معدل النمو السكاني الصافي فإنه يؤدي إلي ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي فإن التغير في الناتج القومي يكون مصحوبا بتغيرات أخري في نطاق عرض العناصر الإنتاجية الأساسية وفي نطاق ترتيب الطلب علي المنتجات، أما التغيرات المصاحبة في نطاق العرض فتشتمل علي اكتشاف موارد إضافية جديدة، وتجميع رأس المال، وتزايد السكان وتحسين المهارات، وإدخال أساليب إنتاجية جديدة محسنة، وتعديلات مؤسسية وتنظيمية أخرى في حين تشتمل التغيرات المصاحبة في تركيب الطلب علي حجم السكان وتركيبهم العمرى ومستوي الدخل ونمط توزيعه وأذواق المستهلكين والترتيبات المؤسسية والتنظيمية الأخرى.

النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

النمو الاقتصادي هو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي الأمر الذي يؤدي إلي ترك التقدم الاقتصادي والاجتماعي للظروف العفوية دون اتخاذ تدبيرات معتمدة والنمو الاقتصادي الذي يتحقق بهذه الصورة التلقائية لابد أن تعترضه عديد من المشاكل مثل أزمات الكساد والبطالة ومن ثم يأخذ معدل النمو في بعض الفترات قيما سالبة.

فالنمو الاقتصادي يعني الزيادة الكمية في بعض المؤشرات الاقتصادية التي حددتها برامج التنمية الاقتصادية، أما التنمية الاقتصادية فهي تعني كافة التغيرات الهيكلية في البنية الاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي تصاحب النمو الكمي أي أنها حركة تستهدف قيمة النظام الاجتماعي بأسرة وبذلك لا تعني بالإنتاج بل تعني بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

ويتضح من ذلك أن برامج التنمية تعالج الجانب الاقتصادي والاجتماعي في نفس الوقت لأن العملية التنموية الشاملة لا يمكن معالجة أحد جوانبها دون الآخر بل يتم معالجتها من خلال إطار متناسق ومتكامل حتي يتم الوصول إلي تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها، وأبرز دليل علي ذلك أن معظم التجارب التنموية للدول النامية لم تحقق أهدافها بصورة مؤكدة لأنها لم تعالج العملية التنموية بطريقة متكاملة حيث اهتمت بالجانب الاقتصادي فقط وأهملت الجوانب الأخرى وخاصة طبيعة العلاقات الاجتماعية مما يترتب عليه زيادة الناتج الإجمالي بالنسبة المستهدفة بينما لم تحقق عدالة توزيع ذلك الناتج الإجمالي.

ولإجراء تنفيذ برامج التنمية بالصورة الشاملة المنتظمة المتكاملة فلابد من إجراء تغيرات عديدة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية منها الزيادة في الناتج القومي وفي متوسط دخل الفرد مما يؤدي إلي تغيرات مناظرة في أحجام المدخرات القومية والفردية، وأيضا زيادة ملموسة في التكوينات الرأسمالية وفي التقدم التكنولوجي وربما يحدث كذلك تقدم في المؤسسات الاجتماعية لرفع مستوي الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والمواصلات العامة.

مقومات التنمية الاقتصادية:

يعتبر توفير الظروف العامة المواتية للتنمية من أهم مقومات التنمية الاقتصادية وتتمثل في محاولة الحد من الزيادة السكانية السريعة، وتغير بعض العادات والتقاليد القديمة التي تقف عقبة في طريق التنمية وتوافر جهاز حكومي مستقر ذو كفاءة عالية لتوفير كافة الخدمات، وتغير البنيان الاقتصادي للدولة، ومن مقومات التنمية الاقتصادية أيضا هو توضيح وتحديد الفوائد المتوقعة من مختلف البرامج التنموية سواء علي مستوي الدولة أو رجال الأعمال أو أفراد المجتمع ذاته.

وتقوم الدولة بدور كبير في التنمية الاقتصادية حيث تقوم بالعديد من الاستثمارات في مشروعات ذات أهداف قومية مثل مشروعات البنية الأساسية والتي تستهدف تحقيق عائد اجتماعي واقتصادي معا، وتتخذ الدولة الأساليب التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص الذي يعتبر أحدا المقومات للتنمية الاقتصادية، ومما سبق يتضح أن العنصر البشرى هو هدف التنمية بالدرجة الأولي وهو أيضا وسيلتها الرئيسية لإنجاح برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها.

التنمية الاقتصادية الزراعية:

تعتبر التنمية الاقتصادية الزراعية فرع هام من فروع التنمية الاقتصادية حيث يساهم الناتج الزراعي بحوالي ١٦,٦% عام ٢٠٠٠ من إجمالي الناتج القومي الإجمالي بالإضافة لكونه قطاع يساهم في حل مشكلة البطالة وترجع أهمية دور قطاع الزراعة في التنمية الاقتصادية إلي الأسباب التالية:

١- إن تنمية قطاع الزراعة يؤدي إلي زيادة في الناتج الزراعي بصفة خاصة وفي الناتج القومي الإجمالي للدولة بصفة عامة.

٢- تعتبر الزراعة هي المصدر الأساسي لتزويد السكان باحتياجاتهم الغذائية، ولذلك فإن التنمية الزراعية تؤدي إلي زيادة في مقدرة الدولة علي مواجهة الطلب المتزايد علي الغذاء.

٣- إن التنمية الزراعية تؤدي إلي زيادة في حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال التصدير.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

٤- يعتبر الدخل الزراعي ذو أهمية خاصة في بداية مرحلة التنمية في تكوين الاستثمارات اللازمة لتنمية قطاعات أخرى.

٥- تنمية القطاع الزراعي تؤدي إلي توسيع سوق المنتجات الصناعية حيث التنمية الزراعية تؤدي إلي زيادة دخول الزراع وهذا يؤدي إلي زيادة قدرتهم الشرائية خاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية، وهذا يؤدي بدوره إلي زيادة نمو قطاع الصناعة، وبذلك فالتنمية الزراعية تعتبر عاملاً مساعداً للتنمية الصناعية من هذه الوجهة.

٦- ترتكز التنمية الزراعية في كثير من المجتمعات النامية علي استصلاح الأراضي البور والأراضي الجديدة، وتحسين التربة واستخدام المخصبات، وتوفير مياه الري اللازمة واستخدام الأدوات الزراعية الحديثة، والاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية، وتوفير القروض العينية والنقدية للمزارعين سواء عن طريق الجمعيات التعاونية أو بنوك القرية.

٧- تساهم بدور كبير في المواد الخام اللازمة لقطاع الصناعة.

ومن المشاكل الهامة المؤثرة علي التنمية الزراعية عملية التسويق حيث يواجه المزارع صعوبات كثيرة في تسويق منتجاته ومحاصيله، وذلك بسبب عدم وجود أسواق منظمة وبعد المسافة بين مناطق الإنتاج والاستهلاك حيث تتصف المحاصيل الزراعية بمركزية في الإنتاج ولا مركزية الاستهلاك وكذلك نقص المعلومات المتاحة عن الأسواق والأسعار، هذا إلي جانب الظروف الطبيعية والبيئية والمناخية.

أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية:

وتتركز أهداف التنمية الزراعية فيما يلي:

١- تحقيق مستوي غذائي متوازن وملائم للسكان لما تتصف به الغالبية العظمي من سكان هذه البلاد من انخفاض في مستوي غذاء أفرادها.

٢- تحقيق الاعتماد علي الذات في الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلي الحد من الواردات من السلع الغذائية.

٣- المساهمة في حل مشكلة البطالة عن طريق إتاحة العديد من فرص العمل للراغبين فيه.

٤- العمل علي تنويع وتنمية الصادرات للسلع الزراعية.

٥- العمل علي ارتفاع مستوي الدخول الزراعية وتقريب الفوارق بين بعضها البعض.

٦- تحقيق الاستقرار النسبي للدخول الزراعية.

أهداف برامج التنمية الاقتصادية:

تهدف برامج التنمية الاقتصادية الزراعية إلي تطوير البنيان الاقتصادي الزراعي ورفع كفاءة الموارد الزراعية المتاحة، بهدف زيادة الدخل الزراعي الحقيقي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويجب توفر القدر الكافي من الاستثمارات لتحقيق هذه البرامج.

وتعتبر أهم برامج مشروعات التنمية الاقتصادية:

١- برامج التنمية الزراعية الرأسية:

تستهدف هذه البرامج رفع كفاءة الموارد الزراعية المستخدمة، لكي يتحقق كمية إنتاج أكبر باستخدام نفس القدر من الموارد المتاحة، أو تحقيق نفس كمية الإنتاج باستخدام موارد أقل، بمعني زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية القومية، وذلك برفع كفاءة عناصر الإنتاج الزراعي المستخدمة في الرقعة المزروعة فعلا، وذلك بتعديل توليفات تلك العناصر فضلا عن تحسين صفاتها، وقد قامت وزارة الزراعة بالجهد الكبير في مجال التنمية الزراعية الرأسية في تنفيذ العديد من مشروعات التنمية من خلال المؤسسات التابعة لها، **ومن أهم هذه المشروعات:**

- **مشروع تطوير مراكز الدعم الإعلامي:** الغرض منه استخدام الإعلام الزراعي التنموي في تحقيق التنمية الشاملة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لأهالي المناطق الريفية وغرب مدينة الإسكندرية وبعض مناطق الساحل الشمالي الغربي ومناطق إقليم النوبارية من خلال الربط والتنسيق بين الجهات البحثية والتنفيذية والشعبية المهتمة

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

بالتنمية وبين سكان هذه المناطق وذلك عن طريق إتباع الوسائل السمعية والبصرية وتنفيذ الحملات القومية والندوات للحصول علي أكبر عائد من المنتج الاقتصادي لهذه الأراضي باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.

- **مشروع التكثيف الزراعي:** يهدف إلي زيادة إنتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية، والمساعدة في إعداد المشاتل لإنتاج الشتلات الجيدة، وزراعة الأعلاف الخضراء للقضاء علي مشكلة نقص الأعلاف الأمر الذي يؤدي إلي تنمية الثروة الحيوانية في مصر.
- **مشروع تنمية الإنتاج الزراعي بإقليم شمال الصعيد:** يهدف إلي تطوير خدمات البحوث والآثار والائتمان وإيجاد التنسيق بينهما مما يؤدي إلي تحسين الدخل الزراعي الصافي لصغار المزارعين.
- **مشروع تطوير الخدمات البستانية:** للنهوض بمحاصيل الفاكهة والخضر وزيادة الإنتاج البستاني وتعميم شتلات الفاكهة ذات الإنتاجية العالية.
- **مشروعات التنمية الشاملة بالبحيرة.**
- **مشروع تطوير مراكز التدريب الزراعية:** وذلك لتنمية الطاقات البشرية وتطوير الأداء للعاملين بالأجهزة المركزية للمحافظات، وتدعيم الأنشطة الثقافية الزراعية لنشر الوعي الثقافي بين المهندسين الزراعيين، وإقامة ماكينات متنقلة بالمحافظات، ويستفيد من هذا المشروع حوالي ١٦٨ ألف متدرب في مختلف المجالات المتخصصة. وذلك لتحقيق أهداف خطة التنمية الزراعية.
- **مشروع تطوير وإنشاء محطات الحجر الزراعي:** ويهدف الحفاظ علي الثروة الزراعية ومنع انتشار الآفات الزراعية والأمراض النباتية الضارة، وزيادة إيرادات الدولة من الرسوم المتحصلة من فحص وعلاج الرسائل الزراعية.
- **مشروع استكمال وتطوير محطات الخدمة الآلية:** يهدف تقديم خدمات الميكنة الزراعية بأسعار رمزية وتقديم الخدمات الإرشادية، وتخطيط وتنفيذ

برامج إرشادية تدريبية للعمال الزراعيين وطلبة المدارس علي إدارة وتشغيل وصيانة الآلات الزراعية.

- **مشروع حماية البيئة باستخدام التشجير:** ويهدف إلي تحسين إنتاجية الأشجار والنخيل والاستفادة بالمخلفات من الجريد والورق في صناعات بيئية وكذلك استخدام النوي لتغذية الحيوان ولذلك يتم التوسع في مشروعات التشجير بهدف حماية البيئة من التلوث.
- **مشروع مركز المعلومات الرئيسي بالوزارة:** أي إنشاء قاعدة بيانات علي مستوي قطاع الزراعة عن كافة المعلومات والمعالم الاقتصادية والإحصائية التي تخدم متخذي القرار وكذلك التوسع في شبكة المعلومات وخدماتها من خلال ربطهما بالشبكة العالمية للمعلومات كنواة للربط مع مختلف الشبكات المحلية بالوزارات والمراكز البحثية لتوفير الاتصال بمصادر المعلومات محليا وخارجياً.
- **مشروع تثقيف وتنمية الأمومة والطفولة بالريف المصرى:** بهدف تقديم التوعية والبرامج الإرشادية في مختلف مجالات عمل المرأة الريفية وتثقيف طفل القرية المتسرب من التعليم وتوفير ثقافة بيئية زراعية صحية للارتقاء بالمستوي الصحي والثقافي لهم.
- **مشروع التنمية الزراعية بجنوب مصر:** ويهدف المشروع إلي إحداث تنمية زراعية شاملة بزيادة كفاءة استغلال الموارد الزراعية المتاحة بالإقليم ورفع المستوي الاقتصادي للأسر الريفية وزيادة فرص العمل.
- **مشروع إصلاح السياسات الزراعية:** بهدف المساعدة في تنفيذ برنامج السياسات وزيادة الإنتاج والإنتاجية والدخول في القطاع الزراعي، وإيجاد نظام للتسويق المميز، وتحقيق النمو الزراعي المستمر بالإضافة إلي تدعيم الدخل وزيادة فرص العمل.

٢- برامج التنمية الزراعية الأفقية:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

تستهدف هذه البرامج زيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية القومية عن طريق إدخال وتنمية موارد أرضية جديدة، وتنفيذ برامج استصلاح واستزراع الأراضي التي تضيف مساحات جديدة من الأراضي إلي الرقعة الزراعية الحالية، وأيضا إضافة موارد أرضية جديدة من شأنها أن يزيد نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ومن ثم زيادة نصيبه من المنتجات الزراعية المختلفة.

وقد اهتمت الدولة ببرامج التوسع الزراعي الأفقي ويوضح الجدول رقم (١) تطور الأراضي المستصلحة في مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٩٩ حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٦٠ حوالي ٧٨,٩ ألف فدان بنسبة ٢,٩٤% من إجمالي المساحة المستصلحة خلال الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٩٩، وقد زادت مساحة الأراضي المستصلحة إلي ٥٣٦,٤ ألف فدان خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٦٥ بزيادة قدرها ٤٥٧,٥ ألف فدان عن الفترة الأولي. أي تضاعفت المساحة أكثر من ستة أضعاف المساحة المستصلحة حتي عام ١٩٦٠، وبلغت نسبة الأراضي المستصلحة خلال الفترة ١٩٦٠–١٩٦٥ حوالي ٢٠% من جملة الأراضي المستصلحة، وتم استصلاح مساحة ٢٥٤,٧ ألف فدان خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٩، وبلغت نسبة الأراضي المستصلحة خلال هذه الفترة ٩,٥% من جملة الأراضي المستصلحة، وقد انخفض معدل الزيادة في الأراضي التي تم استصلاحها، نتيجة لنشوب حرب ١٩٦٧ أدي إلي انخفاض الاستثمارات القومية بصفة عامة، والزراعية بصفة خاصة ومن ثم تأثرت برامج التوسع الأفقي أما خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٨٢ فقد بلغت المساحة المستصلحة حوالي ١٧٠,٧ ألف المخصصة للتوزيع علي شباب الخريجين وتشجيع استخدام التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج مثل نظم الري المتطور وبما يتناسب وطبيعة كل منطقة وقد بلغت المساحة المستصلحة نحو ٢٨٢,٣ألف فدان خلال الفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٧ بزيادة قدرها ١١١,٦ألف فدان عن الفترة السابقة حيث بلغت الأراضي المستصلحة ١٠,٥٢% من جملة الأراضي المستصلحة خلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٩٨، وخلال الفترة من ١٩٩٣–١٩٩٨ بلغت

مساحة الأراضي المستصلحة ٦٢٠,١ ألف فدان بنسبة قدرها ٢٣,١٢% من جملة الأراضي المستصلحة من عام ١٩٥٢ حتي عام ١٩٩٨.

ويتضح مما سبق أن اعلي زيادة حدثت في استصلاح الأراضي كانت في الفترتين (١٩٨٨-١٩٩٢)، (١٩٩٣-١٩٩٨) حيث بلغت إجمالي نسبتها حوالي ٥٠,٦٦% من جملة الأراضي المستصلحة مما يعكس اهتمام الدولة بسياسة استصلاح الأراضي وزيادة الرقعة الزراعية.

جدول رقم (١)

مراحل استصلاح الأراضي في الفترة من ١٩٥٢ حتي ٩٨-١٩٩٩.

متوسط المرحلة	مساحة الأراضي المستصلحة بالألف فدان	% من جملة الأراضي المستصلحة
١٩٥٢ حتي ١٩٦٠/٦/٣٠	٧٨,٩	٢,٩٤
١٩٦٠/٧/١ حتي ١٩٦٥/٦/٣٠	٥٣٦,٤	٢٠
١٩٦٥/٧/١ حتي ١٩٦٩/٦/٣٠	٢٥٤,٧٠	٩,٥
١٩٦٩/٧/١ حتي ١٩٨٢/٨/١	١٧٠,٧	٦,٣٧
١٩٨٣/٨/٢ حتي ١٩٨٧/٨/٦	٢٨٢,٣	١٠,٥٢
١٩٨٨/٨/٧ حتي ١٩٩٢/٩/١	٧٣٨,٧	٢٧,٥٤
١٩٩٣/٩/٢ حتي ١٩٩٨/٩/٧	٦٢٠,١	٢٣,١٢
الإجمالي	٢٦٨١,٨	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية، القاهرة، مارس ٢٠٠١.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الباب الثاني عشر
الجات وجولة أورجواى
النتائج والآثار

احتل موضوع الجات في الآونة الخيرة مكانا بارزا في اهتمامات الرأي العام في مصر، حيث اختلفت الآراء وتعددت الاجتهادات حول تقييم آثار الاتفاقية الجديدة علي الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، وفي الحقيقة أنه منذ الإعلان عن اتفاقية لجنة المفاوضات التجارية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ علي حماية اتفاقيات جولة أورجواى احتل موضوع الجات مكان الصدارة في دول العالم مشرقة ومغربه، حيث أن مجموعة الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بعد ٧ سنوات من المفاوضات المستمرة بين أكثر من مائة دولة قد انتهت بوضع نظام تجارى عالمي يتميز عن الجهود الدولية السابقة بعده ملامح رئيسية أهمها:

– تحول الجات عن الاتفاقية إلي "المنظمة الدولية للتجارة" مع اتساع شمولها لتنظيم تجارة الخدمات والمجال التقليدي للجات وهو تجارة السلع، بالإضافة إلي الجوانب التجارية في الملكية الفكرية.

– زيادة عدد المشاركة في هذا النظام ليصل إلي ١١٧ دولة من المنتظر أن يزداد خلال السنوات القليلة القادمة بعد انضمام أكثر من ١٥ دولة أخرى بصفة المراقب من بينها روسيا الاتحادية ودول الكومنولث الجديدة والصين الشعبية والمملكة العربية السعودية وغيرها.

– تغيير المناخ السياسي والاقتصادي الدولي من حيث انتهاء عصر الكتلتين مع انفتاح دوال العالم لسياسات السوق بما في ذلك دول شرق أوربا والدول النامية مع إعادة الهيكلية الاقتصادية والأخذ بسياسة تحرير التجارة الخارجية.

– وجود نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء بما في ذلك الحق في اتخاذ إجراءات اتفاقية تجارية.

وفي مصر كان الاهتمام باتفاقيات الجات الأخيرة بشئ من الاهتمام والحفز حول آثارها نظرا لتواكب الإعلان علي انتهاء المفاوضات مع الخطوات التي اتخذت في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي ومن أهمها الاتجاه نحو تخفيض التعريفة الجمركية علي عدد من السلع مع التخلي عن سياسة حظر الاستيراد وجهود مضاعفة لتشجيع الصادرات المصرية إلي الأسواق الخارجية.

ومع أهمية تقييم ما تم التوصل إليه من اتفاقيات وضعت أسس وقواعد النظام التجارى الدولي ليبدأ تطبيقه اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ فور قيام المنظمة العالمية للتجارة WTO التي ستتولي إدارة الاتفاقات التي تم التوصل إليها ولتحل محل اتفاقيه الجات التي ستذوب في داخل المنظمة الجديدة إلا أن عملية التقييم المطلوبة يجب أن تقوم علي أساس فهم لقواعد اتفاقية الجات (١٩٤٨) حيث ان مجموعة الاتفاقات الجديدة تقوم علي نفس الأسس والقواعد، مع تفسير وتحديد لقواعدها وفقا للممارسة الفعلية لها، مع توسيع شمولها ليشمل قطاعات جديدة في السلع الزراعية والمنتجات النسجية والخدمات والملكية الفكرية.

ولهذا فإنه من المنطقي أن نتناول موضوع الجات وآثاره علي مراحل ثلاث هي:

الأولي: نبذة تاريخية تتضمن فكرة الجات، والمفاوضات السابقة وجولة اورجواي.

الثانية: أهم نتائج جولة أورجواى.

الثالثة: الالتزامات والحقوق في الاتفاقات وآثارها.

نبذة تاريخية:

وقعت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ٢٣ دولة في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ وبدأ سريانها في أول يناير ١٩٤٨ وتضمنت أحكاما خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية، حيث وضعت التزامات وحقوق للأطراف المتعاقدة خاصة بتحرير التجارة الدولية.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

وأهم أحكام الاتفاقية بإيجاز شديد:

- **شرط الدولة الأكثر رعاية:** الذي يرتب حقوق لكافة الأطراف المتعاقدة بالاتفاق بالتطبيق الفورى لأية ميزة أو تنازل جمركي تقدمه إحدى الدول لأي طرف آخر.
- **المعاملة الوطنية ..** وذلك بالالتزام بعدم التفرقة في المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة – بعد سداد الرسوم الجمركية بحيث تتمتع السلعة المستوردة من حيث القوانين والقواعد وفرض الضرائب والرسوم بنفس معاملة السلع الوطنية.

وحدث تطور تاريخي هام لاتفاقية الجات في الستينات عندما دعت الدول النامية إلي عقد المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية الذي ربط بين موضوعي التجارة بالتنمية، ومن بين النتائج لطرح هذه الفكرة إضافة الفصل الرابع لاتفاقية الجات بعنوان: "التجارة والتنمية" كما أسفرت جولة مفاوضات طوكيو عن اتفاقية الإطار وتتضمن قاعدة التمكين وبمقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول علي مزايا لا يتم تعميمها علي باقي الدول الأعضاء في الجات، كما تسمح من ناحية أخرى بتبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضا.

فكرة اتفاقية الجات:

يعتبر الهدف الأساسي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) تمكين الدولة العضو من "النفاذ إلي الأسواق" لباقي الدول الأعضاء بالاتفاقية وذلك بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج المحلي وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية.

ولتحقيق هذا الهدف تقوم فكرة اتفاقية الجات علي التزام الأطراف المتعاقدة فيها بنوعين من الالتزامات:

الأولي: التزامات عامة بالمبادئ العامة للاتفاقية والتي تطبق علي كافة الأطراف المتعاقدة – عدا بعض المرونة الممنوحة للدول النامية، وهذه الالتزامات

تمثل المبادئ العامة للاتفاقية وهي الدولة الأولي بالرعاية والمعاملة الوطنية وعدم اللجوء إلي قيود كنسبة إلا ما نصت عليه الاستثناءات المحددة بالاتفاقية .. إلخ.

والأصل أن الدولة لا تقبل عضويتها كاملة في الاتفاقية إلا بعد أن يتأكد باقي الأطراف المتعاقدة بها من أن الدولة طالبة العضوية تطبق هذه المبادئ العامة في سياستها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة، ويتم ذلك من خلال مجموعة عمل بين الدول الأعضاء لبحث طلب العضوية الجديدة وهذا يفسر تأخر البت في العضوية لسنوات عديدة.

الثاني: التزامات محددة ويقصد بها قيام الدولة (تثبيت) كل أو بعض بنود تعريفها الجمركية إلي حدود مقبولة من باقي الأطراف المتعاقدة الاتفاقية بحيث لا يتم تغيير هذا الربط (التثبيت) إلا بعد الرجوع إلي الأطراف المتعاقدة الأخرى وتعويض المتضررين منهم بهذا التغيير وذلك وفقا لنصوص الاتفاقية.

ويطلق علي هذا الالتزام "الالتزامات المحددة" لأنها تختلف من دولة لأخرى ومحددة حيث أنها ترفق ببروتوكول انضمام كل دولة إلي الاتفاقية.

ومن الأهمية الإشارة إلي أن "الالتزامات المحددة" يتم الاتفاق عليها بين الطرف الجديد الذي يرغب في الانضمام إلي الاتفاقية وباقي الأطراف الأخرى عند الانضمام لأول مرة وتهدف جولات المفاوضات المتتالية في إطار الجات إلي تحسين فرص "النفاذ إلي الأسواق" عن طريق التفاوض لتحديد الالتزامات المحددة في اتجاه التخفيض الجمركي أو إزالة القيود غير الجمركية.

جولات مفاوضات الجات:

تعتبر اتفاقية الجات هي المحفل الدولي المعني بشئون المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بالإضافة إلي أنها مجموعة القواعد الدولية التي تحكم النظام الدولي، كما أنها "محكمة" تسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة فيها.

وفي مجال المفاوضات التجارية فقد عقدت الجات منذ انشاؤها ٧ جولات للمفاوضات كانت نتائجها تدعيم وتقوية الالتزامات العامة وتحسين وزيادة الالتزامات

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

المحددة الأطراف المتعاقدة، وتعتبر جولة مفاوضات أورجواى الحالية الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف:

عقد اجتماع "الأطراف المتعاقدة" الذي يعتبر بمثابة الجمعية العمومية للجات علي المستوي الوزاري في بونتادلست (أورجواى) في سبتمبر ١٩٨٦ حيث صدر الإعلان الوزاري لبداية هذه الجولة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حيث حدد هذا الإعلان المبادئ العامة التالية:

١- أن تجرى المفاوضات بأسلوب واضح (شفاف) لكافة الأطراف بما يتفق مع الأهداف والالتزامات المتفق عليها في الإعلان ومع مبادئ الاتفاقية العامة.

٢- ألا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالالتزامات التي تقدمها في المفاوضات التجارية لتخفيض أو إزالة القيود التعريفية أمام تجارة الدول النامية إلي أسواق الدول المتقدمة.

٣- عدم مطالبة الدول النامية خلال المفاوضات بتقديم التزامات لا تتفق مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية.

٤- التعهد بعدم فرض قيود جديدة خلال المفاوضات مع إلغاء المفروض منها علي مراحل وفي فترة زمنية لا يزيد أجلها تاريخ انتهاء المفاوضات مع مراقبة تنفيذ هذه التعهدات.

ويتكون الإعلان الوزاري الصادر في (بونتادلست) من جزئين:

الجزء الأول: ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة السلع حيث تهدف المفاوضات في هذا المجال إلي ما يلي:

- تحقيق المزيد من توسيع وتحرير التجارة لصالح كافة الدول وخاصة الدول النامية والأقل نموا بما في ذلك تحسين فرص دخول الأسواق عن طريق إزالة وتخفيض التعريفات الجمركية وكذا القيود الكمية والإجراءات والعوائق الأخرى غير التعريفية.

- تقوية دور الجات وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف القائم علي مبادئ وقواعد الجات والتوصل إلي تغطية أوسع للتجارة الدولية في ظل نظام متعدد الأطراف وقابل للتطبيق.
- زيادة تجاوب نظام الجات للمناخ الاقتصادي الدولي المتطور من خلال تسهيل خطط الإصلاح الهيكلي مع تدعيم الجات بالمنظمات الدولية المعنية.
- تقديم المساعدة علي المستوي لترقي لتقوية العلاقة بين السياسة التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تؤثر علي عملية النمو والتنمية.

ولتحقيق هذه الأهداف تمت المفاوضات في خلال ١٤ مجموعة للتفاوض وفقا للموضوعات التالية:

التعريفات الجمركية – القيود غير التعريفية – المنتجات المدارية – منتجات المصادر الطبيعية – المنسوجات والملابس – الزراعة – مواد الجات – نظام الوقاية – الاتفاقات والترتيبات الناتجة عن جولة طوكيو – الدعم والإجراءات التعويضية – تسوية المنازعات – الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية – الجوانب التجارية لإجراءات الاستثمار – نظام عمل الجات.

الجزء الثاني: ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة الخدمات، حيث حدد هدف المفاوضات في وضع اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن قواعد التجارة الدولية في الخدمات بما يسمح بزيادة التجارة الدولية فيها ويزيد من مساهمة نصيب الدول النامية من هذه التجارة.

وتشمل مفاوضات تجارة الخدمات بحث كافة القطاعات الخدمية القابلة للتجارة الدولية دون استثناء.

وتختلف جولة أورجواي عما سبقها من جولات أخرى للمفاوضات في إطار الجات في نقاط عديدة أهمها:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

- تعتبر أكبر الجولات من حيث الدول المشاركة حيث بدأ بـ ٩٧ دولة وانتهت بـ ١١٧ دولة (منها ٨٧ دولة نامية) وهو أول جولة للمفاوضات متعددة الأطراف التي تشارك فيها الدول النامية.
- إعادة النظر في مواد الجات بهدف تعديلها أو تفسيرها مع مراجعة عدد من اتفاقيات الدول السابقة (جولة طوكيو).
- إدراج الموضوعات الجديدة وهي التجارة في الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار.
- أن نتائج الدولة إما تقبل ككل أو ترفض ككل.

وقد كان من المقرر أن تنتهي هذه الجولة في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر ١٩٩٠ في بوركسيل إلا أن الخلاف في موضوع الزراعة والحاجة إلي استكمال عديد من النقاط الفنية في بعض الموضوعات الأخرى حالت دون انتهاء الجولة في ذلك التاريخ.

ومن المقرر بعد أن توصلت لجنة المفاوضات التجارية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ أن تنتهي الجولة خلال الاجتماع الوزاري المقرر انعقاده في منتصف شهر أبريل ١٩٩٤ في مراكش بالمغرب، علي أن تترك الفترة حتي نهاية ١٩٩٤ للدول في إنهاء إجراءاتها الدستورية بقبول نتائج الجولة والانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة التي ستتولي إدارة حزمة الاتفاقات التي تم التوصل إليها، علي أن يبدأ التطبيق اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥.

أهم نتائج الجولة:

انتهت جولة مفاوضات أورجواي بصدور مجموعة من الاتفاقات (٢٨) اتفاق وعدد من القرارات الوزارية التي تنظم برنامج عمل مستقبلي لعدد من الموضوعات التي تم التوصل فيها إلي نتائج، ويمكن تقسيم موضوعات الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ثلاثة أقسام.

- النفاذ إلي الأسواق.

- الموضوعات المؤسسة.
- الموضوعات الجديدة.

وفيما يلي عرض لما توصلت إليه جولة المفاوضات في اتفاقيات في المجالات الثلاث.

القسم الأول: النفاذ إلي الأسواق:

تنظم مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذا المجال فيما يلي:

- **بروتوكول النفاذ إلي الأسواق:**

ويقصد بهذا البروتوكول الذي يطلق عليه "بروتوكول جولة أورجواي" جداول الالتزامات المحددة لكل دولة والتي تدون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية بإزالة أو تخفيض القيود الجمركية وأيضا غير الجمركية.

وفي هذا المجال فإن الدول الصناعية الكبرى قد التزمت بألا يقل مستوي متوسط تخفيض التعريفة الجمركية عن الذي تم التوصل إليه في الجولة السابقة (طوكيو) وهو ٣٣% بينما لا يوجد مستوي معين بالزامات الدول النامية عدا ما تم التوصل إليه في اتفاقات أخرى في قطاعي الزراعة والمنسوجات.

- **اتفاق الزراعة:**

ويعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه في هذا المجال، حيث فشلت جولات سابقة في معالجة هذا المجال. وهو خطوة إيجابية في اتجاه تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وإخضاعها لقواعد الجات ويتناول الاتفاق الالتزامات في المجالات التالية:

أ- تخفيض القيود الجمركية وذلك بعد تحويل القيود غير الجمركية إلي تعريفه جمركية مع التثبيت والتخفيض علي مدي من ٦ إلي ١٠ سنوات.

ب- فتح الأسواق أمام الواردات التي كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لا يقل عن ٣% تزداد إلي ٥% في عام ٢٠٠٠.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

ج- تخفيض دعم الإنتاج والتصدير بنسب ٢١%، ٢٦% علي التوالي (٣/٢ النسبة فقط للدول النامية).

د- تنظيم حق الدول في الرقابة الصحية والبيطرية بما لا يشكل عائق تجاري.

- **اتفاق المنسوجات:**

ويقضي الاتفاق بإدخال قطاع المنسوجات في نظام الجات وذلك بالإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم التجارة الدولية في المنتجات النسجية ويتم الإلغاء تدريجيا علي أربعة مراحل وفي خلال عشر سنوات وذلك وفقا للنسب التالية:

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
(١)	١٩٩٥/١/١	%١٦
(٢)	١٩٩٨/١/١	%١٧
(٣)	٢٠٠٠/١/١	%١٨
(٤)	٢٠٠٥/١/١	%٤٩

القسم الثاني: مجموعة الاتفاقات المؤسسة:

أهم الاتفاقات في مجال تدعيم نظام وقواعد الجات (النواحي المؤسسية) هي اتفاقات الدعم، والوقاية، ومكافحة الأغراق وهذه الاتفاقات ليست جديدة في النظام التجاري الدولي، حيث أنها تطبق منذ جولة طوكيو، وخلال جولة أورجواي تم الاتفاق من خلال المفاوضات علي تفسير تعديلات طفيفة في اتجاه نصوص أكثر قابلية للتطبيق بعد الخبرة العملية التي اكتسبت منذ عام ١٩٧٠ عندما بدأت الأطراف المتعاقدة تطبيق هذه الاتفاقات وفيما يلي موجز الاتفاقات الثلاثة:

١- اتفاق الدعم:

أسفرت جولة طوكيو عن اتفاق بشأن الدعم وجرت مفاوضات جولة أورجواي في اتجاه تعزيز وتقوية نظام فرض الرسوم التعويضية علي السلع المدعمة مع كيفية إثبات الضرر للصناعة الوطنية مع جراء انتهاج سياسة الدعم الصادرات ويسري هذا

الاتفاق علي السلع الصناعية بينما تطبيق أحكام اتفاق الزراعة فيما يتعلق بالدعم علي السلع الزراعية وحدها.

٢- اتفاق مكافحة الاغراق:

انتهت جولة طوكيو بالتوصل إلي اتفاق لمكافحة الاغراق، وهدفت المفاوضات في جولة أورجواي إلي توضيح وتفسير أحكام الاتفاق وخاصة المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الذي يؤدي إلي اغراق الأسواق. ومعايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية وإجراءات مكافحة الاغراق، وكيفية تنفيذها.

٣- اتفاقية الوقاية:

بموجب هذا الاتفاق يحق للدول اتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعة محلية فيها عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع مما يسبب ضررا بالغا لهذه الصناعة ويعطي الاتفاق الحق في أحد البدائل التالية:

- فرض حصة علي السلعة المستوردة.

أو – فرض رسوم إضافية عليها

أو – سحب التزام بتنازلات جمركية علي هذه السلع.

ويمكن تطبيق هذه الإجراءات لمدة ٤ سنوات، ويمكن مدها إلي سنوات عند استمرار ثبوت الضرر للصناعة المحلية.

وبخلاف هذه الاستثناءات الثلاث فإن عدد من الاتفاقات الأخرى الأقل أهمية من بينها العوائق الفنية للتجارة، إجراءات تراخيص الاستيراد، قواعد شهادات المنشأ، اتفاق التثمين الجمركي، ومن بين النتائج الهامة في هذا الإطار هو إقامة المنظمة العالمية للتجارة التي ستقوم بإدارة الاتفاقات جميعها وتذوب فيها اتفاقية الجات وسنتناولها بشئ من التفصيل فيما بعد.

القسم الثالث: الاتفاقات في الموضوعات الجديدة:

تناولت جولة أورجواي بالإضافة إلي الموضوعات التقليدية لنشاط الجات موضوعات دخلت لأول مرة جدول أعمال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وهذه

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الموضوعات هي إجراءات الاستثمار، الملكية الفكرية، التجارة في الخدمات حيث التوصل إلي ثلاث اتفاقيات في هذه الموضوعات.

١- اتفاق الجوانب التجارية في إجراءات الاستثمار:

كان هدف المفاوضات هو إزالة بعض الشروط التي تفرض علي المستثمر الأجنبي تؤدي إلي تعارض مع اتفاقية الجات وخاصة فيما يتعلق بالمعاملة الوطنية، وفرض قيود كمية، وشروط الاستثمار التي تحدث هذه التشوهات هي:

أ- استخدام نسبة من المكون المحلي في المنتج النهائي.

ب- تصدير حصة من الإنتاج إلي الخارج، أو العكس يمنح نسبة من الإنتاج في السوق المحلي.

ج- الالتزام بالتوازن بين الصادرات الواردات.

وقد نص الاتفاق في هذا المجال علي تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارية الأجنبية وقد أعطي الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمس سنوات لتوفيق أوضاعها، وتجدر الإشارة أن مصر قد اتخذت خطوات في إطار خطة الإصلاح الاقتصادي في نفس اتجاه الاتفاق.

٢- اتفاق الجوانب التجارية في مجال الملكية الفكرية:

هدف المفاوضات التي دارت حول هذا الموضوع، والاتفاق الذي تم التوصل إليه يهدف إلي حماية حقوق الملكية الفكرية وتنفيذها هو الإسهام في تشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا وذلك من أجل الفوائد المشتركة للمنتجين والمستخدمين للمعارف التكنولوجية وعلي النحو الذي يلبي متطلبات المصالح الاقتصادية والاجتماعية ويحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات.

وقد اتجهت الاتفاقية الجديدة في اتجاه التأكيد علي الالتزام بأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بأنواعها المتعددة وبالإضافة إلي ذلك نصت الاتفاقية علي سريان مبادئ اتفاقية الجات الرئيسية وهما:

أ- شرط الدولة الأولي بالرعاية الذي يقضي بمنح نفس المزايا التي تمنح لدولة ما إلي باقي الأطراف جميعها.

ب- شرط المعاملة الوطنية التي تمنح في المعاملة بالأجانب الممنوحة للمواطنين.

كما نص الاتفاق علي ضمان فاعلية توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية عن طريق وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق علي حقوقه مع ضمان عدم استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة ويبدأ الالتزام بهذه الاتفاقية في ١٩٩٦/١/١، وتمنح الدول النامية فترة زمنية أطول حيث تطبق في ٢٠٠٠/١/١ كما أن بعض أجزاء الاتفاق منها براءات الاختراع فترة إضافية أخرى خمس سنوات أي يمكن الالتزام بها في ٢٠٠٥/١/١.

ويمثل هذا الاتفاق حلا وسطا توفيقيا بين المصالح المتعارضة للدول التي شاركت في المفاوضات التي اتسمت بالصعوبة والتعقيد.

ويمكن تقسيم مضمون هذا الاتفاق إلي مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولي:

حقوق المؤلف والناشر، وحقوق الأعمال الأدبية المسموعة والمرئية بما في ذلك أعمال الكمبيوتر وهذا المجال يهم مصر حيث أنها دولة منتجة ومصدره لهذه الأعمال كما أنها تستوردها أيضا، ومن ثم فإنه لن يترتب أعباء إضافية بل أن كثير من التقديرات تسير في اتجاه التقييم الإيجابي لمشمول هذه المجموعة بالنسبة لمصر.

المجموعة الثانية:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

واهم مشمول المجموعة براءات الاختراع التي تتضمن مجالات المنتجات الغذائية والأدوية والكيماويات حيث شملت الاتفاقية بالإضافة إلي المنتجات ذاتها إلي أساليب صنعها مما قد ترتب بعض الأعباء الإضافية علي صناعة المنتجات المستمرة.

٣- التجارة في الخدمات:

يعتبر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار جولة أورجواي أول اتفاق دولي متعدد الأطراف لتنظيم التجارة الدولية في الخدمات ويتضمن الاتفاق مجموعة من القواعد التي تم تطويرها من اتفاقية الجات لكي تتوائم مع طبيعة الخدمات والتي تنتقل من إقليم الدولة إلي أخري عبر أربعة وسائل هي:

- حركة الحدود
- حركة المستهلك
- حق التأسيس
- حركة العمالة

وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الالتزامات العامة وتمثل المبادئ العامة للاتفاق من بينها شرط الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية والثقافية وغيرها ومجموعة أخري من الالتزامات هي التي تحددها كل دولة من الدول المشاركة في الاتفاق والتي يسمح فيها للموردين الأجانب بدخول السوق المحلية بالشروط المدونة في الجدول وفقا لوسائل انتقال الخدمة المشار إليها.

وارفق بالاتفاقية مجموعة من الملاحق القطاعية التي تعالج الاتفاقية مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات التي تحدد طبيعة كل قطاع خدمي حيث ورد بالاتفاقية أربعة ملاحق تغطي القطاعات التالية:

- الخدمات المالية
- الاتصالات

- النقل الجوي
- انتقال الأيدي العاملة

وقد وضعت لجنة المفاوضات في الخدمات برنامج عمل مكثف اعتبارا من شهر مايو ١٩٩٢ لاستكمال بعض النواحي الفنية في قطاعات الخدمات.

المنظمة العالمية للتجارة:

خلال المراحل الأخيرة من مفاوضات جولة أورجواي في اتجاه نجاحها وحرص الأطراف المختلفة علي تطبيق مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه الجولة، فظهرت فكرة المنظمة العالمية للتجارة لتكون الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطبيق هذه الاتفاقات حيث تتكون المنظمة الجديدة من مجلس وزاري يضم كافة الأطراف المتعاقدة في حزمة اتفاقات جولة أورجواي والمفترض أصلا أنهم أعضاء في اتفاقية الجات الحالية وتتكون المجالس المتخصصة في المنظمة العالمية للتجارة من:

١- مجلس التجارة في السلع.

٢- مجلس التجارة في الخدمات.

٣- مجلس التجارة في حقوق الملكية الفكرية.

بالإضافة إلي الجهاز المتكامل لتسوية المنازعات في المجالات المشار إليها ونظام لمراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء في نفس المجالات والمنظمة المقترحة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلعب الدور الأساسي في النظام التجاري الدولي.

وتجدر الإشارة أن فكرة هذه المنظمة ترجع منذ اتفاقات "بويتون وودز" للنظام الاقتصادي الدولي منذ الأربعينات ولكن فشل المجتمع الدولي في الاتفاق علي انشاؤها منذ ذلك التاريخ.

وبإنشاء المنظمة العالمية للتجارة تكتمل مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير حلقات التجارة والتمويل والنقد لتشكل النظام الاقتصادي والتجاري العالمي.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

آثار تطبيق أهم اتفاقات جولة أورجواي علي المستوي القومي

انتهت لجان المفاوضات التي تمت في إطار جولة أورجواي إلي ٢٨ اتفاق وعدد من القرارات والإعلانات الوزارية ومذكرات التفاهم تهدف في مجموعها تنظيم التجارة الدولية مع مطلع القرن الجديد وإنشاء "المنظمة العالمية للتجارة "التي ستتولي إدارة وتنظيم هذه الاتفاقات بما فيها اتفاقية الجات الحالية مع الأهمية الإشارة إلي أن الاتفاقات الجديدة لا تلزم الدول خاصة النامية – بالتحرير الكامل للتجارة حيث أخذت بمبدأ التحرير التدريجي وبما لا يتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية التي تنتجها الدول النامية.

إلا أنه من الأهمية تأكيد أن مجموعة الاتفاقات الجديدة تشكل تحديا يفرض علي الصناعة والخدمات المصرية للارتفاع إلي مستوي المنافسة في كافة الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، وفيما يلي تحليل موجز للاتجاهات الإيجابية والمصاعب التي قد نقابلها في مراحل التطبيق خاصة الأولي منها بالنسبة لمصر.

أولاً: في مجال تجارة السلع:

١- التزمت مصر في مجال الزراعة والمنسوجات – وفقا للاتفاقيتين في هذين المجالين – بتخفيض وتثبيت للفئات الجمركية مع استخدام المرونة الممنوحة للدول النامية – كما تم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية في مجال الزراعة لمصر ومن بينها الدواجن والزيوت حيث تم رفع جماركها بعد إزالة الحظر، كما أننا لم نلتزم بتخفيضات في معظم السلع الصناعية بل أعطينا المرونة مع الحق في زيادتها بحوالي ١٠% من التعريفة الحالية إذا احتاج إصلاح هيكل التعريفة الجمركية إلي ذلك.

٢- يترتب علي الالتزام السابق الحق للسلع المصرية النفاذ إلي أسواق الدول المتقدمة بعد إزالة الكثير من الحواجز والتخفيض الجمركي الذي يبلغ نحو ٣٣%، وبنسب أقل بالنسبة لصادراتنا إلي الدول النامية الأخرى، كما تعطي الاتفاقات الحق في

دخولنا إلي التجمعات الإقليمية لا تتسحب المزايا المتبادلة فيما علي باقي الأعضاء.

٣- يترتب علي تقوية نظام الجات وفقا لما تم التوصل إليه في الاتفاقات الجديدة لمكافحة الدعم والاغراق والوقاية وغيرها من الممارسات غير العادلة التي تقوم بها الدول الكبرى في أسواق الدول النامية.

ثانياً: في مجال الخدمات:

١- قدمت مصر التزامات محددة في عدد القطاعات الخدمية التي تتناسب مع قدرتها التنافسية أو التي تم تحريرها بالفعل وفقا للضوابط والقوانين والقواعد التي تحكم أنشطة هذه القطاعات وقد تم إعداد هذه الالتزامات بالتنسيق مع هذه القطاعات وهي الخدمات المالية (بنوك، تأمين، سوق المال) والسياحة، التشييد والبناء، النقل البحري.

٢- راعت التزاماتنا وفقا للشروط التي تم تدوينها في جداول الالتزامات أن تكون متمشية مع القوانين والقواعد المصرية التي تحكم تجارة الخدمات دون تحمل أعباء التزامات إضافية، ومن أهداف التزاماتنا أيضا تشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذه المجالات من خلال السماح بإنشاء الشركات المشتركة وفقا لأحكام قانون الاستثمار.

٣- يترتب علي الالتزامات التي قدمناها دخولنا في الاتفاق الدولي الجديد لتجارة الخدمات الذي يعطينا الحق في النفاذ إلي أسواق الدول الأخرى في القطاعات الخدمية المصرية التي بلغت مرحلة متقدمة من القدرة علي المنافسة ومن بينها المهنيين المصريين والأخصائيين والمشروعات الخدمية ذات الكثافة العالية في تشغيل هؤلاء المهنيين كالخدمات التعليمية والصحية والتي مارس بعضها فعلا نشاط خارجي في الدول المجاورة أو في الدول المتقدمة كالبنوك المصرية، كما أن قطاع الإنشاءات يمكن أن يمارس نشاط في الأسواق الخارجية للخبرة السابقة لهذا القطاع خاصة في الأسواق العربية والأفريقية.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

٤- كما يتيح اتفاق الخدمات لمصر الحصول علي التكنولوجيا الجديدة والوصول إلي قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات في الدول المختلفة والاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة علي الإطلاع علي كافة النظم والقواعد التي تطبقها الدول الأخرى.

ثالثاً: في مجال الملكية الفكرية:

من المؤكد أن هناك التزامات تتضمنها تلك الاتفاقية أعلي من التشريعات الوطنية أو الواردة في الاتفاقات القائمة حاليا، ومقابل ذلك فإن هناك مزايا إضافية أو مرونة تأخذ في الاعتبار قدرات الدول النامية أو في حالة مصر يجب الإشارة إلي ما يلي:

١- يؤدي رفع مستوي الحماية ووضع الوسائل التي تكفل الحصول علي حقوق الملكية الفكرية في المجالات التي تنتجها مصر كالأعمال الأدبية والفنية المسموعة والمرئية إلي تحقيق مزايا إضافية لمصر، حيث يجب وضع التنظيم الذي يكفل لنا حصولنا علي تلك الحقوق في ضوء الاتفاق الجديد.

٢- يعطي الاتفاق فترة انتقالية ما بين ٥ سنوات، ١٠ سنوات من بدء سريانه ويجب العمل لإتاحة الفرصة لموائمة ظروفنا خلال تلك الفترات الانتقالية خاصة في الموضوعات التي تشكل عبء إضافي جديد في مجال الاختراعات الكيميائية والغذائية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية حيث يترتب علي الاتفاق التزام مصر بتوفير براءة الاختراع علي أساس المنتج.

٣- تعطي الاتفاقية الحق في تطبيق نظام الترخيص الإجباري إذا ما تسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له أو مارس إجراءات غير مناخية.

٤- من حقنا أيضا وفقا للاتفاقية فرض نظام ضبط أسعار الدواء لحماية الصحة العامة.

الباب الثالث عشر
أثر اتفاق الزراعة في جولة أورجواي
علي الزراعة المصرية

مقدمة:

يعتبر اتفاق الزراعة الذي تم التوصل إليه في ختام جولة أورجواي من أهم الاتفاقات التي أسفرت عنها الجولة وأحد عناصر التوازن الرئيسية في نتائج الجولة وقد كان موضوع الزراعة هو حجر العثرة التي أعاقت التوصل إلي إنهاء الجولة في موعدها في نهاية عام ١٩٩٠ واستمرار المفاوضات لثلاث سنوات إضافية نتيجة لتضارب مصالح الدول المشاركة في المفاوضات في مجال تجارة السلع الزراعية وحساسية هذا القطاع الذي يتم التفاوض عليه لأول مرة في تاريخ جولات الجات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ليس فقط من زاوية التخفيضات الجمركية –

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

كمجال تقليدي للتفاوض – بل احتواء الأمر إلي الجوانب الأخرى التي شوهت تجارة السلع الزراعية.

وتتمثل أهم ملامح اتفاق الزراعة في الآتي:

١- النفاذ إلي الأسواق من حيث ربط الرسوم الجمركية (تثبيتها وعدم زيادة الفئات التي تحددها كل دولة) وتخفيض هذه الرسوم بنسب محددة في مدي فترة زمنية معينة.

ويرتبط بذلك تحويل كافة القيود والإجراءات غير الجمركية التي تفرضها الدول علي واردتها من السلع الزراعية في إطار السياسات الحمائية إلي رسوم جمركية محددة تخضع للربط والتخفيضات شأنها الرسوم الجمركية العادية، ومن أمثلة هذه القيود والإجراءات القيود الكمية – الحصص – تراخيص الاستيراد – الحصص الموسمية – الحد الأدنى لأسعار الاستيراد – الرسوم المتغيرة علي الواردات – حظر الاستيراد.

٢- الدعم سواء الممنوح للمنتجين الزراعيين أو لتصدير السلع الزراعية من حيث تخفيض قيمة دعم الإنتاج الإجمالي وتخفيض قيمة وكمية الصادرات المدعومة من السلع الزراعية بنسب محددة علي مدى فترة زمنية معينة، ويعتبر تخفيض الدعم الداخلي الذي يستخدم لتوفير الحماية للإنتاج المحلي ودعم التصدير الذي يستخدم لتحقيق المنافسة في الأسواق الدولية وكسب العملاء المستوردين للسلع الزراعية بمثابة خطوة أولي في إطار برنامج لإصلاح تجارة السلع الزراعية وسوف تستكمل الخطوات التالية – من خلال المفاوضات متعددة الأطراف التي ستجري بعد مرور ٥ سنوات علي بدء تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق الزراعة بجولة أورجواي.

٣- إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية التي تتخذها الدول لتوفير الحماية لإنتاجها المحلي وتستخدمها كوسيلة للحد من وراداتها من الخارج، ويقضي الاتفاق الذي تم التوصل إليه في هذا الخصوص إلي تحقيق عملية تناسق بين إجراءات الدول المختلفة، بما يضمن في النهاية عدم استخدام هذه الإجراءات كقيود

علي التجارة الدولية للسلع الزراعية وإن تكون مبنية علي أسس علمية متفق عليها، ولمحاولة تقييم آثار اتفاق الزراعة الذي استقرت عنه جولة أورجواي علي تجارة السلع الزراعية بالنسبة لمصر، فإنه يهمنا التركيز علي المحورين الأول والثاني للاتفاق وهما:

١- النفاذ إلي الأسواق.

٢- الدعم سواء المخصص للإنتاج أو للتصدير.

أولاً: النفاذ إلي الأسواق:

يعتبر النفاذ إلي الأسواق وإزالة القيود المفروضة علي الواردات من السلع الزراعية من أهم أهداف اتفاق الزراعة .. حيث يلزم الاتفاق كافة الدول الأعضاء (في منظمة التجارة العالمية) بربط وتخفيض الرسوم الجمركية علي وارداتها من السلع الزراعية علي النحو التالي:

الدول المتقدمة: تلتزم بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣١% علي وارداتها من الرسوم التي كانت مفروضة في عام ١٩٨٦ علي ألا تقل نسبة التخفيض علي أي سلعة عن ١٥% ويتم التخفيض بأقساط متساوية علي مدي ٦ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٠) أي بواقع ٦% سنوي ويحقق هذا الالتزام – الذي يسري أيضا علي القيود غير الجمركية التي يتم تحويلها إلي رسوم جمركية مربوطة – فرص نفاذ الصادرات المصرية إلي أسواق الدول المتقدمة من السلع الزراعية ... كما أن ربط الرسوم الجمركية في أسواق تلك الدول يحقق عنصر الوضوح أمام مصدري السلع الزراعية المصرية وعدم التخوف من احتمالات زيادة الرسوم الجمركية أو العودة إلي سياسة الحماية بفرض قيود جمركية علي هذه الصادرات عند دخولها إلي أسواق الدول المتقدمة.

ويكفي أن الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول المتقدمة بفرض قيود كمية علي وارداتها (الولايات المتحدة بالنسبة للقطن والسكر والفول السوداني) وسويسرا

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

بالنسبة للخضروات والفاكهة ومنتجات الألبان سوف يتم إلغاؤها بموجب التحول إلي رسوم جمركية محددة.

الدول النامية: وتلتزم بتخفيض الرسوم الجمركية المربوطة علي وارداتها التي كانت مفروضة في عام ١٩٨٦ بنسبة ٢٤% علي مدي ١٠ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٤) أي بواقع ٢,٤% سنويا وبالنسبة للسلع المفروض عليها رسوم جمركية غير مربوطة فإنه من حق الدول النامية ومن بينها مصدر ربط – الرسوم الجمركية عند المستويات التي تحددها وبما يحقق الحماية الكافية لمنتجاتها وإنتاجها الزراعي من المنافسة غير العادلة من الواردات من الدول الأخرى.

كذلك بالنسبة لتحويل القيود غير الجمركية إلي رسوم جمركية مربوطة فإنه يحق لمصر تحديد المعدل للرسم الجمركي بما يحقق الحماية للإنتاج المحلي الزراعي ... خاصة وأن القيود غير الجمركية غالبا ما تفرض علي السلع الحساسة التي لها مثيل من الإنتاج المحلي.

بالإضافة إلي ما تقدم فإنه تجدر الإشارة إلي عدد من العناصر الهامة وهي:

- أن الدول المتقدمة عند تنفيذ التزاماتها في مجال النفاذ إلي الأسواق تأخذ في اعتبارها الظروف والاحتياجات الخاصة بالدول النامية من خلال تحسين فرص وشروط نفاذ السلع التي تهم الدول النامية من الناحية التصديرية إلي أسواق الدول المتقدمة بما في ذلك السلع الاستوائية.
- أن الدول المتقدمة تلتزم بتوفير حد أدني من فرص النفاذ إلي أسواقها من السلع التي لا تستورد منها كميات كبيرة .. وتمثل هذه الفرص ٣% من متوسط حجم الاستهلاك المحلي للفترة ٨٦-١٩٨٨ وذلك في السنة الأولي لتنفيذ الاتفاق (١٩٩٥) وترتفع هذه النسبة إلي ٥% في نهاية فترة تنفيذ الاتفاق (٢٠٠٠).

وإذا كان هذا الالتزام يسري أيضا علي الدول النامية، فإنه عند تطبيقه علي الدول المتقدمة فإنه يمثل فرصا إضافية أمام صادرات الدول النامية إلي الدول الأخرى.

- أن الدول النامية – عند تنفيذ التزاماتها بتحويل القيود غير الجمركية إلي رسوم جمركية – يحق لها تطبيق إجراءات وقاية خاصة علي وارداتها من السلع التي كانت محلا لهذه القيود إذا زادت الواردات عن حد معين (٢٥% زيادة في أحد الأعوام عن متوسط واردات ثلاث سنوات مضت) وتتمثل هذه الإجراءات في فرض رسوم إضافية لا تزيد عن ثلث من قيمة الرسوم الجمركية المطبقة.
- أن الدول الأقل نموا لا تتحمل أية التزامات واردة في اتفاق الزراعة وفي *** فإنها تتمتع بكافة الحقوق والمزايا التي نص عليها الاتفاق والالتزامات التي تتحملها الدول الأخرى سواء المتقدمة أو النامية.

ثانياً: الدعم:

مثل الجزء الخاص بالتزامات تخفيض الدعم حجر الزاوية في اتفاق الزراعة وكانت نسب التخفيض هي أحد المشكلات الرئيسية التي أرجات التوصل إلي اتفاق في هذا الخصوص لاسيما بين الشريكين التجاريين الأكبر الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية.

ويقضي الاتفاق بالتزام كافة الدول بتخفيض الدعم علي النحو التالي

الدعم الداخلي:

الدول المتقدمة: تلتزم بتخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة ٣٦% من متوسط مستواه الذي كان سائرا في الفترة ٨٦-١٩٨٨، وذلك علي أقساط متساوية علي مدي ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ أي بمعدل ٣,٣% تقريبا سنويا خلال هذه الفترة.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

ومع ذلك يسمح الاتفاق بإعفاء أشكال الدعم التالية من التزامات التخفيض.

- الدعم الذي لا يتجاوز ٢٥% من إجمالي قيمة السلعة.
- الدعم للإنتاج النقدي بشرط أن يكون مصدره برنامج حكومي بتمويل عام ولا يتضمن تحويلات من المستهلكين وألا يكون في شكل دعم أسعار للمنتجين الزراعيين.
- **برنامج الخدمات الحكومية مثل:**

- الأبحاث الخاصة بإنتاج المحاصيل الزراعية.
- مقاومة الآفات والحشرات والرقابة علي الحجر الزراعي.
- التدريب والاستشارات وتقديم المعلومات ونتائج الأبحاث للمنتجين والمستهلكين.
- خدمات التسويق والترويج ومعلومات السوق.
- البنية الأساسية (الكهرباء – الطرق ووسائل النقل – الموانئ – المياه – السدود – مشروعات الصرف).

- المساعدات الحكومية بغرض بيع المخزون من المواد الغذائية في إطار برامج الأمن الغذائي.
- المساعدات الغذائية المحلية لقطاعات من السكان بأسعار مدعومة.
- الدعم النقدي المباشر للمنتجين الزراعيين بشرط عدم ربط هذا الدعم بنوع أو حجم الإنتاج أو الأسعار المحلية أو الدولية أو عوامل الإنتاج أو بالإنتاج ذاته.
- المساهمات المالية للحكومة في برامج تامين دخول الزراعيين (خسائر دخول المزارعين بشرط أن تقل عن ٧٠% من خسائر الدخل وألا تكون هذه المساهمات مرتبطة بنوع أو حجم الإنتاج أو الماشية أو الأسعار المحلية أو العالمية).

- المدفوعات لتخفيف الكوارث الطبيعية سواء مدفوعات مباشرة أو عن طريق مساهمة الحكومة ماليا في برامج تأمين المحاصيل.
- مساعدات الإصلاح الكلي لقطاع الزراعة التي تم من خلال:
  - برامج نقابة * أو تحويلهم عن الإنتاج الزراعي.
  - برامج نزع الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات علي الأقل.
  - مساعدات الاستثمار (مثل خصخصة الأراضي الزراعية).
- المدفوعات التي تتم بموجب برامج البيئة.
- المدفوعات التي تتم بموجب برامج المساعدات للمناطق الفقيرة أو التي تعاني من صعوبات ناجمة عن ظروف غير مؤقتة.

الدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء):

وتلتزم بتخفيض الدعم النقدي المباشر للإنتاج الزراعي بنسبة ١٣,٣% علي أقساط متساوية علي مدي عشر سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ أي بواقع ١,٣% سنويا تقريبا.

وإلي جانب أشكال الدعم الداخلي التي يتيحيها الاتفاق للدول المتقدمة كما سبق أن أوضحنا، يسمح الاتفاق للدول النامية/ العربية الأعضاء باستخراج.

- دعم الاستثمارات للزراعة.
- دعم مدخلات الإنتاج (النقدي أو العيني) للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخول المتوسطة.

ويتضمن الاتفاق إعفاء هذه الدول من تخفيض دعم الإنتاج النقدي المباشر إذا كان لا يتجاوز ١٠% من القيمة الإجمالية للإنتاج.

دعم التصدير:

الـدول المتقدمـة: تلتـزم بتخفـيض الـدعم النقـدي المباشـر لتصـدير السـلع الزراعية علي النحو التالي:

- تخفيض قيمة الدعم بنسبة ٣٦% من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦-١٩٩٠ أو متوسط ٩١-١٩٩٢ (أيهما أكبر) علي مدي ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ بأقساط متساوية .. أي بمعدل ٦% سنويا.
- تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢١% من متوسط كمية الصادرات المدعومة للفترة ٨٦-١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢ (أيهم أكبر) علي مدي ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ بأقساط متساوية .. أي بمعدل ٣,٥% سنويا.

ويشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض الأشكال التالية:

(١) الدعم المباشر (بما في ذلك الدعم العيني) الذي تقدمه الحكومة هيئاتها إلي شركة أو صناعة أو منتجي سلع زراعية أو إتحاد مزارعين أو مجلس تسويق ويكون الدعم مرتبطا بالأداء التصديري.

(٢) بيع الحكومة المخزون غير التجاري من السلع الزراعية للتصدير بأسعار أقل من أسعار البيع في السوق المحلية.

(٣) دعم التصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة.

(٤) دعم التصدير الذي يمنح لتخفيض تكاليف تسويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٥) الرسوم المنخفضة علي النقل الداخلي لشحنات التصدير.

(٦) دعم السلع الزراعية التي يرتبط بإدخالها في سلع للتصدير.

الدول النامية:

وتلتزم هذه الدول بتخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٢٤% من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦-١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢ (أيهما أكبر) علي أقساط متساوية علي مدي ١٠ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ أي بواقع ٢,٤% سنويا.

كما تلتزم بتخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ١٤% من متوسط كميات الصادرات المدعومة للفترة ٨٦-١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢ (أيهما أكبر) علي أقساط متساوية علي مدي ١٠ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ .. أي بواقع ١,٤% سنويا.

ويسمح الاتفاق لهذه الدول بمنح دعم التصدير في الشكلين التاليين:

(١) الدعم الممنوح لتخفيض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٢) الرسوم المخفضة علي النقل الداخلي لشحنات التصدير.

تأثير الدعم علي مصر:

تعتبر التزامات تخفيض الدعم للإنتاج والتصدير للسلع الزراعية بمثابة سلاح ذو حدين.

فمن ناحية تستطيع مصر تخفيض الدعم الداخلي أو دعم التصدير – إذا كانت تمنح دعما لإنتاجها أو صادراتها الزراعية بنسب أقل من التزاماتها الدول المتقدمة وعلي فترات زمنية أطول (مدتها ١٠ سنوات) مما يجعل نسب التخفيض التي تلتزم بها ليست كبيرة بالمقارنة بالدول المتقدمة.

وفي الوقت نفسه، فإن مصر يمكنها استخدام المرونة والمزايا الممنوحة لها في مجال دعم الإنتاج ودعم التصدير بهدف تنمية قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني فيها لزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق الدولية .. وخاصة أسواق الدول المتقدمة التي سيترتب علي التزاماتها بتخفيض الدعم إما بإعادة هيكلة قطاعات الإنتاج الزراعي والتركيز علي السلع الرئيسية أو ارتفاع الأسعار نتيجة تخفيض دعم الإنتاج ودعم التصدير وفقا للنسب المشار إليها من قبل.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

ومن ناحية أخرى فإن التزامات الدول المتقدمة بتخفيض دعم الإنتاج ودعم التصدير من المحتمل أن يؤدي إلي ارتفاع أسعار الواردات المصرية من السلع الغذائية خلال فترة تنفيذ الاتفاق.

ويهمنا الإشارة إلي حقيقة هامة في هذا الصدد، وهي أن تخفيض الدعم كان أمرا حتميا في المفاوضات لعلاج التشوهات في تجارة السلع الزراعية ووقف سباق الدعم بين الدول المتقدمة والذي أسفر عن تشديد السياسات الحمائية التي تتبعها هذه الدول لغلق أسواقها أمام منتجات الدول الصغيرة من ناحية واستمرار كسب أسواق للتصدير من ناحية أخرى.

يضاف إلي ذلك أن هناك مجموعات من الدول المصدرة للسلع الزراعية المتقدمة والنامية والتي أطلق عليها مجموعة CAIRNS كانت تسعي خلال المفاوضات إلي إلغاء الدعم تماما لزيادة فرص التصدير أمامها ولعدم قدرتها علي مواكبة سباق الدعم مع الدول الكبرى.

ويمكن أن نشير إلي بعض أرقام دعم السلع الزراعية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩١ علي النحو التالي (القيمة: مليار دولار)

بيان	النسبة
المجموعة الأوربية	٨٣,٦
الولايات المتحدة	٣٤,٧
اليابان	٣١,٥
كندا	٧,٧
سويسرا	٥,١
فنلندا	٤,٥
باقي الدول المنظمة	٩,٩

الإجمالي	١٧٧

وتشير هذه الأرقام إلي ضخامة المبالغ التي يتم تخصيصها لدعم السلع الزراعية في هذه الدول، وهو ما جاء اتفاق الزراعة لمعالجة علي مراحل بدأت بفرض التزامات بتخفيض هذه المبالغ وعدم زيادتها خلال السنوات الست المتقدمة.

ولا يغيب عن الأذهان أن الدعم الذي تمنحه الدول المتقدمة قد كان له آثارا سلبية علي مصر وغيرها من الدول النامية التي تحولت خلال العقدين الماضيين إلي دول مستوردة تماما للسلع الزراعية نتيجة لرخص أسعار الواردات وعدم تشجيع الإنتاج المحلي مما جعل قطاع الزراعة في هذه الدول غير متنافس خاصة في السلع الغذائية الرئيسية.

وقد تنبهت الدول النامية وعلي رأسها مصر والمغرب وبعض الدول الإفريقية والدول الأقل نموا إلي الآثار السلبية التي قد تترتب علي تخفيض الدعم في الدول المتقدمة وزيادة أسعارها الزراعية نتيجة لذلك ... وحرضت هذه الدول علي إقناع الدول الأخرى في المفاوضات بالاعتراف باحتمال حدوث آثار سلبية ووضع بعض الضمانات والسبل التي تحد من هذه الآثار في حالة حدوثها.

وجاء هذا الاعتراف في شكل قرار وزاري (اتخذ علي مستوي وزراء الدول المشاركة في جولة أورجواي كأحد نتائج الجولة والإشارة إليه في اتفاق الزراعة ومواضع أخرى في نتائج الجولة) ويعد هذا القرار إجراء لم يسبق له مثيل حيث أن الجات هي إطار للتفاوض حول إلغاء وتخفيف الحواجز المتعلقة أمام انسياب التجارة الدولية وليس من اختصاصها تقديم ضمانات مادية لأية دولة قد تتأثر سلبا من تحرير التجارة الدولية.

وأهم ما تضمنه هذا القرار:

١- استعراض ومراجعة مستوي المساعدات الغذائية التي تحصل عليها الدول النامية المستورد الصافي للمواد الغذائية والدول الأقل نموا بموجب اتفاقية

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

المساعدات الغذائية وإجراء مفاوضات حول تحديد مستويات للمساعدات الغذائية تكفي لاحتياجات تلك الدول.

٢- اتخاذ الدول الأعضاء توجيهات لضمان أية زيادة في المساعدات من المواد الغذائية الأساسية تكون في شكل منح لا تزيد أو مبيعات بشروط ميسرة أو كلا الاثنين.

٣- الاهتمام الكامل بطلبات هذه الدول للحصول علي مساعدات مالية وفنية فتحسين الإنتاجية الزراعية والبنية الأساسية للزراعة فيها.

٤- لمواجهة الصعوبات في المدي القصير لتمويل هذه الدول لوارداتها التجارية من السلع الزراعية، فإنه يمكنها الحصول علي تسهيلات المؤسسات المالية الدولية (التسهيلات الحالية أو التي يتم وضعها مستقبلا) في إطار الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها هذه الدول.

وتجدر الإشارة إلي أن مجموعة الـ ٢٤ واللجنة الانتقالية ولجنة التنمية في صندوق النقد الدولي تولي اهتماما كبيرا في اجتماعاتها لموضوع الآثار السلبية المحتملة لاتفاق الزراعة علي الدول النامية المستوردة للغذاء والدول الأقل نموا في إطار دراسة هذه الأجهزة لنتائج جولة أورجواي.

احتمالات ارتفاع أسعار السلع الزراعية
وتأثيرها علي واردات مصر

ترددت في الآونة الأخيرة من الآراء والأقوال التي تشير إلي حتمية ارتفاع أسعار السلع الزراعية وزيادة تكاليف إيرادات الدول العربية من هذه السلع كنتيجة مباشرة وتلقائية لتخفيض قيمة الدعم الذي تمنحه الدول المتقدمة والمصدرة للسلع الزراعية.

وخرجت الكثير من الدراسات التي حددت أرقاما لخسائر الدول العربية من جراء التزامات تخفيض الدعم .. والأمر الهام الذي يجب التركيز عليه أن هذه الدراسات قد اعتمدت علي سيناريوهات لم تتحقق كاملة وجاءت نتيجة هذه الدراسات غير دقيقة ونظرا لاستنادها إلي تقديرات الارتفاع الأسعار قبل تقديم الدول المشاركة في المفاوضات بجداول التزاماتها حول تخفيض قيمة وكمية الدعم الممنوح للإنتاج الزراعي وتصدير السلع الزراعية.

وفي محاول لتقييم آثار تخفيض الدعم في الدول المتقدمة وانعكاسات ذلك علي أسعار واردات الدول العربية .. تبين من تحليل الالتزامات كل من المجموعة الأوربية والولايات المتحدة في مجال تخفيض دعم الإنتاج ودعم التصدير والتركيز

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

علي السلع التي تهم الدول العربية من ناحية الواردات وهي القمح والدقيق واللحوم والزبد التي تمثل النسبة الأكبر لواردات الدول العربية من السلع الغذائية.

ويرجع اختيار المجموعة الأوربية والولايات المتحدة لتحليل التزاماتها إلي سببين:

الأول: أن هذه الدول تمثل أهم أسواق مصر من حيث الواردات من السلع الزراعية.

الثاني: أن هذه الدول تعتبر من أكبر الدول التي تمنح دعما لإنتاجها وتصديرها الزراعي وأن تنفيذ التزاماتها بالتخفيض سيكون ملموسا.

ويعرض فيما يلي بيانات الدعم الذي تمنحه كل من المجموعة الأوربية والولايات المتحدة وكيفية تنفيذ الالتزامات وقد اعتمدنا في هذا العرض علي جداول الالتزامات التي قدمتها هذه الدول إلي الجات وتدخل كجزء لا يتجزأ من الوثيقة الختامية لجولة أورجواي التي تم إقرارها في المؤتمر الوزاري لإنهاء الجولة (مراكش – ١٥ أبريل ١٩٩٤).

المجموعة الأوربية:

أولاً: الدعم الداخلي (دعم الإنتاج):

بلغ متوسط قيمة الدعم في دول المجموعة الأوربية في الفترة الأساسية التي نصت عليها الاتفاقية (٨٦–١٩٨٨) والتي ستتخذ كأي تخفيض قيمة الدعم خلال فترة التنفيذ (١٩٩٥–٢٠٠٠) ٧٣٥٣ مليون وحدة نقد الأوربية (سعر الصرف التقريبي لوحدة النقد الأوربية ١,١ دولار أمريكي.

وينص الاتفاق علي التزام المجموعة الأوربية بتخفيض قيمة هذا المتوسط بنسبة ٢٠% علي مدي ٦ سنوات وبأقساط متساوية ودون تحديد نسبة تخفيض لكل سلعة علي حدة أي تخفيض متوسط قيمة الدعم الكلي الذي يمنح للإنتاج والمنتجين الزراعيين.

ويوضح الجدول التالي قيمة الدعم الذي تمنحه المجموعة الأوربية للإنتاج الزراعي خلال سنوات تنفيذ الاتفاق.

			مليون وحدة نقد أوربية
السنة الأولي	١٩٩٥	قيمة الدعم الداخلي	٧١٤٧٦
السنة الثانية	١٩٩٦	قيمة الدعم الداخلي	٦٩٤٢٢
السنة الثالثة	١٩٩٧	قيمة الدعم الداخلي	٦٩٣٦٣
السنة الرابعة	١٩٩٨	قيمة الدعم الداخلي	٦٥٣١٣
السنة الخامسة	١٩٩٩	قيمة الدعم الداخلي	٦٣٢٥٩
السنة السادسة	٢٠٠٠	قيمة الدعم الداخلي	٦١٢٠٤

ويتضح مما سبق أن متوسط تخفيض قيمة الدعم الداخلي في المجموعة الأوربية يبلغ ٢,٥٤ مليون وحدة نقد أوربية سنويا علي مدي السنوات الست ... مع الأخذ في الاعتبار أنه يستثني من ذلك السلع التي لا تزيد فيها قيمة الدعم عن ٥% من إجمالي السلعة.

ومع ذلك فإن من غير الواضح كيفية توزيع هذا التخفيض علي السلع والمنتجات الزراعية التي تحصل علي دعم الإنتاج نظرا لأن الاتفاق يلزم المجموعة الأوربية فقط بتخفيض متوسط قيمة الدعم الداخلي ككل دون تخصيص قيمة دعم لسلعة أو أخرى.

ثانياً: دعم التصدير:

بلغ متوسط قيمة دعم التصدير في المجموعة الأوربية للسلع الزراعية حوالي ١٠,٦% وحدة نقد أوربية في الفترة ٨٦-١٩٩٠ موزعة علي النحو التالي:

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

السلعة	متوسط قيمة الدعم ١ مليون وحدة نقد	النسبة إلي إجمالي الدعم %
اللحم البقري	١٩٦٣,٨	١٨,٦
القمح (دقيق القمح)	١٧٨٣,٠	١٧,٠
الحبوب (الذرة والشعير)	١٣٧٩,٥	١٣,٠
الزبد والمسلي الطبيعي	١٣٢٥,٤	١٢,٥
منتجات ألبان أخرى	١٠٠٨,١	٩,٥
السكر	٧٧٦,٥	٧,٤
سلع مصنعة	٥٧٢,٥	٥,٤
الجبن	٤٣٩,٢	٤,٢
لبن بودرة	٣٧٠,١	٣,٥
لحوم الخنزير	١٨٣,٤	١,٧
الدواجن	١٤٣,٢	١,٤
الخمور	١٤٠,٢	١,٤

خضروات وفواكه طازجة	١٠٢,٩	١,٤
زيت الزيتون	٨٥,٩	٠,٨
الأرز	٦١,٨	٠,٦
النبيذ	٦٤,٥	٠,٦
تبغ خام	٦٢,٩	٠,٦
البيض	٣٩,٨	٠,٤
بلور اللفت	٣٢,٢	٠,٣
خضروات وفواكه مصنفة	١٥,٤	٠,١
إجمالي	١٠٥٦٤,٣	%١٠٠

ويتضح مما تقدم أن أكبر مبالغ لدعم التصدير تم تخصيصها خلال هذه الفترة للحوم البقرية يليها القمح والدقيق ثم الحبوب الغذائية مثل الشعير والذرة ونحاول فيما يلي عرض كيفية تخفيض دعم القمح وكمية دعم تصدير أهم السلع الزراعية في المجموعة الأوربية والتي تهم الدول العربية سواء من الناحية الاستيرادية أو التصديرية.

(١) القمح والدقيق:

بلغت متوسط كمية القمح ودقيق القمح التي تم تصديرها مدعومة من جانب دول المجموعة الأوربية خلال فترة الأساس ١٧٠٠٨١٠٠ طن وبلغت متوسط قيمة الدعم الممنوح لهذه الكمية خلال نفس الفترة ١٧٨٣مليون وحدة نقدية أوربية ... أي أن متوسط قيمة دعم الطن بلغت ١٠٤,٨ وحدة نقد أوربية.

ويوضح البيان التالي كيفية تنفيذ المجموعة الأوربية التزاماتها لتخفيض دعم تصدير القمح ودقيق القمح خلال فترة الاتفاق:

السنة	قيمة الدعم	كمية الصادرات المدعومة	قيمة التخفيض	متوسط قيمة

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

	(مليون وحدة نقد)	(ألف طن)	في دعم الطن	دعم الطن
الأولي	٢٠٦٩,٤	١٩١١٨,٦	٣,٤+	١٠٨,٢
الثانية	١٨٨٣,٧	١٧٩٦٢,١	٣,٤-	١٠٤,٨
الثالثة	١٦٩٨,١	١٦٨٤٥,٧	٤,٠-	١٠٠,٨
الرابعة	١٥١٢,٤	١٥٧٠٩,٣	٤,٥-	٩٦,٣
الخامسة	١٣٢٦,٨	١٤٥٣٢,٨	٥,٣-	٩١,٠
السادسة	١١٤١,١	١٣٤٣٦,٤	٦,٠-	٨٥,٠

يتضح من الجدول السابق:

١- أن التزامات المجموعة الأوروبية في السنة الأولي (١٩٩٠) سواء من حيث الكمية المدعومة من صادرات القمح أو قيمة الدعم الممنوح لهذه الكمية أكبر من متوسط قيمة وكمية فترة الأساس، وكذلك الحال بالنسبة للسنة الثانية ١٩٩٦ مما ينفي – علي الأقل نظريا – حدوث آثار سلبية لتنفيذ الالتزامات علي أسعار السلع الزراعية خلال عامين القادمين (٩٥-١٩٩٦).

٢- أن قيمة دعم طن القمح/ دقيق القمح ستزيد خلال العام الأول (عدا سنة الأساس) وتتساوي في السنة الثانية مع سنة الأساس مما يؤكد الرأي السابق توضيح في البند ١.

٣- أن متوسط قيمة دعم القمح/ الدقيق ستزيد اعتبارا من عام ١٩٩٧ وحتي عام ٢٠٠٠ بمعدل ٤,٩ وحدة نقد أوروبية في المتوسط.

٤- أن كمية الصادرات المدعومة سوف تنقص سنويا بمعدل ١,١ مليون طن تقريبا.

(٢) الزبد والمسلي:

بلغ متوسط كمية الزبد والمسلي الطبيعي التي تم تصديرها مدعومة من جانب دول المجموعة الأوربية خلال فترة الأساس ٤٦٣,٤ ألف طن وبلغ متوسط قيمة الدعم الممنوح لهذه الكمية خلال نفس الفترة ١٣٢٥,٤ مليون وحدة نقد أوربية ... أي أن متوسط قيمة دعم الطن بلغت ٢٨٦٠ وحدة نقد أوروبية.

ويوضح البيان التالي كيفية تنفيذ المجموعة الأوربية التزاماتها لتخفيض دعم تصدير الزبد والمسلي:

السنة	قيمة الدعم	كمية الصادرات المدعومة	متوسط دعم الطن	قيمة المتوسط
	(مليون وحدة نقد)	(ألف طن)	متوسط قيمة دعم الطن	دعم الطن
الأولي	١٢٤٥,٩	٤٤٧,٢	٢٧٨٦	٧٤
الثانية	١١٦٦,٣	٤٣١,٠	٢٧٠٦	٨٠
الثالثة	١٠٨٦,٨	٤١٤,٧	٢٦٢٠,٧	٨٥,٣
الرابعة	١٠٠٧,٣	٣٩٨,٥	٢٥٢٧,٧	٩٣,٠
الخامسة	٩٢٧,٨	٣٨٢,٣	٢٤٢٦,٩	١٠٠,٨
السادسة	٨٤٨,٢	٣٦٦,١	٢٣١٦,٩	١١٠,٠

١- أن كمية الصادرات المدعومة من الزبد والمسلي الطبيعي ستنخفض سنويا بمعدل ١٦,٢ ألف طن.

٢- أن قيمة دعم الطن ستنخفض اعتبارا من السنة الأولي (١٩٩٥) بحوالي ٧٤ وحدة نقد .. وتزايد قيمة التخفيض تدريجيا لتصل إلي ١٠٠ وحدة.

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

٣- أن طن الزبد أو المسلي يحصل علي أعلي نسبة دعم من بين الصادرات الزراعية في المجموعة الأوربية.

٤- أن التزامات التخفيض جاءت مطابقة تماما للأحكام العامة للاتفاق ربما للسبب السابق.

(٣) اللحم البلدي:

بلغ متوسط كمية اللحوم البقرية التي تم تصديرها مدعومة من جانب دول المجموعة الأوربية خلال فترة الأساس ١٠٣٤,٣ ألف طن، وبلغ متوسط قيمة الدعم الممنوح لهذه الكمية خلال نفس الفترة ١٩٦٧,٨ مليون وحدة نقد أوربية .. أي أن متوسط قيمة دعم الطن بلغت ٩٠٢,٥ وحدة نقد أوربية.

ويوضح البيان التالي كيفية تنفيذ المجموعة الأوربية التزاماتها لتخفيض قيمة دعم تصدير لحوم الأبقار.

السنة	قيمة الدعم	كمية الصادرات المدعومة	متوسط قيمة دعم	قيمة التخفيض
	(مليون وحدة نقد)	(ألف طن)	الطن	في دعم الطن
الأولي	١٩,٦	١١١٨,٧	١٦٩٩	-٣٠٢,٥
الثانية	١٧٧٢,٢	١٠٥٨,٤	١٦٧٤,٥	-٢٤,٥
الثالثة	١٦٤٤,١	٩٩٨,١	١٦٤٧,٢	-٢٧,٣
الرابعة	١٥١٥,٩	٩٣٧,٧	١٦١٦,٦٠	-٣٠,٦
الخامسة	١٣٨٧,٦	٨٧٧,٤	١٥٨١,٥	-٣٥,١
السادسة	١٢٥٩,٤	٨١٧,١	١٥٤١,٣	-٤٠,٢

ويتضح من الجدول السابق:

١- أن كمية الصادرات المدعومة من اللحم البقري قد تزيد قليلا في السنتين الأولي والثانية عن متوسط كمية سنة الأساس ... ثم تأخذ في الانخفاض اعتبارا من السنة الثالثة لتصل إلي المعدل المطلوب في السنة السادسة.

في ضوء ما تقدم فإن اتفاق الزراعة بما فيه من حقوق وما يترتب عليه من التزامات يعد بمثابة صفقة متكاملة وحل وسط تم التوصل إليه في نهاية المفاوضات تسري علي كافة الدول التي تقبلها خلال الفترة القادمة قبل الدخول في المفاوضات لاستكمال تحرير تجارة السلع الزراعية بعد ٥ سنوات.

وفيما يتعلق بمصر فإنه حتي يمكنها الاستفادة القصوي من أحكام الاتفاق وتوظيف استخدامه لخدمة أهدافها في تنمية قطاع الزراعة فيها، فقد يكون من المناسب الأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

بالنسبة للنفاذ إلي الأسواق:

- دراسة التزامات الدول المتقدمة في مجال التخفيضات الجمركية وتحويل القيود غير الجمركية إلي رسوم جمركية مربوطة وتحديد أهداف تصديرية للسلع التي تقوي علي المنافسة الدولية في ظل النظام الجديد الذي يتسم بالاستقرار والرقابة الفعالة علي تنفيذ الالتزامات وعدم العودة إلي السياسات الحمائية.
- رسم السياسة الجمركية بالنسبة للواردات من السلع الزراعية علي مدي السنوات العشر القادمة بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية وتوفير الحماية للإنتاج الزراعي المحلي وما يرتبط بذلك من حصيلة الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية من ناحية أخرى.
- تعزيز وتطوير التعاون الإقليمي في مجال التخفيضات والإعفاءات الجمركية علي تجارة السلع الزراعية فيما بين الدول العربية لزيادة المزايا التنافسية للسلع الزراعية العربية علي مثيلاتها الأجنبية والسعي نحو تطوير التكامل

مدونة المرجع الزراعي http://agri-science-reference.blogspot.com/

الإنتاجي والسلعي بما يؤدي في النهاية إلي تقليل الاعتماد علي الواردات الأجنبية بقدر الإمكان.

بالنسبة للدعم:

- الاستفادة القصوى من كافة المزايا التي يتيحها الاتفاق في مجال دعم الإنتاج ودعم التصدير لزيادة فرص وصول الصادرات المصرية الزراعية إلي أسواق الدول المتقدمة والتركيز علي السلع القادرة علي المنافسة والتي ستخضع في الدول المتقدمة الالتزامات تخفيض الدعم الممنوح لها.
- دراسة التزامات تخفيض الدعم الممنوح للإنتاج والتصدير في الدول المتقدمة وخاصة السلع التي تستوردها مصر بصفة رئيسية بهدف الحد من الآثار السلبية لارتفاع أسعار هذه السلع في السنوات القادمة، ويمكن للدول العربية زيادة تطوير إنتاجها من هذه السلع لتقليل وارداتها منها (باستخدام الدعم وحوافز الإنتاج الزراعي في ضوء أحكام الاتفاق) وكذلك التدرج في تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة علي الواردات من هذه السلع لمواجهة ارتفاع الأسعار خلال السنوات القادمة.
- إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي بما يحقق التوسع في تصدير السلع الزراعية المنافسة في الأسواق الدولية أو ترشيد الواردات من السلع الزراعية من الخارج أو تحقيق التوازن قدر الإمكان بين الاتجاهين.
- إنشاء أجهزة متخصصة في متابعة ومراقبة تطورات الأسواق العالمية خاصة في السنوات الأولي لتنفيذ الاتفاق ورسم السياسة الزراعية في ضوء مؤشرات عملية المتابعة للأسعار والإنتاج والمخزون من السلع الزراعية.
- تطبيق سياسة حرة في استيراد السلع الزراعية ودراسة أسعار التصدير في الدول المختلفة والتي تتسم بالتباين نتيجة لاختلاف نتائج تخفيض الدعم في الدول المنتجة والمصدرة (سواء المتقدمة أو النامية).

والله ولي التوفيق ،،،

مدونة المرجع الزراعى http://agri-science-reference.blogspot.com/